الأمم المتحدة

A/75/PV.5

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة **٥**

الثلاثاء، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير ..... (تركيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد السني (ليبيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

خطاب السيد إيفان دوكي ماركيس، رئيس جمهورية كولومبيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا لكي أعرض خطابا لرئيس جمهورية كولومبيا.

السيد فرناندیس دي سوتو فالديراما (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني عظيم الشرف أن أعرض البيان بالفيديو المسجل مسبقاً الذي أدلى به فخامة رئيس جمهورية كولومبيا، السيد إيفان دوكي ماركيس، بمناسبة المناقشة العامة للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية كولومبيا.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الأول، انظر A/75/592/Add.1).

خطاب السيد غوربانغولي بيرديموهاميدوف، رئيس تركمانستان

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركمانستان لتعرض خطابا لرئيس تركمانستان.

السيدة أتايفا (تركمانستان) (*تكلمت بالروسية*): يشرفني عظيم الشرف أن أعرض البيان بالفيديو الذي أدلى به سعادة السيد غوربانغولي بيرديموهاميدوف، رئيس تركمانستان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس تركمانستان.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الثاني، انظر A/75/592/Add.1).

وفقا للمقرر 562/74، ودون أن يشكل ذلك سابقة فيما يتعلق بالاجتماعات الرفيعة المستوى الصادر بها تكليف المقرر عقد ها خلال الأسابيع الرفيعة المستوى المقبلة، ستُستكمل الوثائق الرسمية للجمعية العامة بمرفقات تتضمن البيانات المسجلة المقدمة من رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تُقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية. وينبغي إرسال البيانات المقدمة بهذا الشأن إلى estatements@un.org

خطاب السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر ليعرض خطابا لرئيس جمهورية مصر العربية.

السيد ادريس (مصر): يشرفني أن أعرض خطاب فخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، في المناقشة العامة للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى حطاب لرئيس جمهورية مصر العربية.

عرض بيان بالفيديو مسجل مسبقا في قاعة الجمعية العامة (المرفق الثالث، انظر A/75/592/Add.1).

خطاب السيد إمامالي رحمون، رئيس جمهورية طاجيكستان

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل طاجيكستان ليعرض خطابا لرئيس جمهورية طاجيكستان.

السيد محمدامينوف (طاجيكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني عظيم الشرف أن أعرض البيان بالفيديو المسجل مسبقاً الذي أدلى به فخامة السيد إمامالي رحمون، رئيس جمهورية طاجيكستان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس طاجيكستان.

عرض بيان بالفيديو مسجل مسبقا في قاعة الجمعية العامة (المرفق الرابع، انظر A/75/592/Add.1).

خطاب السيد أندريس مانويل لوبيس أوبرادور، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك ليقدّم خطاب رئيس الولايات المتحدة المكسيكية.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقاً لرئيس الولايات المتحدة المكسيكية، السيد أندريس مانويل لوبيس أوبرادور.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الولايات المكسيكية المتحدة.

عُرِض بيانٌ مسجلٌ مسبقاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الخامس، انظر A/75/592/Add.1).

خطاب السيد لويس لاكايه بو، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي ليقدّم خطاب رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية.

السيد أمورين (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجَّل مسبقاً لفخامة رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، السيد لويس لاكايه بو، في سياق المناقشة العامة للجمعية العامة في السنة التي تحل بها الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية.

عُرِض بيانٌ مسجلٌ مسبقاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق السادس، انظر A/75/592/Add.1).

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد عثمان (الصومال).

خطاب السيد داني فور، رئيس جمهورية سيشيل

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل سيشيل ليقدّم خطاب رئيس جمهورية شيلي.

السيد جوميو (سيشيل) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجَّل مسبقاً لفخامة السيد داني فور، رئيس جمهورية سيشيل.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سيشيل.

عُرِض بيانٌ مسجلٌ مسبقاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق السابع، انظر A/75/592/Add.1).

خطاب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة رواندا لتقدّم خطاب رئيس جمهورية رواندا.

السيدة روغوابيزا (رواندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدّم البيان المسجَّل مسبقاً لفخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، خلال المناقشة العامة للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية رواندا.

عُرِض بيانٌ مسجلٌ مسبقاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الثامن، انظر A/75/592/Add.1).

خطاب السيد جُواو مانويل غونسالفس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أنغولا لتقدّم خطاب رئيس جمهورية أنغولا.

السيدة فيريرا (أنغولا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف وامتياز عظيمان أن أقدّم البيان المسجَّل مسبقاً لفخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورنسو، رئيس جمهورية أنغولا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية رواندا.

عُرِض بيانٌ مسجلٌ مسبقاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق التاسع، انظر A/75/592/Add.1).

خطاب السيد ألبيرتو فرناندیس، رئيس جمهورية الأرجنتين

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين لتقدّم خطاب رئيس الجمهورية الأرجنتينية.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): يشرفني أن أقدّم البيان المسجَّل مسبقاً بالفيديو لرئيس جمهورية الأرجنتين، السيد ألبرتو فرناندیس.

عُرِض بيانٌ مسجلٌ مسبقاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق العاشر، انظر A/75/592/Add.1).

خطاب السيد إغيلس ليفتس، رئيس جمهورية لاتفيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا ليقدّم خطاب رئيس جمهورية لاتفيا.

السيد بيلديغوفيتش (لاتفيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لمن دواعي الشرف والسرور الكبيرين أن أقدم البيان المسجَّل مسبقاً بالفيديو للسيد إيغيليس ليفيتس، رئيس جمهورية لاتفيا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية لاتفيا.

عُرِض بيانٌ مسجلٌ مسبقاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الحادي عشر، انظر A/75/592/Add.1).

خطاب السيد غيتاناس نوسيدا، رئيس جمهورية ليتوانيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليتوانيا لتقدّم خطاب رئيس جمهورية ليتوانيا.

السيدة بليبيتي (ليتوانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي أن أقدم البيان المسجَّل مسبقاً بالفيديو لفخامة السيد غيتاناس ناوسيدا، رئيس جمهورية ليتوانيا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ليتوانيا.

عُرِض بيانٌ مسجلٌ مسبقاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الثاني عشر، انظر A/75/592/Add.1).

خطاب السيد محمد بخاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا ليقدّم خطاب رئيس جمهورية نيجيريا.

السيد محمد باندي (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لمن دواعي الشرف والاعتزاز أن أقدم بياناً مسجلاً مسبقاً للرئيس محمد بخاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية.

عُرِض بيانٌ مسجلٌ مسبقاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الثالث عشر، انظر A/75/592/Add.1).

خطاب السيد كارلوس ألفارادو كيسادا، رئيس جمهورية كوستاريكا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل كوستاريكا ليقدّم خطاب رئيس جمهورية كوستاريكا.

السيد كاراسو (كوستاريكا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدّم البيان المسجَّل مسبقاً للرئيس كارلوس ألفارادو كيسادا، رئيس جمهورية كوستاريكا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كوستاريكا.

عُرِض بيانٌ مسجلٌ مسبقاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الرابع عشر، انظر A/75/592/Add.1).

خطاب السيد غوتابايا راجاباكسا، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة سري لانكا لتقدّم خطاب رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية.

السيدة سينيويراتني (سري لانكا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجَّل مسبقاً لفخامة غوتابايا راجاباكسا، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، في سياق الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. وهذا هو أول خطاب يلقيه الرئيس راجاباكسا أمام الجمعية، بعد انتخابه لتولي منصبه بولاية كُبرى.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية.

عُرِض بيانٌ مسجلٌ مسبقاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الخامس عشر، انظر A/75/592/Add.1).

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

خطاب السيد جوكو ويدودو، رئيس جمهورية إندونيسيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا ليقدّم خطاب رئيس جمهورية إندونيسيا.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدّم البيان المسجَّل مسبقاً لفخامة السيد جوكو ويدودو، رئيس جمهورية إندونيسيا، في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية إندونيسيا.

عُرِض بيانٌ مسجلٌ مسبقاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق السادس عشر، انظر A/75/592/Add.1).

خطاب السيد مارتين فيسكارا كورنيخو، رئيس جمهورية بيرو

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو ليقدّم خطاب رئيس جمهورية بيرو.

السيد بوبوليسيو (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أقدم البيان المسجَّل مسبقاً السيد لفخامة السيد مارتين فيسكارا كورنيخو، رئيس جمهورية بيرو.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بيرو.

عُرِض بيانٌ مسجلٌ مسبقاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق السابع عشر، انظر A/75/592/Add.1).

خطاب السيد فيليكس أنطوان تشيلومبو تشيسيكيدي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ليقدّم خطاب رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إمبولي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): من دواعي الشرف والامتياز لي أن أقدّم فخامة فيليكس أنطوان تشيلومبو تشيسيكيدي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس الدولة، ليدلي ببيانه أمام الجمعية العامة بمناسبة دورتها الخامسة والسبعين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

عُرِض بيانٌ مسجلٌ مسبقاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الثامن عشر، انظر A/75/592/Add.1).

رُفعت الجلسة الساعة ٢٠/٢٥.

المرفق الأول

خطاب السيد إيبان دوكي ماركيس، رئيس جمهورية كولومبيا

[الأصل بالإسبانية]

رئيس الجمعية العامة،السيد فولكان بوزكير،

الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش،

أصحاب الفخامة، ورؤساء الدول، والممثلون الدائمون،

يشرفني مرة أخرى أن أقف أمام الجمعية العامة بالنيابة عن شعب كولومبيا، وخاصة هذا العام ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، التي تمثل معلماً بارزاً في القرار الذي اتخذته الدول الديمقراطية الشقيقة بالسعي إلى تحقيق النمو المشترك وتهيئة المجال له.

لقد أدرك بلدي أهمية الحوار للتغلب على العقبات والحاجة الملحة إلى إجراء مناقشة صريحة لإيجاد أرضية مشتركة. ولهذا السبب نجسّد تقليداً طويلاً من المشاركة في الأطر متعددة الأطراف.

فعلى سبيل المثال، أصبحنا العضو السابع والثلاثين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وسوف نصبح رئيساً مؤقتا لمنتدى التقدم والتنمية في أمريكا الجنوبية وتحالف المحيط الهادئ. وهذا يدلّ على أن التزامنا بتعددية الأطراف والتزامنا الإقليمي بإيجاد حلول مشتركة، وفقا لنداء الأمم المتحدة الذي وجهته إلينا، سيساعدانا على كفالة عدم تخلف أحد عن الركب.

وتشكل الزيادة في فقدان التنوع البيولوجي حاليا إحدى المسائل العالمية الرئيسية. وقد أظهرت لنا الحالةُ الراهنة العلاقةَ الوثيقة بين صحة الإنسان وسلامة النظم الإيكولوجية، التي يعرّضُ تدهورها بقاءنا كنوع للخطر.

وتبرز كولومبيا بوصفها ثاني أكثر البلدان تنوعاً بيولوجياً في العالم حيث تتميز بتمتعها بأكبر قدر من التنوع البيولوجي لكل كيلومتر مربع. وتمتلك كولومبيا ٥٠ في المائة من النظم الإيكولوجية في المناطق المرتفعة، المعروفة باسم ”باراموس“، في العالم داخل بلد تغطي غابات الأمازون المطيرة ٣٠ في المائة من مساحته.

وحققت كولومبيا تخفيضا إجماليا قدره ٣٠,٩ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون، بينما ما برحنا نخوض غمار معركة غير مسبوقة في تاريخ بلدنا ضد إزالة الغابات. ولذلك فإننا ننظر إلى الدفاع عن البيئة على أنه جزء من أمننا الوطني.

وهكذا خفضنا إزالة الغابات بنسبة ١٩ في المائة في العامين الماضيين وما زلنا نفعل ذلك. ومن خلال مشروع أرتميس، نجعل قرارَنا بتحويل التنوع إلى أصل من الأصول الاستراتيجية حقيقةً واقعةً، وبناءً على ذلك، استعدنا أكثر من ٠٠٠ ٦ هكتار من أراضي حدائقنا الوطنية الطبيعية، ومنعنا إزالة الغابات من أراضٍ مساحتها ٠٠٠ ٢٣ هكتار، بينما في الوقت نفسه، نقوم بزراعة أكثر من ٣٥ مليون شجرة لتقرّبنا من تحقيق هدفنا المتمثل في غرس ١٨٠ مليون شجرة بحلول عام ٢٠٢٢.

وأحرزنا أيضا تقدما في مجال بناء القدرات لإنتاج الطاقة المتجددة في مكافحة تغير المناخ. وفي حين أنه في عام ٢٠١٨ كان لدينا قدرة كهربائية تبلغ ٣٠ ميغاواط متصلة بالشبكة الوطنية، قمنا اليوم بمضاعفة تلك القدرة خمس مرات تقريبا، لتصل إلى ١٤٠ ميغاواط إضافية، بهدف الاستمرار في زيادتها ٢٠ ضعفا على ما كانت عليه عام ٢٠١٨، بحيث ستتجاوزالقدرة الكهربائية في بلدنا ٢٠٠ ٢ ميغاواط في عام ٢٠٢٢.

ونؤكد من جديد التزامنا بجعل اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق حقيقةً واقعةً، ونعلن إحراز تقدمنا كدولة في اعتماد قانون يحظر استخدام الأسبستوس وفي تشجيع استخدام المركبات الكهربائية. وبالمثل، ننتظر أن يعتمد كونغرس الجمهورية الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروف باسم اتفاق إسكاسو، الذي وقعناه في نهاية العام الماضي.

وقد شهد ميثاق ليتسيا، الذي أعلنت عنه قبل عام في إطار الجمعية العامة، تحقيق جزء من النداء الذي أطلقته الحكومة الكولومبية، حيث وحدنا جهود سبع دول لتنفيذ خطة عمل ملموسة، تتضمن حالياً ٥٢ إجراءً محدداً لحفظ منطقة الأمازون وتنميتها المستدامة، مع الاعتراف بأهميتها كمنظومة إيكولوجية استراتيجية لكوكب الأرض.

وقد نجحت كولومبيا في إشراك أكثر من ٨٠٠ ٢ أسرة من منطقة الأمازون في مشاريع إعادة هيكلة تربية الماشية وتجهيز منتجات غير خشبية. بالإضافة إلى ذلك، تستفيد أكثر من ٠٠٠ ١٧ أسرة من السكان الأصليين من مشاريع الحكم والاقتصاد المستدام، و ٠٠٠ ١٥ أسرة منها تستفيد من الدفع مقابل آليات الخدمات البيئية التي تشمل ما مساحته ٠٠٠ ٢١٩ هكتار تقريباً. وهذا يدلّ على ما نحققه من تخيل المستقبل.

وكما قدنا اتخاذ الإجراءات لحماية الأمازون والغابات المطيرة والمحيطات، فإننا ندعو جميع دول الكوكب إلى حماية الـ ”باراموس“.

تملك كولومبيا نصف الـ ”باراموس“ في العالم، وأدعو اليوم أعضاء الجمعية العامة إلى مشاركتنا في وضع استراتيجية عالمية لحماية هذه النظم الإيكولوجية لكفالة بقائِها واستدامة المجتمعات التي تسكنها. إن الـ ”باراموس“ مصانعُ حقيقية لمياه الشرب ومصدر مستجمعات المياه التي تروي معظم أراضي بلدنا.

ولذلك، ندعو أيضا أمم العالم إلى المساهمة بالموارد وتفهّم أن حماية الـ ”باراموس“ واجبٌ عالميٌ.

كولومبيا بلد بديع يسكنه رجال ونساء متنوعين قدر تنوّع طبيعتها. لقد عشنا خلال هجمة العنف والفقر، ولذلك فإننا ملتزمون ببناء مستقبل مستدام قائم على الإنصاف.

إن تحقيق السلام الحقيقي هو قرار اجتماعي ببناء الرخاء القائم على الحقيقة والتضامن واحترام القانون والرفض القاطع لجميع أشكال العنف.

وقد وضعت الحكومة سياستها: السلام في إطار الشرعية، القائمة على الاستقرار الاجتماعي وتوطيد المؤسسات في الأقاليم الأكثر تضرراً من العنف والفقر على مر التاريخ.

ويستفيد من سياسة السلام في إطار الشرعية أكثر من ٦ ملايين مواطن في أراضيهم، باستثمار يزيد على ٧٨٠ مليون دولار، ويدعم أكثر من ٥٠٠ ١٣ مقاتل سابق، فضلا عن تغيير حياتهم – مع شعور بالغرض القانوني وضمانات لأكثر من ٩ ملايين ضحية بعدم تكرارالعنف.

وأود أن أغتنم فرصة وجودي في هذه القاعة لتكريم ضحايا العنف في بلدي. وبالمثل، أثني على عمل الذين يحوّلون ملايين الجهود اللازمة إلى حقيقةٍ واقعةٍ – القادة الاجتماعيون الذين يبنون مجتمعاً أكثر كرامةً وسخاءً، والذين، على الرغم من الصعوبات، لا يتوقفون في جهودهم الرامية إلى بناء بلد للجميع. وندرك مهمتهم ومهمة جميع الكولومبيين المتمثلة في بناء المستقبل بمد الجسور وتضميد الجراح، وفي الوقت نفسه، كفالة أن تعطينا الأخوة في ظل نظام قانوني موثوق به سبباً للفخر.

واليوم لا توجد في كولومبيا نزاعات بين الأصدقاء وأعداء السلام. واليوم نحن بلدٌ واحدٌ على طريق المضي قدما بغض النظر عما إذا كانت الرياح معنا أو ضدنا.

وكانت الأدوات متعددة الأطراف أساسية في إسهام المجتمع الدولي في تحقيق تلك الغاية، لا سيما فيما يتعلق بتعويض الضحايا، وتعزيز التنمية الريفية، وإضفاء الطابع الرسمي على ملكية العقارات في المناطق النائية من بلدنا. وأؤكد على الدعم من بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

وأنا ممتنٌ على ذلك الدعم الذي يمكن أن يشهد بشكل استثنائي على التقدم البارز الذي أحرزته الحكومة في تحقيق السلام في إطار الشرعية، أي السلام الحقيقي.

وللأسف، تواجه جميع جهودنا تهديداً مشتركاً – الاتجار بالمخدرات والاقتصادات غير المشروعة التي يولدها. وبالنسبة لبلدي، فإن مكافحة الاتجار بالمخدرات ضرورة أخلاقية، لأن المخدرات تُنتج كل أشكال الفساد، وتشكّل حلقة واسعة الانتشار في الجريمة، وهي مصدر الانحلال الاجتماعي.

ويغذي الاتجارُ بالمخدرات الاتجارَ بالبشر، والاتجارَ بالأسلحة، والتعدين غير المشروع، وإزالة الغابات، والتهريب. والاتجار بالمخدرات يمزق الأُسر، وينتهك القيم الاجتماعية، ويعرّض باستمرار حياة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم للخطر، ويعزز عدم المساواة، ويزرع بذورالكراهية والعنف والموت في المناطق السلمية.

إن الاتجار بالمخدرات يتجاوز الحدود، وبلدي عانى كضحية بسبب هذا الواقع المروع. وتتطلب الجريمة عبر الوطنية عملاً مشتركاً من جانب جميع الدول، مع شعور بالمسؤولية المشتركة. وفي هذه التحديات المشتركة، يجب أن نعمل معاً، بحزم ونشاط وبلا تردد بوصف ذلك أحدَ الواجباتِ تجاه الأجيال المقبلة.

كما أصبحت الحالة الناجمة عن مرض فيروس كورونا تشكل تهديداً بسبب الاختلالات الناجمة عن أوجه عدم المساواة الاجتماعية.

وقد أبرزت الأزمة العالمية مواطن القوة والضعف في الأدوات متعددة الأطراف. فعلى سبيل المثال، أظهرت الدراسة أن الحاجة لا تزال قائمة إلى تحديد آليات تعاون أفضل في ظروف الأزمات، في حين أن هذه الأدوات نفسها أدت إلى البحث عن حلول مشتركة للتغلب عليها، على سبيل المثال، من حيث إيجاد لقاح.

لقد كان العمل مع منظمات من قبيل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية حاسماً طوال عام ٢٠٢٠، وسيظلّ كذلك بينما نبحث عن حلول ممكنة للأزمة. إن الآلياتِ، مثل تيسرالوصول إلى اللقاح عالمياً، التي تشارك فيها كولومبيا بنشاط، ضروريةٌ لتعاون مختلف الدول في إيجاد لقاح وتوزيعه في نهاية المطاف. والتضامن والتعاون المستمر بين الدول أمران أساسيان إذا أردنا أن نتغلب بنجاح على عاصفة الجائحة.

وقد ثبت أن الجائحة تشكل نقطة تحوّل في التفكير في مستقبل مستدام وعادل. والآن إذ نتطلع إلى إحياء اقتصاداتنا وإعادة بدء حياة منتجة، يجب أن تكون الاستدامة البيئية نقطةَ الحشد لبناء عالم أكثر استدامةً ومسؤوليةً.

وفي هذا الإطار، فإن حماية الديمقراطية الإقليمية هي عنصر أساسي. إن التهديدات التي نشهدها تواجه الديمقراطية اليوم تعرّض للخطر حرية الدول، فضلا عن منع التكامل والتعاون الإقليميين للتغلب على تحديات كتلك التي تواجه البشرية حالياً.

إن نظام مادورو تدعمه الموارد المتأتية من الاتجار بالمخدرات، وإيواء الإرهابيين، وهو يشكل تهديداً مستمراً للديمقراطيات في المنطقة والعالم.

وقد أكدت الأمم المتحدة مؤخرا الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها دكتاتورية مادورو، والتي ندينها في بلدنا وفي المحافل الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.

لماذا؟ لأن الهدف المنشود في فنزويلا إلى جانب الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية هو إدامة الطغيان. ويجب على المجتمع الدولي بأسره بدون استثناء أن يرفض هذا الوضع، وعلينا أن ندعو بشدة جميع دول العالم إلى رفع أصواتها مطالبة بانتخابات حرة حقا – وليس أداءٌ انتخابيٌ تمثيليٌ يُساق إليه الشعب الفنزويلي في كانون الأول/ديسمبرلإدامة الديكتاتورية فحسب. لذا، يجب علينا أن نرفض العملية، التي تسعى إلى إضفاء الشرعية على ديكتاتورية مادورو.

وتقول كولومبيا للعالم اليوم إنها تتطلع إلى المستقبل بتفاؤل وهي مرفوعة الرأس عالياً، وتدعو قادته إلى الاتحاد أكثر من أي وقت مضى، منذ إنشاء المنظمة، حتى نتمكن معاً من التغلب على الصعوبات غير المسبوقة التي أوجدتها هذه الأوقات أمامنا.

وأنا على يقين من أن قوتنا العظمى تكمن في إنسانيتنا. وأنا مقتنع بأننا عندما ننظر إلى هذه الأشهر، سنرى شعوباً صامدةً، وقفت في وجه تحديات عصرها وأبحرت في العواصف بحكمة.

أيها الرؤساء والممثلون الدائمون، المستقبل في أيدينا.

شكراً جزيلاً.

المرفق الثاني

خطاب السيد قوربانغولي بيرديمحمدوف، رئيس تركمانستان

[الأصل بالروسية؛ وقدم الوفد ترجمة إلى الإنكليزية]

عزيزي السَيّد الرَئِيس!

عزيزي السيد الأمين العام!

أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنئ السيد فولكان بوزكير على انتخابه رئيساً للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن أتمنى له النجاح في هذا المنصب محل المسؤولية.

وأود أن أطلب من السيد تيجاني محمد – باندي أن يتقبل امتناننا الصادق لعمله القدير والفعّال كرئيس للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين.

المشاركون الأعزاء!

السيدات والسادة!

أريد أن أبدأ بياني بالإعراب عن الحزن العميق على مئات الآلاف من الناس الذين لم ينجوا من جائحة فيروس كورونا.

كما أُعرب عن إعجابي بالأطباء والمساعدين الطبيين والممرضين والموظفين الفنيين والمتطوعين، وعن امتناني لهم فجميعهم ما برحوا يعملون بتفانٍ منذ عدة أشهر لإنقاذ حياة وصحة الناس في مختلف أنحاء العالم.

ونتطلع بقلوب ملؤها الأمل والإيمان إلى العلماء والباحثين الذين يعملون على إيجاد اللقاحات والأدوية لوقف الجائحة. وأخاطبهم بامتنان واستعداد لتقديم كل الدعم الممكن في أهم مهامهم.

نعم، علينا اليوم أن نتكلم أولاً عن الخطر الجديد الذي تواجهه البشرية في القرن الحادي والعشرين. ففي وقت قصير، غدا مرض فيروس كورونا تحدياً حقيقياً وربما الأكثر تهديداً في عصرنا. تحدٍ عالمي لا يعترف بالحدود والأعراق والقوميات، وله تأثير ضار على جميع مجالات التطور الحضاري. وربما شعر كل العالم للمرة الأولى منذ عقود عديدة، بضعفه أمام تهديد مشترك بهذه الشدة. ونأمل ونرى أن الوحدة والتضامن وحدهما يمكن أن يدحراه ويتغلبا عليه ويتيحا المجال للبشرية بأن تصبح متجددةً وأكثر حكمةً ومسؤوليةً وبعدَ نظر بعد انتهاء هذه المعركة. وعلى الرغم من أن الفترة الحالية صعبة وخلافية، فإنها تعطينا فرصة للتغيير نحو الأفضل من أجل مصير

الكوكب بأكمله. ومن واجبنا السياسي والأخلاقي ألا نضيع هذه الفرصة، وأن نبيّن الكرامة والتضامن والإنسانية الحقيقية.

عزيزي السَيّد الرَئِيس!

بدأت تركمانستان بنشاط في اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذا التهديد منذ بداية انتشار الجائحة في العالم. فقد اتُخذت تدابير وقائية فعالة في حينه، ووُضعت استراتيجية وطنية موحدة لمكافحة عدوى فيروس كورونا، تتألف من مجموعة من الإجراءات ذات الطابع التنظيمي والقانوني والمالي والاقتصادي والطبي وتلك المتعلقة بالحجر الصحي.

وقد أقام بلدنا تعاوناً دولياً وثيقا في شكل ثنائي ومن خلال المنظمات الدولية في نفس الوقت.

أولا، تجدر الإشارة إلى أن تركمانستان تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نؤيد تماماً نداءات الأمين العام للأمم المتحدة ومناشداته الواردة في بيانيه اللذين أدلى بهما يومي ٢٣ و ٣٠ آذار/مارس من هذا العام.

وقد وافقت تركمانستان، مع مراعاة مبادرات الأمين العام، على الخطة الوطنية للتأهب للوقاية من الأمراض المعدية الحادة والتصدي لها على مستوى الدولة. وجرى أيضا وضع واعتماد خطة للتدابير الاجتماعية والاقتصادية التنفيذية في تركمانستان لمكافحة جائحة فيروس كورونا.

وتواصل تركمانستان شراكتها الطويلة الأمد والفعالة مع منظمة الصحة العالمية في الوقت نفسه. ونقدّر أيَّما تقدير دورَ منظمة الصحة العالمية في مكافحة فيروس كورونا. وقد أظهرت توصياتها صلاحيتها في بلدنا، وهي بمثابة مبادئ توجيهية هامة لأنشطة المؤسسات الطبية وغيرها من المؤسسات. وسنواصل توسيع تعاوننا مع منظمة الصحة العالمية وتحقيقه، وسعينا إلى جعله ممنهجا وطويل الأمد.

إن التنسيق المهني الوثيق والجهود المشتركة للأوساط الطبية والعلمية في جميع أنحاء العالم ضروريان أكثر من أي وقت مضى لدحر الجائحة دحراً سريعاً.

وإننا مقتنعون بحاجتنا اليوم إلى تعاون متعدد الأطراف شامل ومنظم وهادف بشأن مشكلة الأمراض الفيروسية الخطيرة، أي إطلاق كامل للقنوات الدبلوماسية العلمية. وفي هذا الصدد، تقترح تركمانستان النظر في وضع صكوك دولية مناسبة وترسيخها.

وعلى وجه الخصوص، نرى أن من المناسب، وتحت رعاية منظمة الصحة العالمية، القيام بما يلي:

وضع برنامج خاص لمنظمة الصحة العالمية لإجراء بحوث على طاقم مورثات فيروس كورونا؛

وضع آلية متعددة الأطراف لمكافحة الالتهاب الرئوي؛

إنشاء مركز منهجي لعلاج العدوى الحادة والوقاية منها.

ونحن مستعدون لإجراء اتصال مُجدٍ بشأن تنفيذ هذه المبادرات مع جميع البلدان والهياكل الدولية المعنية.

المشاركون الأعزاء!

إن لجائحة فيروس كورونا أثراً سلبياً كبيراً على مسار الاقتصاد العالمي وتوجهه، وهي تقوّض بشكل خطير جهود المجتمع العالمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، نتطلع إلى تكثيف التعاون الرامي إلى استعادة العلاقات الاقتصادية والتجارية. واليوم، من الضروري إيجاد برامج لوضع الاقتصاد العالمي على مسار نموٍ مستدام. ونرى من الضروري أن تغدو الطاقة والنقل والصناعة والتجارة من المجالات الرئيسية.

وفي هذا السياق، تعتزم تركمانستان، خلال الدورة الخامسة والسبعين، تكثيف عملها بشأن وضع صكوك قانونية دولية للأمم المتحدة في مجال استقرار المرور العابر للطاقة وموثوقيته.

إن مسائل التعاون في مجال النقل ليست أقلَ إلحاحاً.

وتقترح تركمانستان، بوصفها من المبادرين بالاتصالات الدولية واسعة النطاق بشأن مسائل النقل، النظر في مسألة ضمان استقرار النقل الدولي أثناء حالات الطوارئ. وقد أعددنا مشروع قرار الجمعية العامة المطابق وعرضناه على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للنظر فيه.

ونعتقد أن المؤتمر الدولي لوزراء البلدان النامية غير الساحلية المزمع عقده في تركمانستان في العام المقبل سيكون منبراً فعّالاً لوضع نُهُج منسقةٍ إزاء هذه المشكلة.

وينبغي لمنظمة التجارة العالمية أن تضطلع بدور استباقي في العمل الرامي إلى استعادة عجلة الاقتصاد العالمي وتعزيز التجارة والاستثمار. وبعد أن حصلت تركمانستان مؤخراً على مركز المراقب في منظمة التجارة العالمية، ستستغل بنشاط الفرص المتاحة في هذا الصدد لتعزيز التدابير العملية للتغلب بسرعة على ظواهر الأزمة في الاقتصاد العالمي، وانتقالها إلى الديناميات الإيجابية.

رؤساء وأعضاء الوفود الكرام!

لقد أثرت جائحة فيروس كورونا إلى حد ما على العديد من البلدان في العالم. ومع ذلك، فإنها تشكل خطراً جسيماً على المناطق الفقيرة من منظور البيئة. للأسف، هناك الكثير من هذه

المناطق على الخريطة ومن المستحيل ذكرها جميعا في خطاب واحد. ولذلك، أود أن أتطرق إلى هذه المسألة، التي هي ذات أهمية كبيرة بالنسبة لأمم ودول آسيا الوسطى. إنها كارثة بحر آرال.

إذ تتصاعد الحالة في خضم انتشار الجائحة، وتهدد حياة الناس وصحتهم، كما أن خطر تفشي الجائحة قد ازداد كثيراً. وفي ظل هذه الظروف، نحثُّ المجتمع العالمي على إيلاء اهتمام وثيق لمشاكل بحر آرال ومنطقته.

ومن الواضح أن العمل جارٍ، وقد أنجزت الأمم المتحدة قدراً كبيراً من العمل، في حين قدمت منظمات دولية أخرى المساعدة إلى الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال. ونشكرهم جميعا ونقدّر عملهم تقديراً عالياً.

وإذا جاز لي أن أتكلم بصراحة، فهذا غير كافٍ اليوم. فمن الضروري أن يكون هناك عملٌ مفصلٌ جداً لإنقاذ بحر آرال، وينبغي تقديم المساعدة العملية الملموسة ودعم السكان الذين يعيشون هناك. وهكذا، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن موضوع بحر آرال يحتاج إلى نَهج منتظم وشامل، فضلا عن الوثائق القانونية ذات الصلة، وينبغي تحديد هذه المسألة كتوجه منفصل لأنشطة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، طرحت تركمانستان مبادرة إنشاء برنامج خاص لحوض بحر آرال.

ونود أن نؤكد على أهمية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن ”التعاون بين الأمم المتحدة والصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال“ الذي تم اعتماده بمبادرة من بلدنا في نيسان/أبريل ٢٠١٨ وأيار/مايو ٢٠١٩. واليوم، تمثل تلك القرارات برنامجا لتوحيد الجهود المشتركة في منطقة بحر آرال.

وستقدم تركمانستان مشروعاً أولياً لمفهوم وهيكل البرنامج الخاص المقبل بشأن بحر آرال في إطار دورات العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ستعقد في أيار/مايو ٢٠٢١ كوسيلة لوضع أسس قانونية دولية لمعالجة مسألة بحر آرال. وندعو جميع الدول والمنظمات الدولية المهتمة إلى مناقشة هذه الوثائق.

المشاركون الموقرون في هذه الجلسة!

تنعقد الدورة الحالية للجمعية العامة وسط أحداث معقدة ومؤلمة تتعلق بتصعيد التنافس العسكري والسياسي، وللأسف نشهدها اليوم. وقد يختلف تقييم هذه الأحداث وعلاقتها من حيث السبب والأثر. ولكن ما هو مؤكد هو أنها تؤثر سلباً على الحالة الدولية العامة، وتقوّض أسس الأمن العالمي وتعوق العلاقات الاقتصادية والتجارية والإنسانية.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء تجاهل القانون الدولي الذي نشهده مؤخراً. ونظراً للوضع الراهن، من الضروري توحيد الجهود الرامية إلى تعزيز دور القانون الدولي، والصكوك القانونية

متعددة الأطراف في نظام الأمن العالمي، والامتثال الصارم من جانب جميع الدول للمعايير المقبولة عموماً والمستمدة من ميثاق الأمم المتحدة. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها الحفاظ على الاستقرار والقدرة على التنبؤ في السياسات العالمية والتخفيف من مخاطر النزاعات.

إن استعادة الثقة في السياسة الدولية وإرساء ثقافة الحوار القائم على الاحترام هما الطريقتان الكفيلتان بتحقيق هذا الهدف.

وكما هو معروف، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، بمبادرة من تركمانستان، قراراً يعلن أن عام ٢٠٢١ هو السنة الدولية للسلام والثقة. وتطرح تركمانستان مبادرة لتنظيم منتدى دولي للسلام والثقة في العام المقبل لتنفيذ أحكام هذا القرار. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن هذا المحفل سيتمكن من إعطاء زخم قوي للحوار البناء متعدد الأطراف القائم على الاحترام بشأن المواضيع الملحة المدرجة في جدول الأعمال العالمي الحديث.

عزيزي السَيّد الرَئِيس!

ستحتفل تركمانستان هذا العام بإحدى المناسابات الهامة في تاريخها. إنها الذكرى الخامسة والعشرون لإعلان بلدنا مركزه كدولة ذات حياد دائم في المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة، في ١٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥.

لقد كان الحياد أحد أسس الدولة وإركان سياساتها الداخلية والخارجية على مدى ربع قرن. وقد أثبتت مبادئ الحياد وقيمه وأيديولوجيته امتثالها الكامل لمصالحنا الوطنية وأهداف الأمم المتحدة ومهامها.

والجمعية العامة للأمم المتحدة، بما فيها عدد كبير من الدول الأعضاء التي غدت مشاركة في وضع هذه المبادرة، أعلنت بالإجماع يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر اليوم الدولي للحياد.

إن حياد تركمانستان هو نداء وشرط للشراكة الدولية المنصفة القائمة على الاحترام وذات المنفعة المتبادلة في مجال السياسة والاقتصاد وحماية البيئة، وضمان الأمن الغذائي الشامل، والتوزيع العادل والفعال للموارد الطبيعية لكوكب الأرض، ودعم ومساعدة اللاجئين والمهاجرين وعديمي الجنسية، ومعالجة العديد من المسائل الملحة الأخرى في العالم الحديث.

إن حياد تركمانستان مهمةٌ ساميةٌ تتمثل في صنع السلام واستعداد دولنا للمشاركة في حلّ جميع المسائل الناشئة على الساحتين العالمية والإقليمية من خلال الأدوات والأساليب السلمية والسياسية والدبلوماسية.

والدبلوماسية الوقائية واجبٌ هامٌ وجزءٌ لا يتجزأ من حياد تركمانستان. ومن الرمزي للغاية أن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا قد أُنشِئ بقرار من الجمعية العامة مع تأييد من الدول المجاورة وأعضاء مجلس الأمن في عشق أباد، عاصمة تركمانستان المحايدة في عام ٢٠٠٧.

ووفقاً لمنطق سياسة الحياد، تعتزم تركمانستان تقديم مشروع القرار ”دور مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا“ لتنظر فيه الجمعية العامة من أجل كفالة تحقيق السلام والأمن والتنمية على الصعيد الإقليمي وإطلاق العنان لإمكانات الدبلوماسية الوقائية.

يعتمد تحقيق السلام والأمن والتنمية في آسيا الوسطى بشكل مباشر على تسوية الحالة في أفغانستان. وموقف تركمانستان موقفٌ مبدئيٌ ولا يزال كما هو عليه. ولا توجد بدائل لعملية التفاوض. وقد أظهرت جميع التجارب السابقة أن النُهج القسرية لا تنطوي على فرص ولا تؤدي إلى اتفاق ومصالحة. إن بلدنا، بوصفه دولةً محايدةً ومجاورةً مباشرة لأفغانستان، مستعدٌ لتهيئة الظروف السياسية والتنظيمية اللازمة في أراضينا لإجراء حوار سلمي بين حكومة أفغانستان وجميع الأطراف المهتمة بالتسوية السياسية للحالة في أفغانستان.

ونعتقد أن الشرط الرئيسي لتحقيق الاستقرار السياسي والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في أفغانستان، واندماجها الناجح في الاقتصاد العالمي هو تنفيذ مشاريع كبيرة للبنية التحتية بمشاركة أفغانستان في المقام الأول في قطاعات حيوية مثل الطاقة والنقل والاتصالات.

وكما هو معروف، فإن بلدنا يعمل باستمرار في هذا الاتجاه، وقد شرع في تشييد خط أنابيب للغاز على طول الطريق بين تركمانستان وباكستان والهند، فضلا عن خطوط السكك الحديدية وخطوط الاتصالات بالألياف الضوئية مع أمكانية وصول إلى أراضي أفغانستان، التي دخلت بالفعل مرحلة التنفيذ العملي. وندعو المجتمع الدولي وهياكل الأعمال التجارية والمؤسسات المالية إلى المشاركة بنشاط أكبر في هذا العمل.

المشاركون الموقرون في هذه الجلسة!

لقد كانت الأمم المتحدة وستظل الشريكَ الأكثر أهمية وأولوية لبلدنا. ونتحقق من جميع خطواتنا على الساحة الدولية بروح ونص ميثاق الأمم المتحدة. واليوم، تعلن تركمانستان بمسؤولية التزامها الثابت بالمُثُل العليا العظيمة التي تكمن في أساس الأمم المتحدة، في عام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بأن المُثُل العليا للأمم المتحدة وقيمها ومبادئها ستظل ذات أهمية. وكانت الأمم المتحدة، بل ينبغي أن تظل، المنظمة الدولية الوحيدة التي لها شرعية عالمية.

وتؤمن تركمانستان إيماناً قوياً بمستقبل الأمم المتحدة وستواصل تعزيز وبناء شراكة استراتيجية مع هذه المنظمة، مما يسهم في إطلاق إمكاناتها التي لا تنضب لصالح السلام والأمن والتقدم على الصعيد العالمي.

وشكراً لحسن إصغائكم.

المرفق الثالث

خطاب السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية

[الأصل بالعربية؛ وقدم الوفد ترجمة إلى الإنكليزية]

السَيّد الرَئِيّس،

يطيب لى فى البداية أن أتوجه بالشكر إلى السيد ''تيجانى محمد باندى'' على جهوده المتميزة كرئيس للجمعية

العامة للأمم المتحدة فى دورتها السابقة متمنيا لكم التوفيق فى إدارة أعمال الدورة الحالية بحكمة وموضوعية.

السيد الرئيس،

يكتسب عقد الشق رفيع المستوى لدورة الجمعية العامة هذا العام أهمية خاصة إذ يتواكب مع الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة ويتزامن مع تعرض العالم أجمع لجائحة فيروس ''كورونا'' المستجد التى خلفت حتى الآن خسائر بشرية مؤلمة وآثارا اقتصادية واجتماعية عميقة.

السيد الرئيس،

أن مصر بحكم تاريخها وموقعها وانتمائها الإفريقى والعربى والإسلامى والمتوسطى وباعتبارها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة لديها رؤيتها إزاء النهج الذى يتعين اتباعه لتحسين أداء وتطوير فاعلية النظام الدولى متعدد الأطراف مع التركيز بشكل أخص على الأمم المتحدة.

أود أن أغتنم هذه المناسبة لكى أستعرض بعض الإجراءات التى تتحرى بشكل عملي تحقيق أهدافنا المشتركة فى ركائز عمل الأمم المتحدة الثلاث:

المحور الأول – وفيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين بات من الضرورى أن نتبنى جميعا نهجاً يضمن تنفيذ ما يصدر من قرارات فى الأطر متعددة الأطراف مع إيلاء الأولوية لتطبيق القواعد والمبادئ المستقرة والثابتة فى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى وهو ما يستلزم توافر الإرادة السياسية اللازمة لدى الدول لاحترام وتنفيذ القرارات وتفعيل مهام الأمم المتحدة على صعيدين رئيسيين أحدهما: المتابعة الحثيثة لتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه، واتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لمساعدة الدول لتنفيذ التزاماتها وبناء قدراتها مع مراعاة مبدأ الملكية الوطنية والآخر: العمل على محاسبة الدول التى تتعمد خرق القانون الدولى والقرارات الأممية وبصفة خاصة قرارات مجلس الأمن.

في هذا السياق، لم يعد من المقبول أن تظل قرارات مجلس الأمن الملزمة في مجال مكافحة الإرهاب والتي توفر الإطار القانوني اللازم للتصدي لهذا الوباء الفتاك دون تنفيذ فعال والتزام كامل من جانب بعض الدول التي تظن أنها لن تقع تحت طائلة المحاسبة لأسباب سياسية.

من المؤسف أن يستمر المجتمع الدولي في غض الطرف عن دعم حفنة من الدول للإرهابيين سواء بالمال والسلاح أو بتوفير الملاذ الآمن والمنابر الإعلامية والسياسية بل وتسهيل انتقال المقاتلين الإرهابيين إلى مناطق الصراعات خاصة إلى ليبيا. وسوريا من قبلها.

ويمتد حرص مصر على إرساء السلم والأمن الدوليين ليشمل تجنيب الشعوب ويلات النزاعات المسلحة من خلال إطلاق عمليات سياسية شاملة تستند إلى المرجعيات التي تضمنتها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

فعلى صعيد الأزمة في ليبيا تتمسك مصر بمسار التسوية السياسية بقيادة الأمم المتحدة على أساس الاتفاق السياسي الموقع بالصخيرات ومخرجات مؤتمر برلين و''إعلان القاهرة'' الذي أطلقه رئيس مجلس النواب وقائد الجيش الوطني الليبيان، والذي يعد مبادرة سياسية مشتركة وشاملة لإنهاء الصراع في ليبيا ويتضمن خطوات محددة وجدولا زمنيا واضحا لاستعادة النظام وإقامة حكومة توافقية ترقى لتطلعات الشعب الليبي.

إن تداعيات الأزمة لا تقتصر على الداخل الليبي لكنها تؤثر على أمن دول الجوار والاستقرار الدولي وإن مصر عازمة على دعم الأشقاء الليبيين لتخليص بلدهم من التنظيمات الإرهابية والمليشيات ووقف التدخل السافر من بعض الأطراف الإقليمية التي عمدت إلى جلب المقاتلين الأجانب إلى ليبيا تحقيقا لأطماع معروفة وأوهام استعمارية ولى عهدها.

لذلك فقد أعلنا ونكرر هنا أن مواصلة القتال وتجاوز الخط الأحمر ممثلا في خط ''سرت – الجفرة'' ستتصدى مصر له دفاعا عن أمنها القومي وسلامة شعبها. كما نجدد الدعوة لكل الأطراف للعودة إلى المسار السياسي بغية تحقيق السلام والأمن والاستقرار الذي يستحقه شعب ليبيا الشقيق.

وإذا كنا ننشد حقا تنفيذ القرارات الدولية وتحقيق السلام والأمن الدائمين في منطقة الشرق الأوسط فليس أحق بالاهتمام من قضية فلسطين التي ما زال شعبها يتطلع لأبسط الحقوق الإنسانية وهو العيش في دولته المستقلة جنبا إلى جنب مع باقي دول المنطقة. لقد استنزف الوصول إلى هذا الحق أجيالا واستنفد العديد من القرارات إلى حد بات يثقل الضمير الإنساني. ولا سبيل للتخلص من هذا العبء وفتح آفاق السلام والتعاون والعيش المشترك إلا بتحقيق الطموحات

المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة. وعاصمتها القدس الشرقية لكي يعم السلام والأمن كل شعوب المنطقة.

إن على المجتمع الدولي تفعيل التزامه بتحقيق السلام. الذي طال انتظاره والتصدي للإجراءات التي تقتطع الأرض من تحت أقدام الفلسطينيين وتقوض أسس التسوية وحل الدولتين التي تبنتها القرارات الدولية وقامت عليها عملية السلام والتي بادرت إليها مصر سعيا إلى تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم.

كما بات الحل السياسي الشامل للأزمة السورية أمرا ملحا لإطفاء أتون الحرب المشتعلة وتنفيذ كافة عناصر التسوية السياسية وفقا لقرار مجلس الأمن رقم (٢٢٥٤). دون اجتزاء أو مماطلة وبما يحقق وحدة سوريا وسلامتها الإقليمية وسلامة مؤسساتها وطموحات شعبها والقضاء التام على الإرهاب.

وبالمنطق نفسه، فلقد آن الأوان لوقفة حاسمة تنهي الأزمة في اليمن من خلال تنفيذ مرجعيات تسوية الصراع طبقا لقرار مجلس الأمن رقم (٢٢١٦) والمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني الشامل وبما يحترم الشرعية ويكفل وحدة اليمن واستقلاله ووقف استغلال أراضيه لاستهداف دول الجوار أو لعرقلة حرية الملاحة في مضيق باب المندب.

السيد الرئيس،

وفيما يتعلق بموضوع سد النهضة أود أن أنقل إليكم تصاعد قلق الأمة المصرية البالغ حيال هذا المشروع الذي تشيده دولة جارة وصديقة على نهر وهب الحياة لملايين البشر. عبر آلاف السنين.

لقد أمضينا ما يقرب من عقد كامل في مفاوضات مضنية. مع أشقائنا في السودان وإثيوبيا سعيا منا للتوصل إلى اتفاق ينظم عمليتي ملء وتشغيل السد ويحقق التوازن المطلوب بين متطلبات التنمية للشعب الإثيوبي الصديق وبين صون مصالح مصر المائية. وضمان حقها في الحياة.

وقد خضنا على مدى العام الجاري جولات متعاقبة من المفاوضات المكثفة حيث بذلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية جهودا مقدرة. لتقريب مواقف الدول الثلاث من خلال المحادثات التي رعتها بمعاونة البنك الدولي على مدى عدة أشهر كما انخرطنا بكل صدق في النقاشات التي جرت بمبادرة من أخي رئيس وزراء السودان ومن بعدها في الجولات التفاوضية التي دعت إليها جمهورية جنوب إفريقيا بوصفها الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي، إلا أن تلك الجهود لم تسفر للأسف عن النتائج المرجوة منها.

إن نهر النيل ليس حكرا لطرف ومياهه بالنسبة لمصر ضرورة للبقاء دون انتقاص من حقوق الأشقاء. ولقد أكدت تلبية مجلس الأمن دعوة مصر لعقد جلسة للتشاور حول الموضوع في التاسع والعشرين من يونيو الماضي خطورة وأهمية هذه القضية واتصالها المباشر بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي يضع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية دفع كافة الأطراف للتوصل إلى الاتفاق المنشود الذي يحقق مصالحنا المشتركة، إلا أنه لا ينبغي أن يمتد أمد التفاوض. إلى ما لا نهاية في محاولة لفرض الأمر الواقع لأن شعوبنا تتوق إلى الاستقرار والتنمية وإلى حقبة جديدة واعدة من التعاون.

السيد الرئيس،

أما بالنسبة للمحور الثاني من محاور عمل الأمم المتحدة وهو تحقيق التنمية المستدامة فتؤمن مصر إيمانا راسخا بأن دفع جهود التنمية يعد شرطا أساسيا لتعزيز السلم والأمن الدوليين ولإقامة نظام عالمي مستقر وهو أفضل السبل لمنع التطرف والحد من النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية.

ولقد دعمت مصر اعتماد أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واضطلعت بدور محوري لدعم جهود السكرتير العام لإصلاح المنظومة التنموية إيمانا منها بأهمية تعزيز قدرة المنظمة. على تحقيق تلك الأهداف الطموحة.

ولعل الأزمة الطاحنة التي فرضتها جائحة فيروس ”كورونا“ المستجد تستوجب توفير الدعم للدول النامية. خاصة الإفريقية من خلال تقديم حزم تحفيزية لاقتصاداتها وتخفيف أعباء الديون المتراكمة عليها والاستفادة من الأدوات المتاحة لدى مؤسسات التمويل الدولية بما يساهم في خلق بيئة مواتية تساعد تلك الدول على احتواء آثار الجائحة والتعامل مع المشكلات القائمة كالإرهاب، والهجرة غير المنتظمة، ومعالجة أسباب النزاعات.

وفيما يتعلق بالمحور الثالث لعمل الأمم المتحدة تحظى الأجندة الدولية لحقوق الإنسان بأهمية متزايدة لما لها من أثر مباشر على تعزيز بناء الإنسان وتحسين مستوى الخدمات المقدمة له والحفاظ على حقوقه ضمانا لتمتعه بحياة كريمة وللتعامل مع التحديات التي تواجهه على كافة المستويات وهو ما يعضد في الوقت نفسه استقرار المنظومة الدولية.

فلقد شرعنا في تعزيز مسيرتنا في مجال حقوق الإنسان على كل الأصعدة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية إيمانا منا بضرورة التكامل بينها في ظل ما تضمنه الدستور المصري وتعديلاته من مواد تضمن الحقوق والحريات وحقوق الأجيال القادمة وتنشئ مجلس الشيوخ ودوره في دعم النظام الديمقراطي وتكفل للمرأة تمثيلا مناسبا في المجالس النيابية حيث يخصص للمرأة

ما لا يقل عن ربع عدد المقاعد بمجلس النواب فضلا عن تنظيم عمل مؤسسات الدولة وأجهزتها والفصل بين السلطات وتكريس مبدأ تداول السلطة.

كما تعددت أوجه العمل على تعزيز المواطنة وتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص دون تمييز لأي سبب إلى جانب جهود تمكين المرأة المصرية ومكافحة مظاهر العنف ضدها بكافة أشكاله والدعوة لتجديد الخطاب الديني وتأكيد حرية العقيدة واضطلاع الدولة ببناء دور العبادة دون تفرقة فضلا عن تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة والاستثمار في الشباب لا سيما من خلال إدماجهم في عملية صنع القرار وإقامة حوارات مباشرة معهم من خلال منتديات الشباب الدورية وتنفيذ مبادرات تدريب وتأهيل الشباب للمشاركة الفعالة في العمل العام.

أما على الصعيد الاقتصادي واتساقا مع المنظور الشامل لرؤية ”مصر ٢٠٣٠“ فالحق أنه لولا الدعم الذي أولاه شعب مصر إلى مؤسسات الدولة لما كان ممكنا اجتياز المراحل الصعبة والمضنية لبرنامج الإصلاح الهيكلي والذي كان لنجاحه إسهام كبير في تحصين الاقتصاد وتحجيم خسائره جراء جائحة فيروس ”كورونا“ كما أننا من بين عدد قليل من الدول التي استطاعت تحقيق معدلات إيجابية للنمو رغم الجائحة، بالإضافة إلى السيطرة على معدلات التضخم وتراجع البطالة إلى أدنى مستوياتها منذ عشرين عاما، فضلا عن إقامة المشروعات القومية الكبرى في مجالات البنية الأساسية وتوفير المسكن اللائق والطاقة، إلى جانب صياغة برامج اجتماعية تستهدف من هم أقل دخلا لتوفير الحماية اللازمة لهم وتخفيف آثار الإصلاحات عليهم، وكذا التركيز على أولوية الرعاية الصحية باعتبارها حقا رئيسيا من خلال تبني العديد من المبادرات والبدء في تنفيذ مراحل برنامج التغطية الصحية الشاملة لجميع المواطنين المصريين. وهي كلها الجهود التي تعد إسهاما مباشرا لصون حق المواطن في عيش كريم.

ولا يفوتني هنا أن أشير إلى أننا، وفي خضم كل ما سبق ودون متاجرة أو ابتزاز لم نقصر أبدا في أداء واجبنا الإنساني إزاء نحو ستة ملايين مهاجر ولاجئ ممن اضطروا لمغادرة بلادهم بسبب الحروب والأزمات السياسية والظروف الاقتصادية الصعبة وتستضيفهم مصر حاليا على أرضها وبين شعبها حيث يتمتعون بكافة الخدمات التي تقدمها الدولة للمصريين دونما أي عون أو دعم يعتد به من شركائنا الدوليين رغم الأهمية التي يعلقونها على حقوق هؤلاء المهاجرين.

السيد الرئيس،

من الضروري أن نعمل على معالجة مسألة التمثيل الجغرافي العادل في مجلس الأمن ليكون أكثر تعبيرا عن واقع عالمنا اليوم وعن موازين القوى الراهنة والتي تختلف كثيرا عما كانت عليه إبان وقت صياغة المنظومة الدولية. وتؤكد مصر على أهمية توسيع المجلس في فئتيه الدائمة وغير

الدائمة بما يعزز من مصداقيته ويحقق التمثيل العادل لإفريقيا لتصحيح الظلم التاريخي الواقع عليها والاستجابة لمطالبها المشروعة المنصوص عليها في توافق ”أوزلويني“ وإعلان ”سرت“.

السيد الرئيس،

إن مواجهة التحديات الجسيمة الناجمة عن تفشي جائحة فيروس ”كورونا“ المستجد فضلا عن المشكلات الإقليمية والدولية القائمة تحتم علينا ضرورة إعلاء مبدأ التعاون والتضامن الدولي لمواجهة تلك التحديات أكثر من أي وقت مضى وتجنب التناحر والاستقطاب.

وإذا كان ”الأمل يولد من الألم“ فلعلنا نجد في الأزمة الراهنة ما يدفعنا لبث روح جديدة في جهودنا الحثيثة لتفعيل العمل الدولي متعدد الأطراف ودور الأمم المتحدة كقاطرة له.

إن مصر، كعضو مؤسس لهذه المنظمة وبما لها من إسهام في صناعة الحضارة الإنسانية منذ فجر التاريخ لن تدخر جهدا في سبيل تحقيق رؤية التجديد والإصلاح بناء على اقتناع راسخ ويقين ثابت أن ”الأرض تسع الجميع“ طالما كان نبذ الصراعات، وصنع وبناء السلام، والتعاون الدولي هي الأسس الحاكمة للعلاقات بين الدول والشعوب من أجل تحقيق التنمية والأمن والاستقرار والرفاهية للأجيال الحالية والقادمة على حد سواء.

شكرا سيدي الرئيس.

المرفق الرابع

خطاب السيد إيمومالي رحمون، رئيس جمهورية طاجيكستان

[الأصل بالطاجيكية؛ وقدم الوفد ترجمة إلى الإنكليزية]

سعادة الرئيس، معالي الأمين العام، سيداتي وسادتي!

في البداية، أتقدم بخالص التهاني القلبية للسيد فولكان بوزكير على انتخابه رئيسا للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

لقد أصبحت الحالة الراهنة في العالم معقدةً ومتقلبةً ومضطربةً في ظل خلفية المنافسة الجيوسياسية والجيواقتصادية المتنامية وامتداد التهديدات والتحديات الحديثة، ولا سيما انتشار مرض فيروس كورونا.

فقد ظهر كوفيد-١٩ في البداية كأزمة رعاية صحية وتحول تدريجياً إلى أزمة اجتماعية واقتصادية ومالية عالمية مُفَسّرة. إن الحالة الراهنة تتطلب بالتأكيد أن تكون إجراءاتنا أنشط وأكثر تنسيقاً.

ونرحب بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، والمؤسسات والبرامج لتقديم المساعدة الفورية والطويلة الأجل للدول الأعضاء في معالجة التداعيات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

ونشيد بالتزام الدول ونثني على جهودها لتطوير لقاح مضاد لمرض فيروس كورونا.

ويحدونا أملٌ كبير في أن يكون في متناول جميع الدول، وأن تشرع البلدان المنتجة للقاحات في توفير كمية معينة من اللقاح كمساعدة إنسانية لتغطية فئات السكان الضعيفة من البلدان الأخرى، مع إعطاء الأولوية للنساء والأطفال والمسنين.

وكان لتفشي مرض فيروس كورونا تأثيرٌ كبيرٌ على جمهورية طاجيكستان، التي أصبحت مسألة تثير قلقنا العميق.

وبغية منع انتشار الأمراض، نبذل اليوم جهوداً ضخمة لزيادة الحجم اللازم من الأدوية والمعدات الطبية، وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا نقوم في الوقت الراهن باتخاذ تدابير صارمة، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والبلدان والشركاء الإنمائيين.

وتقيّم المنظمات الدولية المرموقة عواقب انتشار فيروس كورونا بوصفه عملية مستمرة، الأمر الذي سيؤثر بالتأكيد سلباً على تنمية الاقتصاد العالمي.

وهذه الحالة تطرح تحديات غير مسبوقة ولا حصر لها أمام التنمية في طاجيكستان.

وقد أدى تفشي فيروس كورونا إلى كساد في جميع مجالات الاقتصاد الوطني، بما في ذلك عرقلة عمليات الاستثمار، مثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة المحلية والخارجية، والسياحة والخدمات، ولا سيما قطاع النقل.

وطاجيكستان، بوصفها بلداً جبلياً وغير ساحلي، لا تملك كمية كافية من موارد النفط والغاز.

وفي غضون ذلك، نعتمد على استيراد الوقود بنسبة مائة في المائة تقريباً، فضلاً عن استيراد سلع ومنتجات أخرى، بما في ذلك الأغذية والأدوية، بنسبة ثمانين وتسعين في المائة على التوالي.

ووفقاً للتقديرات الأولية، فإن الضرر الإجمالي لاقتصاد طاجيكستان هذا العام، بسبب التأثير السلبي للعوامل الاقتصادية الخارجية، سيبلغ أكثر من بليوني دولار أمريكي، ومن المرجح أن يرتفع هذا العدد في المستقبل.

ومع مراعاة أن تأثير الجائحة عملية مستمرة، ما برحت حكومة طاجيكستان، إلى جانب الوقاية من انتشار هذا المرض المعدي، تبذل جهوداً لاتخاذ التدابير اللازمة لكفالة التشغيل المتسق والمستدام لجميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في البلد.

السَيّد الرَئِيّس،

ومن الواضح تماماً أن تقدم العمليات البنّاءة لا يمكن تحقيقه إلا عندما يتم تأمين الاستقرار الدائم والسلامة العامة.

وعلى نفس مستوى الموجة غير المسبوقة من مرض فيروس كورونا، فإن التوسع الجاري في نطاق وشدة الإرهاب والتطرف، والصراعات المسلحة والحروب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات وغيرها من التهديدات والتحديات الحديثة، لا يزال يثير الجزع.

وتشكل الجماعات الإرهابية والمتطرفة تحدياً هائلاً للأمن الوطني، مما يعرض استقرار البلدان والمناطق المختلفة للخطر الشديد.

إن القضاء على خطر الإرهاب يتطلب تصوراً واضحاً لدوافعه والأسباب الجذرية التي تشجع على ارتكابه، فضلاً عن اتباع نهج عالمي مشترك إزاء تعريف الإرهاب.

وإلى جانب ذلك، نرى أن من الأهمية بمكان وضع وسائل جديدة وفعالة لمكافحة مشتركة ضد الإرهاب، بما في ذلك عن طريق استخدام أحدث التكنولوجيات والتعاون والتنسيق بين السلطات الأمنية المعنية في الدول الأعضاء.

ومن المسلم به أن التدابير الجريئة والصارمة التي تتخذ عادة في إطار القانون الدولي وتجنّب سياسة المعايير المزدوجة هما من العوامل الهامة الأخرى في التصدي للتحديات.

وطاجيكستان مقتنعة بأن التصدي للتهديد المتزايد للإرهاب يجب أن يكون جامعاً شاملاً، وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور تنسيقي رئيسي في هذه العملية.

وطاجيكستان، التي تقع في خط المواجهة للتصدي للتهديدات والتحديات الأمنية، أسهمت إسهاماً قيّماً، وهي مصممة على مواصلة ذلك، في محاربة الإرهاب والتطرف، ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك معالجة الاتجار بالمخدرات.

وتحقيقا لهذه الغاية، نحافظ على التعاون المثمر مع شركائنا والمنظمات الدولية، ونعززه، ولا سيما مع وكالات الأمم المتحدة المعنية.

وطرحنا مبادرات مشتركة، وننفذها في الوقت الحاضر، وقد أسفرت بالفعل عن نتائج ملحوظة.

وحالياً، فإن استراتيجيتينا الوطنيتين– الأولى بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف والأخرى بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات– تدخلان المرحلة النهائية من التنفيذ في بلدنا.

إن بدء التعاون مع المنظمات الدولية والمؤسسات الإقليمية الشريكة في إعداد ورقتي الاستراتيجية هاتين لفترة جديدة لدليلٌ واضحٌ على نجاحنا الذي حققناه في هذا الاتجاه.

ونعتقد أن من الضروري الامتثال للقواعد وأحكام المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة المقبولة عموما، وتنفيذ تلك القواعد والأحكام.

وفي هذا الصدد، تحافظ طاجيكستان على تعاون مثمر مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية، مثل رابطة الدول المستقلة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

كما أننا أنشأنا علاقات تعاونية ثنائية مثمرة مع البلدان الشريكة لنا.

والنجاح في العمل المشترك المتضافر الرامي إلى منع نشوب النزاعات وحلها، واستكشاف السبل السلمية لمعالجة الأزمات والمواجهات، يتوقف في المقام الأول على الاستخدام الفعّال للدبلوماسية الوقائية والوساطة.

وبناء على ذلك، من الضروري تعزيز بعد النشاط الوقائي للأمم المتحدة، بما في ذلك تحسين مركزها الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لآسيا الوسطى.

إن طاجيكستان التي عانت من كل أهوال الحرب الأهلية المفروضة، تقدّر وتدرك أهمية الاستغراق في حماية السلام.

ولهذا السبب، تشيد طاجيكستان بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتسعى جاهدة للمساهمة في تعزيز هذه العملية إلى أقصى حد ممكن.

وتشارك قوات الشرطة لدينا في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في دارفور وجنوب السودان، ومدينة أبيي في السودان.

ونحن ملتزمون بمواصلة تعاوننا في هذا المجال مع هيئات الأمم المتحدة المعنية.

ونظراً للخبرة التي اكتسبتها بلادنا في مكافحة الإرهاب والتطرف والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وبهدف إدخال تجربة السلام الطاجيكية، فإننا مصممون على ترشيح طاجيكستان للمرة الأولى لشغلِ مقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي للفترة ٢٠٢٨-٢٠٢٩.

ويحدونا أملٌ كبيرٌ في أن تشجع الدول الأعضاء مبادرة طاجيكستان، وأن تؤيد ترشيحنا.

وتشترك طاجيكستان في حدود مع أفغانستان يبلغ طولها قرابة ١ ٤٠٠ كيلومتر.

ولذلك فإننا نولي أقصى اهتمام للحالة العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في هذا البلد المجاور القريب والشاسع.

إن تصعيد الحالة المثيرة للقلق في هذا البلد يتطلب أن يتخذ المجتمع الدولي تدابيرَ إضافية لتنسيق الإجراءات في مجال مكافحة الإرهاب، والتصدي لصناعة المخدرات والاتجار بها، وكذلك تقديم المساعدة في الوقت المناسب إلى حكومة أفغانستان وشعبها.

وكما ذكرنا مراراً وتكراراً، فإن الحالة الأفغانية ليس لها حلٌ عسكريٌ، وفي الواقع ترحب طاجيكستان بعملياتِ التفاوض لبناء السلام وتدعم أي نَهجٍ يرمي إلى معالجة الأزمة السياسية في هذا البلد.

وينبغي أن يكون مصير أفغانستان ومستقبلها أولاً وقبل كل شيء بقيادة الشعب الأفغاني وأن يتولى زمامهما، ونؤمن إيماناً راسخاً بأن استقرار الحالة في هذا البلد لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال عملية بناء السلام يقودها الأفغان ويملكونها ويديرونها.

وترأس طاجيكستان هذا العام عملية قلب آسيا–اسطنبول، وخلال رئاستنا سنسعى جاهدين إلى زيادة الكفاءة الحقيقية لهذا المنبر.

وأسهمت طاجيكستان حتى يومنا هذا في تنفيذ عدة مشاريع إقليمية مشتركة بشأن أفغانستان.

فقد بنينا خطوط نقل الطاقة وشيدنا ستة جسور عابرة للحدود.

ونحن على استعداد لمواصلة تعزيز التعاون الذي من شأنه أن يساعد على مشاركة أفغانستان النشطة في عمليات التكامل الإقليمي وتيسير انتعاشها الاجتماعي والاقتصادي.

ومن بين مجالات التعاون التي نحافظ على استمرارها ونلتزم بتعزيزها تنفيذُ مزيد من مشاريع ربط البلدين بالطرق السريعة وإنشاء خطوط نقل الطاقة، ولا سيما CASA–١٠٠٠ بالاشتراك مع بلدان أخرى في المنطقة، والتدريب المهني للأخصائيين الأفغان في مختلف القطاعات.

السيد الرئيس،

تبقى لدينا عشر سنوات حتى تُنجز خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها للتنمية المستدامة.

وقد أحرز المجتمع الدولي تقدماً كبيراً في هذا الاتجاه على مدى السنوات الخمس الماضية.

غير أن المؤشرات الاقتصادية والمالية للبلدان والعواقب السلبية الوخيمة التي نجمت عن مرض فيروس كورونا تدعو إلى التشكيك في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب، ولا سيما في البلدان النامية.

كما أن تداعيات مرض فيروس كورونا ستؤثر سلباً على بلدنا، الذي هو أحد الأعضاء النشطين في المجتمع العالمي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

وأود أن أذكّر بأن طاجيكستان كانت من أوائل البلدان التي اعتمدت استراتيجيتها الإنمائية الوطنية لعام ٢٠٣٠ وفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وقدمت بلادنا تقريرها الطوعي الوطني في عام ٢٠١٧ وعرضت التقدم الذي أحرزته نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويحدونا الأمل في أن يساعد عقد العمل على تحقيق الأهداف العالمية في البحث عن سبل لإيجاد حلول مستدامة للتحديات العالمية الملحة، مثل تغيّر المناخ، والفقر، وعدم المساواة بين الجنسين، والتمويل.

وينبغي أن نولي أهمية قصوى لتحديات تغير المناخ، التي تشكّل في هذه العملية مشاقا خطيرة لجميع الدول، بما فيها طاجيكستان.

وخلال السنوات الستين الماضية، زاد متوسط درجة الحرارة السنوية في طاجيكستان بمقدار درجة واحدة.

وقد أدى ذلك إلى زيادة عدد الأيام التي شهدت هطول أمطار غزيرة وكثافة الظواهر الطبيعية الجوية المائية، التي ما برحت تؤثر عاماً بعد عام على جميع البلدان في جميع أنحاء العالم.

وتتكبد طاجيكستان التي تغطي الجبال ٩٣ في المائة من أراضيها خسائر تبلغ مئات الملايين من الدولارات سنوياً نتيجة الكوارث المتصلة بالمياه.

وكثيرا ما تتسبب هذه الكوارث الطبيعية في وقوع إصابات.

وقد انخفضت مناطق الأنهار الجليدية الموجودة في بلدنا انخفاضاً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة، وهي هامة بالنسبة لآسيا الوسطى بأسرها.

وقد ذاب حتى الآن ألف نهر جليدي من أصل ثلاثة عشر ألف تقع في جبال طاجيكستان.

ويحدث هذا على الرغم من أن ما يصل إلى ستين في المائة من الموارد المائية في آسيا الوسطى تتجمع في أراضي طاجيكستان.

وفي هذا العام، وبسبب انخفاض هطول الأمطار في فصل الشتاء، شهدنا انخفاضاً كبيراً في مخزون المياه في أنهار المنطقة، مما أدى بدوره إلى موسم منخفض المياه أثناء الري وتسبب في جفاف شديد.

ويترتب على هذا الوضع أثرٌ سلبيٌ على كمية مياه الشرب المأمونة ونوعيتها، وكذلك على القطاعات المتصلة بالمياه، ولا سيما الزراعة والطاقة.

وفيما يتعلق بهذا الظرف، يساور بلدان المنطقة قلقٌ إزاء التحولات في الدورة المائية.

وفي هذا الصدد، نود أن ندعو الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى إلى دعم طاجيكستان في حملة دراسة الأنهار الجليدية في آسيا الوسطى.

وتولد طاجيكستان تسعة وتسعين في المائة من الكهرباء لديها في محطات توليد الطاقة الكهرومائية، أي من مصادر الطاقة ”الخضراء“ المتجددة.

إن بلدنا من بين أقل البلدان إسهاماً في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم.

وفي هذا السياق، أود أن أقدم مرة أخرى المقترحات التالية من أجل البحث عن سبل التصدي لتغير المناخ، التي سبق أن عرضتها في محافل دولية أخرى:

١- تشجيع الاستخدام واسع النطاق لمصادر الطاقة المتجددة، مما سييسر تهيئة بيئة مواتية لتنمية الاقتصاد ”الأخضر“.

٢- الدعم شامل من البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية في تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للتكيف مع تغيّر المناخ.

٣- تعزيز الرصد المنتظم لتوليد الموارد المائية، ولا سيما الأنهار الجليدية.

٤- تعزيز التعاون الدولي بشأن حماية الموارد المائية وتنفيذ اقتراح طاجيكستان بإنشاء الصندوق الدولي لحفظ الأنهار الجليدية.

٥- تقديم المساعدة المالية والفنية الشاملة من البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً لرصد الأنهار الجليدية وغيرها من مصادر المياه والمحافظة عليها.

ونأمل أن يدعم شركاؤنا الدوليون الخطواتِ الإضافية التي تتخذها طاجيكستان في هذه المجالات.

السيد الرئيس،

لقد أقرّت الأمم المتحدة بأن طاجيكستان بلدٌ مبادرٌ ومناصرٌ في النهوض بجدول الأعمال المتعلق بالمياه.

فبلدنا هو صاحب غالبية مبادرات الأمم المتحدة وقراراتها المتعلقة بالمياه، بما في ذلك ”العقد الدولي للعمل“ ”الماء من أجل التنمية المستدامة“ ٢٠١٨-٢٠٢٨

وبفضل الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تمكنَّا من إحياء جدول الأعمال العالمي للمياه وتعزيزه على مدى العقود الماضية.

وقد أدى قرار طاجيكستان المعنون ”استعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل“ ”الماء من أجل التنمية المستدامة“ ٢٠١٨-٢٠٢٨، الذي تم اعتماده في عام ٢٠١٨، إلى زيادة إثراء جدول الأعمال العالمي المتعلق بالمياه.

ويدعو القرار إلى جانب الأهداف والغايات الهامة الأخرى إلى عقد

مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل، ”الماء من أجل التنمية المستدامة“، ٢٠١٨-٢٠٢٨ بنيويورك في آذار/مارس ٢٠٢٣.

ويُقدَّر هذا الحدث بوصفه مبادرةً هامةً من حيث الدعم المقدم لتنفيذ العقد وإدارة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

وتجدر الإشارة إلى أن آخر مؤتمر للأمم المتحدة بشأن المياه عقد في عام ١٩٧٧ في مار دي بلاتا، بالأرجنتين.

وهذا يعني أن الأمم المتحدة ستستضيف مؤتمر المياه بعد ٤٦ عاما.

ويمكننا أن ندّعي بثقة أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات ما فتئت تبدي اهتماماً متزايداً وعنايةً فائقةً بعقد العمل ”الماء من أجل التنمية المستدامة“ في حين أعربت بعض الدول بالفعل عن استعدادها لاستضافة الاجتماعات التحضيرية الإقليمية.

وللأسف، أثَّر انتشار مرض فيروس كورونا على خططها وتم تأجيل معظم الأحداث المقررة.

وآمل أن تتمكن البلدان صاحبة المصلحة، إلى جانب طاجيكستان، بعد دحر جائحة فيروس كورونا، من الاستفادة الكاملة من الفرص وعقد المناسبات التي حددت موعدها.

وفي الختام، أود أن أسترعي انتباه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى مشروع القرار الذي اقترحته طاجيكستان بشأن مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ ”العقد الدولي للعمل“ ”الماء من أجل التنمية المستدامة“، ٢٠١٨-٢٠٢٨

إذ تقرر استعراض هذا القرار في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأود أن أشجع جميع الوفود الموقرين على تأييد مبادرتنا، كما كانوا كرماء جداً في تأييد قراراتنا السابقة.

وشكراً لحسن إصغائكم.

المرفق الخامس

خطاب السيد أندريس مانويل لوبيس أوبرادور، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة

[الأصل بالإسبانية]

سيداتي وسادتي، رؤساء دول وحكومات العالم.

يسرني جداً أن أتكلم أمام أعضاء الجمعية العامة بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

إنني أمثلُ بلداً عظيماً – المكسيك، الذي يملك تاريخاً وتقاليد ثقافية مثل تلك التي لدى شعوب العالم الأخرى. وبوسعي أن أخبر الأعضاء عن الحضارات العظيمة التي تشكّل أساس بلدنا اليوم وعن الثقافات العظيمة التي ازدهرت في ما يعرف الآن بالمكسيك. أتكلم عن الحضارة والثقافات لأن مَن ينتصرون ويهيمنون ويستعمرون يحاولون دائما تبرير فظائعهم بإقصاء الشعوب الأصلية واصفين إياهم بالبرابرة والهمج. وهذا لا ينطبق على المكسيك أو شعبنا أو شعوب العالم الأخرى، التي غُزيت أو استعمرت أو هُيمن عليها. فلدينا تاريخ رائع، ينطوي أيضاً على الكفاح من أجل الحرية والعدالة والمساواة في الدفاع عن سيادتنا الوطنية. لقد كانت هناك ثلاثة تحولات كبيرة في تاريخ المكسيك.

أولا، بخصوص الاستقلال، فقد نلناه بعد أن قضينا ٣٠٠ عام كمستعمرة. وكان ذلك أول تحول في بداية القرن التاسع عشر. إذ قاد كاهنان ثائران، هما ميغيل هيدالغو إي كوستيلا وخوسيه ماريا موريلوس إي بافون حركةً من أجل استقلال المكسيك وحركة من أجل العدالة، حيث كانا أول من أعلن إلغاء الرق.

وفي وقت لاحق، في منتصف القرن التاسع عشر، شهدنا تحولاً ثانياً هاماً جداً وذا مغزى عالمي – حركة الإصلاح بقيادة قائد ليبرالي عظيم، وأفضل رئيس في تاريخنا: وهو أحد الهنود الزابوتيكين، بينيتو خواريز غارسيا. ماذا فعل بطلنا فيما يتعلق بالإصلاح في ذلك الوقت؟ لقد فصل الكنيسة عن الدولة قبل أن تفعل بلدان أخرى ذلك، وطبق المبدأ التوراتيّ ”أَعْطُوا مَا لِقَيْصَرَ لِقَيْصَرَ وَمَا لِلّهِ لِلّهِ“.

ثم حدث تحوّل ثالث في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين: الثورة المكسيكية في عام ١٩١٠. وقد كُفِحَ من أجل الديمقراطية لأن المكسيك رزحت تحت نير ديكتاتورية دامت ٣٤ عاما. وبدأ الكفاح من أجل ضمان الحريات وتحقيق العدالة. وكان الأخوان فلوريس ماغون قائدين اجتماعيين هامين جداً قبل الثورة. واغتيل بِجُبْنٍ رجلٌ فاضلٌ بلا شك وأحدُ رُسُلِ

الديمقراطية فرانسيسكو إي ماديرو كما اغتيل قادة اجتماعيون مثل فرانسيسكو فيا وإميليانو زاباتا حيث دافعا عن الفلاحين وكانا مُخلِصين للشعب.

ومع التحوّل الثالث، أُحرز تقدم كبير في الساحة الاجتماعية، ولكن ليس السياسية، لأن إقامة ديمقراطية قويمة حقاً في البلد لم يكن ممكنا. وبعد الثورة، تم إنشاء حزب. لقد كان حزباً سياسياً تعيّن أن يسود لفترة طويلة، وعندها فقط قمنا باتخاذ الخطوات الأولى لجعل المكسيك بلداً ديمقراطياً قويماً حقاً. وربما بسبب غياب الديمقراطية، من بين عوامل أخرى، سادت الحياة العامة في البلاد فوضى عارمة. وبدأ يهيمن الفساد السياسي، الذي كان لفترة طويلة مشكلة المكسيك الرئيسية. إن بلدنا يتمتع بالعديد من الثروات الطبيعية، بما في ذلك الأراضي الخصبة للإنتاج الزراعي، والمياه الوفيرة، والنفط، والمناجم، وشعب عاملٌ نبيلٌ وطيبٌ له تراث ثقافي يمتد لآلاف السنين، ومن هذا ينبع ميلُ الشعبِ إلى العمل والإبداع. غير أننا لم نتمكن من المضي قدما بسبب تفشي الفساد. لقد ناضلنا لفترة طويلة من أجل تحقيق تغيير حقيقي في البلد، وبعد سنوات عديدة، كان ما قرر شعب المكسيك القيام به هو انتخابنا. واقترحنا إجراء التحوّل الرابع في الحياة العامة لبلدنا.

لقد تكلمت في وقت سابق عن الاستقلال والإصلاح والثورة، والآن نحن ملتزمون بإجراء التحوّل الرابع في الحياة العامة في البلاد، دون عنف وبطريقة سلمية. ونحن بصدد تحقيق ذلك، على الرغم من أننا نواجه أزمتين، كما هو الحال في بلدان أخرى في جميع أنحاء العالم. إننا نكافح جائحة مرض كورونا المروعة. وكما هو الحال في بلدان أخرى، فإننا نواجه أيضاً ما نجم عن الجائحة – أي الأزمة الاقتصادية. إننا نواجه أزمتين في نفس الوقت، ولكننا بصدد التغلب عليهما. ونمضي قدما في مواجهة الجائحة. لقد تصرفنا بمسؤولية، وتلقينا المساعدة كثيراً من الخبراء والعلماء والأطباء والممرضين والعاملين في مجال الرعاية الصحية، الذين كرّسوا أنفسهم بإنسانيتهم لإنقاذ الأرواح. وإذ نتقدم إلى الأمام، ستتقلص الآثار الضارة للجائحة. وأكثر ما يهمنا هو إنقاذ الأرواح، إذ نمضي قدماً. وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، فإننا لا نطبق الاستراتيجية الدائمة المتمثلة في إغراق البلد في المديونية وإنقاذ الطبقة العليا من غير المديونين مستخدمين منطق السُفسطَائِيّين القائل إذا هطلت الأمطار بقوة في الطابق العلوي، فإن المطر سيقطر، كما لو كانت الثروة مُعدِية بطريقة ما.

فماذا فعلنا؟ نعكف على دعم الناس مباشرة من أسفل الهرم، من القاعدة إلى القمة. إننا نخصص الموارد التي هي نتاج المدخرات، لأننا لا نسمح بالفساد. وهذه الوفورات هي أيضاً ثمار تقشف الجمهورية، حيث أن الكماليات في الحكومة هي ضرب من ضروب من الماضي. وأخبر الجمعية العامة أنه على الرغم من أنه لا تزال هناك طائرة رئاسية، فإنها معروضة للبيع. لقد عرضناها للبيع بالمزاد ونعتزم بيعها. الطائرة مثل قصرٍ في السماء، وهو أمر مهين لشعبنا – طائرة فاخرة كان

مصممة لتتسع لـ ٢٤٠ راكباً وتم تعديلها لتقلّ ٨٠ راكباً فحسب. فيها غرفة اجتماعات وغرف نوم، وأكرر، أنه أمر مهينٌ. ومن الآن فصاعدا، يسافر رئيس المكسيك، الذي يتكلم أمام الجمعية العامة، بالسيارة والطائرات التجارية. ولم يعد يُسمح للمسؤولين والموظفين العموميين استخدام طائرات الهليكوبتر الخاصة.

بالإضافة إلى ذلك، تم إلغاء فرقة النخبة، من بين أمور أخرى، وهي التي تعتني بالرئيس. هل تعرفون كم عدد أفراد فرقة النخبة الذين كانوا يعتنون بالرئيس؟ لقد كان هناك ٠٠٠ ٨ منهم. كانت مؤسسة قديمة، تعرف باسم القيادة العامة الرئاسية. وبتلك الطريقة وُضع حدٌ للبذخ والإسراف. ولا يمكن السماح للحكومة بأن تكون غنية إذا كان الشعب فقيراً. والحل هو منع الفساد، والادخار – تجنب التفاخر والكماليات في الحكومة وصرف الأموال من أجل التنمية.

إننا نخصص كل ما نجنيه من الحل، الأمر الذي يمنع الفساد ويحتضن حكومة متقشفة ورصينة، من أجل دعم الشعب المتواضع والمحروم. ويتمتع كل مُسنٍ في المكسيك بالحق في معاش تقاعدي، ويحصل جميع الأطفال ذوي الإعاقة على مساعدة مالية. ويتلقى ١١ مليون طالب فقير منحاً دراسيةً ويستفيدون من العديد من البرامج الاجتماعية.

وهذا هو ما يجري استثماره، بالإضافة إلى الدعم الذي يقدمه إخواننا المغتربون البالغ عددهم الآن ٣٨ مليون مكسيكي، الذين ذهبوا، بحكم الضرورة، إلى الولايات المتحدة بحثاً عن حياة وسبل عيش جديدة. ومن بينهم مَن ولدوا هنا ومَن ولدوا هناك من أصل مكسيكي. ويساعدنا ما مجموعه ٣٨ مليون شخص بتقديم الدعم الاقتصادي لأقاربهم في المكسيك بما يسمى التحويلات المالية. وعلى الرغم من هذا الجائحة، سيكون هذا العام عاماً قياسياً بالنسبة للتحويلات المالية. إذ سيتم تلقي نحو ٤٠ بليون دولار. وشهراً بعد شهر، تصل هذه الأموال إلى ١٠ ملايين أسرة فقيرة في بلدنا. ونحن نعزّز الاستهلاك من خلال الاستثمار الحكومي والتحويلات المالية. وعلى الرغم من الجائحة والأزمة، لا يوجد جوع في بلدنا. وتجري كفالة الاستهلاك الأساسي لملايين المكسيكيين.

وشيئاً فشيئاً، يتعافى الاقتصاد. وعلاوة على ذلك، وقعنا من فورنا على اتفاق مع الولايات المتحدة وكندا – معاهدة دخلت حيز النفاذ بالفعل. وهذا يعني أن الاستثمارات تجري بالفعل في البلد، ويجري إنشاء شركات، ويجري خلق فرص عمل، مما سيضمن رفاه المكسيكيين.

ولدي ثقة كبيرة في مستقبل المكسيك، ولكن لدي أيضاً الثقة في مستقبل العالم. أنا مؤمن وعقيدتي هي عقيدة الأخوة العالمية. لهذا أرسلت لكم أطيب التمنيات من مدينة مكسيكو، عاصمة جمهوريتنا.

المرفق السادس

خطاب السيد لويس كاييه بو، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية

[الأصل بالإسبانية]

رئيس الجمعية العامة، السفير فولكان بوزكير،

الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس،

رؤساء الدول والحكومات،

ممثلو البلدان وممثلو المنظمات الدولية،

السيدات والسادة،

إن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة تحلُّ علينا مرة أخرى في خضم أزمة تبدو، بلا شك، مختلفة تماماً عن الكارثة التي سببتها الحرب العالمية الثانية، ولكنها تجبرنا أيضاً على إعادة تصور مستقبلنا من أجل البناء على الإنجازات ومنع نشوب الأزمات المستقبلية، اقتصاديةً كانت أو صحيةً أو مناخيةً أو كلها مجتمعة.

إن حجمَ الجائحةِ الحالي وعواقبه الوخيمة – فقدان الأرواح وأثره على صحة العديد من الناس – هما محور اهتمامنا لأننا يجب أن نبحث عن حلول لشعوبنا، ولا سيما أكثر الشعوب ضعفاً وأكثرهم تعرضاً لخطر الجائحة نتيجة لتأثيرها على صحتهم، وكذلك على طرق عيشهم وسُبُله.

ولكن ينبغي للاحتفال بهذه الذكرى السنوية أن يمثل لنا تحدياً أيضاً بشأن المستقبل الذي نريده لبلداننا ومجتمعاتنا بعد هذه الأزمة.

وتود أوروغواي، سيدي الرئيس، أن تعيد التأكيد هنا، أمام الجمعية العامة، على أن الطريق الذي يتعين السير فيه، للقضاء على الجائحة أو خلال السنوات الخمس والسبعين القادمة، سيجدنا دائماً مؤيدين لنفس الجانب – تعددية الأطراف – وداعمين للسعي إلى إيجاد حلول تحميها الأطر القانونية متعددة الأطراف في جميع جوانب الحياة الدولية – الصحة والبيئة والتجارة والهجرة.

إن انضمام أوروغواي إلى عضوية التحالف من أجل تعددية الأطراف قبل بضعة أشهر، وهي مبادرة أطلقتها ألمانيا وفرنسا سعياً إلى دعم النظام متعدد الأطراف، لدليلٌ آخر على التزام بلدنا بهذه القضية.

السيد الرئيس،

تؤيد أوروغواي دور منظمة الصحة العالمية ودور منظومة الأمم المتحدة في تنسيق الاستجابة العالمية للجائحة، لأننا نفهم أن المنظمات الدولية تؤدي دوراً أساسياً في تنسيق وتوجيه أفضل الحلول الممكنة للحالة الحرجة الراهنة وفي الإدارة المنسقة لآثارها في الأجلين المتوسط والطويل.

وقد التزم بلدي، سيدي الرئيس، بالدعوات إلى تحقيق إمكانية الحصول على التكنولوجيات الصحية والأدوية واللقاحات على الصعيد العالمي على قدم المساواة، من خلال تبادل المعارف والملكية الفكرية والبيانات اللازمة للكشف عن مرض فيروس كورونا والوقاية منه وعلاجه والتصدي له.

وقد ركز تصدي بلدنا للجائحة على نَهج متعدد التخصصات يغطي جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والوبائية، ويرصده فريق استشاري علمي تطوعي نفخر به. ويستند نهجنا إلى استخدام مواطنينا المسؤول لحريتهم، مع التضامن والسخاء، الأمر الذي مكّننا، إلى جانب نظام صحي قوي ومرن، من استئناف العمل والأنشطة التعليمية والثقافية.

ونود أيضاً أن ندعو المجتمع الدولي إلى كفالة ألا تؤدي الجائحة الحالية إلى عدم الوفاء الكامل بالالتزامات التي تم التعهد بها على الصعيد متعدد الأطراف. ويجب أن نتجنب الوقوع فريسة للنزعتين القومية والحمائية، بحيث لا تضران بأي شكل من الأشكال بالعلاقات الدولية في التجارة الدولية أو تعطلان سلاسل الإمداد وتوزيع الإمدادات الطبية الضرورية جداً لوضع حدٍ لهذه الأزمة الصحية.

وفي بداية عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن تحويل الأقوال إلى أفعال أمرٌ أساسيٌ لإنهاء الفقر وحماية البيئة وتحسين الظروف المعيشية لسكان العالم.

وقد عززت الأمم المتحدة خطة عام ٢٠٣٠ رغم التحديات الكبيرة الراهنة، وينبغي أن تظل الخطة الدليلَ الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد عملت أوروغواي بجد منذ الإقرار بامتثالها الفعال. ولا يزال بلدنا يحترم تاريخه في الحد من أوجه عدم المساواة، فضلا عن التزامه بالعمل اللائق القائم على الاستثمار والنمو.

وقد قطعت حكومتنا أيضا التعهد اللازم بالتعليم على جميع المستويات، لأن التعليم ضروريٌ لتحقيق المعارف البشرية بشكل كامل وكفالة تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين.

وقد أظهرت هذه الجائحة العالمية أنه في مواجهة التحديات المتغيرة باستمرار، من الهام الحفاظ على البيئة والدعم اللازمين للتعاون الدولي، حتى يتسنى لجميع الدول، ولا سيما البلدان النامية، التحرك نحو التنمية المستدامة.

وفي هذا السيناريو، من المفارقات أن البلدان المصنفة على أنها بلدان نامية مرتفعة الدخل، مثل أوروغواي، لا تتاح لها إمكانية الوصول إلى معظم مصادر التعاون الدولي أو خطوط الائتمان الأكثر ملاءمة. ولهذا السبب سنواصل تشجيع تنقيح ذلك التصنيف أو كيفية الخروج من فئته، الذي لا يستند إلا إلى دخل الفرد.

ولكي تكون هذه الفئات ملائمة ومنصفة حقاً، ينبغي النظر في معيار متعدد الأبعاد لتحديد تصنيفات التنمية واحتياجات الدعم الدولي لكل بلد استناداً إلى وضعه الخاص.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على دعم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في وضعها نهجاً متعددَ العوامل. ولن تكون التنمية المستدامة على هذا النحو إذا لم نكن مهتمين برعاية البيئة. وهذا أيضاً، كما هو الحال مع الجائحة، تحدٍ لا يمكن للبلدان أن تواجهه بمفردها، ولكنه يتطلب إرادة جماعية للتصدي للتحديات التي تواجه البشرية.

وتواصل أوروغواي اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه حيث أنشئت فيها مؤخرا وزارة البيئة لإثبات أن هذه المسألة تشكل أولوية بالنسبة للحكومة.

السيد الرئيس، تود أوروغواي أن تكرر الإعراب عن دعمها لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ والتزامها الثابت بالأهداف في ذلك المجال.

ووضعت أوروغواي خطة وطنية للتصدي لتغيّر المناخ تتناول الوقاية من مخاطره والتخفيف من آثاره والتكيف معها.

وندرك أن الجهودَ المثمرة والتجارب الجيدة والإدارة الفعالة والكفؤة، رهنا بالمساءلة في ضوء التحديات الراهنة، ينبغي أن تحظى بقدرٍ أكبر من الاهتمام والتقدير.

كما نرحب بعقد مؤتمر القمة المعني بالتنوع البيولوجي، الذي سيعقد في الأسبوع المقبل. ونعرب عن التزامنا بتعزيز الاستراتيجيات والممارسات من أجل الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، مع وضع آليات لتحسين إدارتها واستخدامها.

ويود بلدي أن يؤكد مجدداً هنا في الجمعية العامة تأييده لخريطة الطريق الأمين العام من أجل التعاون الرقمي. وتدرك أوروغواي أنه لكي تزدهر هذه المبادرات وتسهم بفعالية في تحقيق

أهداف التنمية المستدامة، يجب أن تمكننا التكنولوجيات الرقمية من سد الفجوة الرقمية وفي مجال الاتصال بين البلدان وداخل كل بلد.

ومن الضروري أيضاً تعزيزُ احترام حقوق الإنسان في هذه الشبكات، وحماية الخصوصية والبيانات الشخصية، فضلاً عن إمكانية الحصول على المعلومات وحرية التعبير، على الصعيدين العام والخاص.

وأخيراً، من الضروري العمل على الأمن الرقمي، بمشاركة واسعة من الجهات الفاعلة في الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وفيما يتعلق بمبادرات الأمين العام، أود أن أركّز لبرهة على دعوته إلى وقف إطلاق النار – وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي – الذي أيَّده بلدي.

ولا غنى عن تهيئة بيئة سلمية للتصدي للجائحة، ولهذا السبب يجب علينا الآن أن نُعيد الالتزام بالحوار، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وسيادة القانون، بغية تخفيف المعاناة وبعث الأمل لدى أضعف الفئات السكانية.

وبلدي ملتزم بقوة تجاه قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث إنها أحد المساهم الرئيسيين في العالم استناداً لعدد القوات مقابل نصيب الفرد منها. وأحد الأمثلة الواضحة على هذا الالتزام الوطني هو العرضُ الذي قدمته حكومتنا بإنشاء مختبر لزيادة قدرات التشخيص الطبي في عمليات الأمم المتحدة للسلام تصدياً للجائحة.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى دعوات أوروغواي لحماية المستشفيات والمدارس التي تتعرض للهجوم في مناطق النزاع، وضرورة دعم قرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

وتؤكد أوروغواي من جديد التزامها الوطني بجدول أعمال حقوق الإنسان وستواصل دعمها النشط لحقوق الإنسان، بما في ذلك حماية الأطفال وحقوقهم، ومحنة المدنيين في حالات النزاع وحقوق المرأة، وتعزيز احترام هذه الحقوق فيما بين الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، سنواصل كفالة التنفيذ الفعال لآليات الدعوة من جانب الأمم المتحدة.

ونود أن نذكر بشكل خاص الفئات الضعيفة من السكان، التي تتأثر كثيراً بهذه الجائحة، مثل النساء من ضحايا العنف المنزلي، مما يثير القلق البالغ لأوروغواي. وقد دفعنا إلى وضع سياسات محددة للاستجابة لهذه الحالة. ولا يمكننا أن ننسى المهاجرين والمشردين داخليا، الذين هم أيضا معرضون لخطر مضاعف من هذه الجائحة.

ونؤكد مرة أخرى على السياسة المنفتحة لبلدنا، التي ترحب بالهجرة الطوعية، القائمة على قيم الديمقراطية والمساواة أمام القانون واحترام حقوق جميع الناس، بغض النظر عن أصلهم.

سيدي الرئيس، إن تعزيز حقوق الإنسان لن يعزز الحماية فحسب، بل سيمكّن الذين يُوصفون بأنهم الفاعلون الرئيسيون في بناء السلام وتعزيز التنمية، وعلى وجه التحديد النساء والشباب.

وأخيراً، أود أن أشدّد على دور المحكمة الجنائية الدولية وأهمية تأثيرها الرادع على عمليات الإبادة الجماعية والفظائع ومرتكبيها. وتكرر أوروغواي التزامها بنظام العدالة الدولي، ولا سيما دعمها للمحكمة الجنائية الدولية بوصفها مؤسسة قضائية مستقلة ومحايدة لها دور مركزيٌّ في مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة.

وفي هذا المحفل حيث توّج صنع السلام قبل ٧٥ عاما، أود أن أعرب عن قلقي إزاء التهديدات التي يشكلها عدم الامتثال لاتفاقات نزع السلاح أو انسحاب بعض الأطراف منها، مما قد يؤدي إلى استئناف سباق تسلح سيعيدنا إلى زمن عاش فيه العالم في ظل شبح نزاع نووي محتمل. ولا يمكن تحقيق السلام العالمي دون التزامات جدية من جانب المجتمع الدولي بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار.

إن المنطقة وبلدي يساورهما القلقُ إزاء انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها، التي تشكل تهديداً لاستقرار المناطق والأمن العالمي، وتحرّض على الجريمة وانعدام الأمن، وتؤثر على التعايش السلمي في المجتمع.

وحكومتنا ملتزمة بمكافحة انعدام الأمن والجريمة وسنعمل جاهدين على ذلك. وسنواصل أيضا التعاون مع الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والصلات بينهما.

سيدي الرئيس، إن المستقبل الذي نريده لشعوبنا هو المستقبل الذي يمكننا فيه المضي قدما بحلول مشتركة وداعمة في التصدي للتحديات التي تنشأ، من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة، حيث تحترم حقوق الجميع وتوفر الفرص لتنمية كل مواطن في هذا العالم، دون أن يتخلف أحد عن الركب.

إننا نريد مستقبلاً سلمياً في عالم تلتزم فيه الدول بالحوار والتفاوض؛ حيث نجد طريقة للخروج من نزاعات اليوم، عالمٌ يحترم حقوق جميع الأطراف. ولذلك، نحن بحاجة إلى مضاعفة التزامنا بالدبلوماسية الوقائية والوساطة، وكذلك بمنع نشوب النزاعات. وتحقيقاً لهذه الغاية، نحن بحاجة إلى أمم متحدة تركّز أكثر على التنسيق، قولاً وفعلاً. ونحن بحاجة إلى منظمة تتعاون بنشاط مع المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها المؤسسات المالية، لتنفيذ مجموعة متنوعة من الآليات التي

تمكّن البلدان من التغلب على العقبات الخارجية والداخلية التي تعترض طريق التنمية، نظراً لطابعها متعدد الأبعاد.

وتهتم أوروغواي اهتماماً خاصاً بزيادة أهمية الجهود الشاملة للأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة، فضلاً عن الدول الأعضاء فيها لكفالة إمكانية المشاركة الفعالة.

وقد سعت أوروغواي دائماً إلى الإسهام في الشفافية العامة لأداء الأمم المتحدة وجميع أجهزتها، بما في ذلك عمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وفي عالم اليوم، ستكون إمكانية زيادة كفاءة المنظمة وفعاليتها محلَ تقديرٍ، مع خفض تكاليف التشغيل وزيادة الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بإنفاقها.

ونقدرأيَّما جهود المنظمة الرامية إلى إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص، كجزء من حل المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تنشأ، حيث إن التنمية المستدامة الشاملة للجميع تتطلب مشاركة المجتمع بأسره.

ويجبُ على قادة العالم أن يرتقوا إلى مستوى الظروف ومستوى شعوبنا وأن يفكروا، مثلما كان عليه زعماؤنا قبل ٧٥ عاما، في ما بعد الأزمة الراهنة، وتوطيد الآليات والصكوك متعددة الأطراف التي تمكّن مجتمعاتنا من تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع، واحترام الديمقراطية والحريات وحقوق جميع البشر.

ويتعين علينا نحن قادة العالم أن نتولى زمام الأمور.

شكراً جزيلاً.

المرفق السابع

خطاب السيد داني فور، رئيس جمهورية سيشيل

سعادة رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة،

معالي الأمين العام للأمم المتحدة،

رؤساءَ الدولِ والحكوماتِ الموقرين،

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

نادراً ما تم اختبار الأمم المتحدة وتعددية الأطراف كما تم اختبارهما خلال هذا العام حيث تحلُّ الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة، وهو العام الذي يكافح فيه العالم جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

ونادراً ما كان هناك وقت أكثر إلحاحاً للتفكير الإبداعي والابتكار لمواجهة التحديات الحديثة.

والدروس المؤلمة المستفادة منذ تفشي الجائحة تؤكد الحاجة الملحة إلى مواصلة النُهُج الجماعية.

ولكي تكون جهودنا المشتركة فعّالة، ينبغي تنسيقها وتنفيذها من خلال نظام متعدد الأطراف مُنَشَّط وأكثر شمولاً للجميع، يضم أصوات جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشباب والمجتمع المدني والقطاع الخاص لكفالة اتباع نهج عالمي شامل لجميع قطاعات المجتمع.

أقول مُنَشَّطاً لأن النظام بشكله الحالي قد أخفق، على الرغم من الدروس المستفادة من تفشي الفيروسات في الماضي، في مكافحةِ مرض فيروس كورونا مكافحةً ملائمة لفيروس ذي عواقب مدمرة.

وارتقت سيشيل إلى مستوى التحدي على الرغم من الاقتصاد الذي شُلّ بسبب انهيار السياحة، صناعتنا الأساسية.

وقد قمنا باتخاذ سلسلة من التدابير غير المسبوقة لإنقاذ حياة شعبنا والتخفيف من حدة الدمار الاقتصادي، والحد من البطالة وتأمين مداخيل العمال. ولكفالة اتباع نهج شامل يشمل

الاحتياجات المحددة لمختلف أصحاب المصلحة في سيشيل، تشاورنا مع القطاع الخاص والنقابات العمالية والمجتمع المدني والمنظمات الدينية من مختلف الأديان حسب الاقتضاء.

وقد انضمت إلينا في هذا المشروع الشركات السياحية، التي هي أحد المحركات الرئيسية لاقتصاد سيشيل، ولا تزال تؤدي دوراً أساسياً، إلى جانب الحكومة، في رسم ملامح عودة سيشيل السياحية. ومع ذلك، فإن كل ما قامت به سيشيل حتى الآن للحد من تأثير مرض فيروس كورونا لن يكون مستداماً على المدى الطويل بسبب استنفاد احتياطياتنا من النقد الأجنبي.

لقد استغرق منا تحقيق نوعية الحياة التي كنا ننعم بها قبل مرض فيروس كورونا ٤٤ عاما منذ استقلال سيشيل، واستغرق من كوفيد-١٩ أربعة أشهرفحسب لشلّ صناعة السياحة لدينا ومعها الكثير من اقتصادنا.

ونتوقع عجزاً في الميزانية بنسبة ١٤ في المائة لهذا العام بدلاً من فائض قدره ٤ في المائة كنا نتوقعه قبل كوفيد-١٩. وكان من المقرر أن ينمو اقتصاد سيشيل بنسبة ٣,٩ في المائة هذا العام، ولكنه سينهي الآن عام ٢٠٢٠ بنسبة -١٥,٢ في المائة.

ونحن نقدّر أن الأمر سيستغرق خمس سنوات على الأقل لكي تعود سيشيل إلى ما كنا عليه قبل كوفيد-١٩، على افتراض أن العالم سيجد لقاحا يكفل أن مرض فيروس كورونا الجديد لم يعد يشكل تهديداً للصحة العامة على الصعيد العالمي.

أنتقل إلى موضوع تعددية الأطراف في هذه المناقشة؛ حيث ندرك أنها حاسمة لتصدٍ منسق عالمياً لـكوفيد-١٩ ولنا إذ نتخلص من الجائحة ونحن أكثر مرونة، ونأمل أن نكون أكثر تعاطفاً.

وقد بذلت الدول الجزرية الصغيرة النامية جهوداً جبّارة للمحافظة على الوظائف مع ازدياد البطالة ولتوفير شبكات أمان اجتماعي لشعبنا تصديا لـكوفيد-١٩ بالقدرات والموارد المحدودة التي لدينا.

ومع ذلك، لا يمكننا الإبقاء على هذه الأعباء على المدى الطويل، وغالباً على حساب زيادة أعباء ديوننا كجزء من أزمة ديون عالمية تلوح في الأفق.

إن نقص الحلول العالمية الفعّالة للدول الجزرية الصغيرة النامية إذ تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها أمرٌ يبعث على الانزعاج. ويكمن الاختبار النهائي لتعددية الأطراف في الطريقة التي نساعد بها الاقتصادات الضعيفة اليوم، لأنها تقرر في نهاية المطاف ما إذا كنا سنحقق المستقبل الذي نريده.

وندعو جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى اتخاذ إجراءات فورية واقعية ومصممة خصيصاً لتمكيننا من إدارة الأزمة والتصدي لآثارها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة مع الحفاظ على إنجازاتنا الإنمائية وتعزيز قدرتنا على الصمود أمام الصدمات في المستقبل.

وينبغي أن تشمل هذه الإجراءات بناء القدرات للدول الجزرية الصغيرة النامية على مواجهة الصدمات الخارجية والتعافي منها مثل الجوائح من قبيل جائحة مرض فيروس كورونا، وغيرها من أشكال الكوارث، وآثار تغيّر المناخ.

وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تعيد النظر في معاييرالأهلية التي تستخدمها لتُكيف فرص حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل بشروط تسهيلية لكي تأخذ في الاعتبار ضعف بلداننا الشديد أمام الصدمات الاقتصادية والمناخية والآن إزاء الصدمات الصحية العامة التي تعرضنا لمخاطر وحرمان كبيرين.

إن سيشيل تدعم تحالف الدول الجزرية الصغيرة في دعوته إلى إبرام اتفاق لتلك الدول، يعالج ما لدينا من معوقات ومواطن ضعف محددة ومستمرة.

وسيتطلب هذا الاتفاق تصميم أدوات مالية جديدة وتعزيز تلك القائمة لتسترشد بها اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية خلال الأزمة الحالية، وإنشاء نظام متجاوب نحافظ من خلاله على مكاسبنا، ونعزز القدرة على التكيف مع تغيّر المناخ، ونحقق التنمية المستدامة.

إن إعادة الهيكلة الاقتصادية العالمية واسعة النطاق الجارية حالياً تتيح للعالم فرصة فريدة لاتباع نهج جامع وتحوّلي لمعالجة الأزمات العالمية العديدة المتصاعدة التي نواجهها مع الاستفادة من مواردنا بأكفأ الطرق.

وينبغي أن تهدف جهودنا في مجال الإنعاش إلى الارتقاء بنا إلى مستوى أكثر استدامة ومرونة في المستقبل، الأمر الذي يتطلب اعترافاً بأن الانتعاش الاقتصادي يعتمد على الصحة الإيكولوجية. وينبغي ألا يكون إحياء النشاط الاقتصادي على حساب الاستدامة البيئية.

ومن الوظائف التي وفرتها سيشيل للعمال لكن مرض فيروس كورونا جعلها زائدة عن الحاجة، زراعةُ مئات الآلاف من الأشجار في جميع أنحاء جزرنا، على سبيل المثال. ويتماشى هذا الإجراء مع دعوة علماء العالم إلى حماية بيئتنا الطبيعية بأي ثمن. هذه هي الطريقة التي يمكننا بها استعادة صحة الكوكب والتوازن بين الرفاهية البشرية والرفاهية البيئية.

ولا يمكن أن نتعافى من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) إذا لم نحسّن علاقتنا السيئة مع بيئتنا الطبيعية. وكما يقول المثل، فإن صحة الإنسان تعتمد على صحة الطبيعة.

ونحن نفهم هذا جيداً في سيشيل حيث تعتمد الركيزتان الرئيسيتان لاقتصادنا، السياحة وصيد الأسماك، على حالة بيئتنا الطبيعية، وخاصة محيطنا.

لذا، في ٢٦ آذار/مارس من هذا العام، ومع انتشار الجائحة في جميع أنحاء العالم، مضت سيشيل قدماً وأوفت بالتزامنا الذي تعهدنا به في مؤتمر ريو+٢٠ لعام ٢٠١٢ والمتمثل في حماية ٣٠ في المائة من منطقتنا الاقتصادية الخالصة العملاقة التي تبلغ مساحتها ١,٣٤ مليون كيلومتر مربع، بحلول عام ٢٠٢٠.

وكان ذلك إدراكاً بأننا، حتى ونحن نعالج حالة طوارئ صحية عامة، نعتز بأهمية الطبيعة لرفاه شعبنا المادي والاقتصادي والاجتماعي.

وينبغي أن نعتمد نهجاً مماثلاً إزاء الإجراءات المتعلقة بالمناخ للحفاظ على الطموح المناخي وزيادته في سياق الجائحة ومنع عودة انبعاثات غازات الدفيئة إلى الارتفاع في مرحلة ما بعد مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

ولئن كانت آثار انهيار المناخ ستظل تؤثر علينا لفترة طويلة بعد تصدينا للجائحة، فإن كوفيد-١٩ يتيح فرصة جديدة لاتخاذ إجراءات بشأن تغيّر المناخ إذ تجري البلدان تغييرات جذرية في البنية التحتية وفرص العمل والاستثمار.

ولا يزال تحقيق هدف تخفيض ١,٥ درجة مئوية أمراً بالغ الأهمية إذا أردنا عدم ترك أي بلد يتخلف عن الركب. إن انخفاض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحسّن نوعية الهواء أثناء الجائحة هو أمر مؤقت فقط، وتظهر الأبحاث أنه سيكون له تأثيرٌ ضئيل على أزمة المناخ.

ولا نعرف إلى متى ستستمر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، ولكننا نعلم أننا نتجه نحو زيادة في درجة الحرارة تبلغ حوالي ٣ درجات مئوية إذا استمر العمل كالمعتاد. وسيكون لذلك عواقب مدمرة علينا جميعا، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان الضعيفة.

إن مرض فيروس كورونا ليس أكبر تحدٍ عالمي في عصرنا. إذ إن تغيّر المناخ هو التهديد الأول للبشرية.

ولا يعني تأجيلُ الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ تأجيلَ العمل المناخي والجهود التي تمس الحاجة إليها لرفع الطموحات المناخية.

وبناء على ذلك، فإن مساهمة سيشل المحددة وطنياً والمحدَّثة أو تعهدها المتعلق بالمناخ في اتفاق باريس سيتضمن فصلاً كاملاً عن تسخير المحيطات التي تحيط بجزرنا من أجل العمل المناخي المستمد من الطبيعة.

وسوف تدافع مساهمة سيشل المحددة وطنياً عن النظم الإيكولوجية التي تخزن الكربون الأزرق مثل أشجار المانغروف والمساحات الشاسعة من مروج الأعشاب البحرية، التي تشكل جزءاً من مناطقنا البحرية المحمية الجديدة.

وستمكننا، كدولة محيطية كبيرة، من الإسهام في الجهود العالمية لمكافحة تغيّر المناخ أكثر بكثير مما كنا نسهم به بالاعتماد على الإجراءات البرية وحدها.

وتبيّن حماية سيشيل لثلث منطقتنا الاقتصادية الخالصة من أجل الحفاظ على المحيطات والاستدامة والعمل المناخي أن الاستجابات القُطرية للأزمة الصحية والمالية الناجمة عن جائحة مرض كورونا (كوفيد-١٩) لا تحتاج إلى أن تكون على حساب الطبيعة والمناخ.

وتوافق سيشيل على أننا بحاجة إلى التضامن والتعاون الدوليين أكثر من أي وقت مضى في مواجهة أسوأ أزمة إنسانية واقتصادية في حياتنا، وإلى تعددية أطراف تعمل لصالح البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

ويجادل الكثيرون بأن المجتمع غير مستعد لإجراء التغييرات السلوكية اللازمة للتصدي لتغيّرالمناخ بفعالية. وتظهر الاستجابات القُطرية لمرض فيروس كورونا كوفيد-١٩ خلاف ذلك؛ لقد تغيّرنا بطرق لم يكن من الممكن تصورها من قبل.

ويجب ألا يغيب عن بالنا أن حُزَم الحوافز الرامية إلى إنقاذ الاقتصادات من أزمة فيروس كورونا ستحدد شكل الاقتصاد العالمي – اقتصاد أكثر استقراراً من الناحية المالية، وشاملاً للجميع اجتماعياً، ومنخفض الكربون – لسنوات قادمة.

وإذا كنا سنتكلم عن تعددية الأطراف التي تحسب حساب الجميع، فيجب أن تحقق انتعاشاً عادلاً يعطي الأولوية للابتكار والعلم والصحة والرفاه والفرصة والبيئة الصالحة للعيش لجميع البلدان والمجتمعات.

يعتمد مستقبل تعددية الأطراف على استجابة عالمية تحويلية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

إنه التحّول الذي سينقلنا جميعا، بما فينا البلدان الأضعف والاقتصادات الهشة، إلى عالم ما بعد كوفيد-١٩ الذي سيتسم بكونه أكثر استدامةً وقدرةً على التحمل وأفضل تجهيزاً لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ، وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

أشكركم جميعا.

المرفق الثامن

خطاب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا

سعادة فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة

معالي أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة

أصحاب الفخامة، رؤساء الدول وأصحاب الدولة رؤساء الحكومات

المندوبون الموقرون

تحلُّ الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لإنشاء الأمم المتحدة في وقت يتسم بخطر غير مألوف على شعوبنا وكوكبنا. فقد أودت الجائحة بحياة ما يقرب من مليون شخص ودفعت مئات الملايين إلى ضائقة غير متوقعة. إنه ليس وقت الشك أو التردد. ولدينا الأدوات اللازمة لمواجهة هذا الاختبار والانتصار. نحتفل هذا العام بذكريات سنوية هامة أخرى.

فقبل ٢٥ عاماً، وضع المؤتمر العالمي المعني بالمرأة في بيجين جدول أعمال تحويلي بشأن المساواة بين الجنسين، وما زلنا نسترشد به. إن تمكين المرأة جعلنا جميعا أكثرَ أماناً وثراءً. ولكن المساواة الحقيقية بين الجنسين لم تتحقق بعد في أي بلد.

قبل خمس سنوات، تم التوقيع على اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ. ومن شأن تنفيذ هذا الإطار أن يبطئ وتيرة الاحترار العالمي ويعطي اقتصاداتنا الوقت للتكيّف مع التكنولوجيات الجديدة.

وسوف يؤدي تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال، الذي اعتمد قبل أربع سنوات، دوراً رئيسياً عن طريق تخفيض استهلاك المركبات الهيدروفلوروكربونية. وقد صدّق ما يزيد قليلا على نصف الدول الأعضاء على تعديل كيغالي، الذي أصبح سارياً الآن، وأدعو الباقين إلى التصديق عليه في أقرب وقت ممكن.

وقبل خمس سنوات، تم اعتماد أهداف التنمية المستدامة، لتحديد طموحاتنا في تحقيق التنمية العالمية المتكاملة. تبقى عشر سنوات على حلول عام ٢٠٣٠، ولكن لا نخدعنَّ أنفسنا حول مدى صعوبة تحقيق الأهداف في الوقت المحدد. فمعظم البلدان، ولا سيما في أفريقيا، كانت قد خرجت بالفعل عن المسار قبل عام ٢٠٢٠. وقد أدت هذه الجائحة إلى تعطيل النمو وتحصيل الإيرادات في جميع أنحاء العالم، وعلى الأرجح لعدة سنوات قادمة.

ولئن كانت هذه المحطات التاريخية المتعلقة بنوع الجنس والمناخ والتنمية تبيّن إنجازات العمل متعدد الأطراف، فإنها تذكرنا أيضاً بما تبقى من عمل يتعين القيام به.

وأثني على العمل الاستثنائي الذي تقوم به منظمة الصحة العالمية، بقيادة الدكتور تيدروس أدهانوم. وسنواصل العمل على تعزيز منظمة الصحة العالمية وجعلها أكثر فعاليةW.

إن إطلاق مبادرة الإسراع بإتاحة أدوات لمكافحة كوفيد-١٩، بما في ذلك المرفق العالمي ”كوفاكس COVAX“، تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لأفريقيا. ومن ثم فإن كفالة إمكانية الحصول على اللقاحات والعلاجات والتشخيصات على قدم المساواة سيعجّل بنهاية الجائحة للجميع.

وقد أبرزت الجائحة أهمية النظم الصحية الوطنية المرنة والتمويل القوي للصحة المحلية. ويعكف الاتحاد الأفريقي على مؤازرة جدول الأعمال هذا فيما بين الدول الأعضاء فيه، مع التركيز ليس على إنفاق المزيد فحسب، بل على الإنفاق بشكل أفضل. والهدف هو أن تستفيد أفريقيا من مواردها الخاصة لتعزيز أثر الشراكات الصحية العالمية، مثل الصندوق العالمي والتحالف العالمي للقاحات.

وفي العقود المقبلة، سيرتبط الازدهار ارتباطاً وثيقاً بمهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية والوصول إلى الاتصال السريع. إن خريطة الطريق التي وضعها الأمين العام من أجل التعاون الرقمي هي خطة مقنعة وبعيدة النظر، وهي تستند إلى عمل لجنة النطاق العريض وغيرها من المبادرات.

والحركة العالمية من أجل العدالة والمساواة العرقية ليست ظاهرة عابرة. والمطلوب هو العمل الذي يبني ثقة الجمهور في المساواة في الكرامة بين جميع المواطنين، كما يتضح من معاملة مَن تعرضوا تاريخياً لأكبر قدر من التهميش، والذين ما زالوا يعانون من سوء المعاملة بشكل غير متناسب.

ويعتمد النجاح في ذلك على تعزيز المؤسسات الوطنية والدولية، بما في ذلك عمل العلماء والمبتكرين والمبدعين. وهذه ليست مجرد مسألة تمويل. إنها تتعلق بالقيم الإنسانية الإيجابية التي يستثمرها المواطنون والحكومات في تلك المؤسسات، والتي يجب أن يحاسبوا عليها.

وسينظر أحفادنا إلى الوراء وسيحكمون على الكيفية التي استجاب بها هذا الجيل لهذه التحديات، وخاصة القادة.

هل تفكك الإنجاز الجماعي لثلاثة أجيال على مدى ٧٥ عاما في بناء نظام دولي أقوى إلى تبادل الاتهامات والاستياء؟ أم أننا اجتمعنا معاً من أجل ضمان التقدم العالمي مرة أخرى على أساس من التعاون والاحترام المتبادل؟

والخيار لنا. أشكركم.

المرفق التاسع

خطاب السيد جُواو مانويل غونسالفس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا

[الأصل بالبرتغالية؛ وقدم الوفد ترجمة إلى الإنكليزية]

معالي أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة

سعادة فولكان بوزكير، رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

أصحاب الفخامة، رؤساء الدول وأصحاب الدولة رؤساء الحكومات

المندوبون الموقرون

السيدات والسادة،

منذ إنشاء الأمم المتحدة، لا يتذكر المرء حالةً لم يتمكن فيها رؤساء دول و/أو حكومات الدول الأعضاء في المنظمة، لأسباب خارج نطاق جداول مواعيدهم، من حضور الجمعية العامة، التي تناقش المواضيع الكبرى المتعلقة بالعلاقات الدولية، وتسعى إلى وضع حلول ترمي إلى حل الشواغل الرئيسية للبشرية بكفالة السلام والأمن والاستقرار في قارتنا – بيتنا المشترك.

واليوم، وعلى الرغم من الظروف الحالية الناشئة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) التي تفرض علينا جميعا قيوداً في التحركات وجميع الإجراءات الأخرى المناسبة لهذه المرحلة، فقد أمكن التواصل فيما بيننا بشعور افتراضي بالتكاتف بفضل الإمكانيات غير المحدودة تقريبا التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة لخدمة البشرية.

السيد الأمين العام، أرجو أن اسمحوا لي بأن أهنئكم على اتخاذكم القرار المناسب بالحفاظ على ديناميات عمل الأمم المتحدة بالموارد التكنولوجية المتاحة لنا.

أود أيضا أن أبرز الطريقة المثالية التي تعالجون بها المشاكل الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، التي كان من الممكن أن تأخذ آثارها وعواقبها أبعادا أكثر حدة من تلك التي نشهدها الآن، لو لم تتصرف بسرعة منظمة الصحة العالمية وغيرها من الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ولم تصدر توصيات ساعدت كثيرا في الحد من انتشار المرض.

لقد بيَّن هذا الوباء على الصعيد العالمي ضعف الهيكل الصحي لدينا من حيث الاستجابة لمشكلة بهذا القدر من الضخامة والخطورة.

على الرغم من هذه الأدلة الواضحة تمكنا، من خلال الجهود المشتركة والتعاون بين الدول والتبادلات التي جرت بين المؤسسات العلمية المتخصصة، من مواجهة المشكلة التي كانت مجهولة تماما من قبل، مما اضطرنا إلى التماس استجابة فورية من أجل التخفيف من وطأة المرض.

إن هذه المشكلة الصحية العالمية جمدَّت كل الزخم الذي تم بناؤه لانتعاش الاقتصاد العالمي، وهو زخم كان يرسل بالفعل إشارات مشجعة تدل على الانتعاش، بعد الأزمة الاقتصادية التي بدأت في عام ٢٠٠٨، وخاصة في البلدان النامية، مثل حالة أنغولا.

إن آمالنا في البدء بتحقيق نتائج إيجابية بعد مسعانا لإصلاح الاقتصاد المحلي الذي تم في سياق تعين علينا فيه تطبيق تدابير قاسية، تدابير أثرت تأثيرا شديدا على حياة الناس. أمال لن تتحقق قريبا بسبب القيود الحالية التي عطلت سلسلة الإنتاج، مما أثر على أسعار السلع الأساسية الرئيسية للصادرات، وشل قطاع الخدمات والقطاعات الحيوية الأخرى في الاقتصاد، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بدرجة كبيرة، ونشوء حالة اجتماعية مثيرة للقلق.

في ضوء السياق الحالي، تعين علينا إفراد الموارد التي خصصناها لتمويل القطاعات الإنتاجية من أجل إنعاشها وتحويلها لتلبية احتياجات السلامة الأحيائية وغيرها من الضروريات ذات الطابع الوبائي العاجل التي أحدثتها الجائحة.

وفي هذا الصدد، اضطررنا إلى أن نبني بسرعة في جميع بقاع الأراضي الوطنية مراكز لاستضافة الناس في ظل حالة الحجر الصحي الرسمي، وتجهيز مستشفيات البلد بالمعدات الأساسية لحالات الطوارئ الطبية المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وما إلى ذلك. كذلك عملنا على بناء مراكز المستشفيات التي لديها القدرة على التصدي للتفشي المحتمل للجائحة وغير ذلك من المرافق ذات الصلة.

علي أن أقر بأننا، إلى جانب الجهود التي قمنا بها، استفدنا أيضا من تضامن بلدان أخرى ومنظمات دولية وشركات ومنظمات غير حكومية محلية ودولية، فضلا عن مواطنين أفراد ساعدوا بطريقة أو بأخرى في التخفيف من أثر الجائحة في أنغولا، ونعرب لهم عن شكرنا.

إن هذه الفضيلة الإنسانية التي ما برحت نافعة في اللحظات الحرجة كتلك التي نمر بها، تساعد بشكل كبير ولكنها ليست دائما كافية لحل المشاكل التي نواجهها على المستوى الشعبي نتيجة للحالات المعقدة للغاية كتلك التي نمر بها حاليا.

لذلك أود أن أعرب عن تقديري لمبادرة مجموعة العشرين التي أظهرت حساسية كبيرة للحاجة إلى عمل جماعي بغية تخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان النامية بوصفها وسيلة لتخفيف وطأة الدين الملقاة على كاهل هذه المجموعة من البلدان.

نعتقد أن من الأساسي النظر إلى الاستثمار المباشر في اقتصادات البلدان النامية لكونه معادلة كبيرة لنموها الاقتصادي وتنميتها.

ويمكن تحقيق هذا الهدف إذا حشدت البلدان المتقدمة النمو طاقاتها لإنشاء صناديق للمعونة الاستثمارية في أفريقيا لكي يستخدمها المستثمرون المهتمون بالأعمال التجارية في القارة الأفريقية، حيث يمكنهم إنتاج سلع وخدمات للاستهلاك المحلي والتصدير.

لقد أثبتت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) أنه عندما نعمل على نحو منسق، يتم تقاسم المسؤولية بطريقة أكثر كفاءة، وبالتالي تتحقق نتائج مرضية بقدر أكبر.

هذه الرؤية تدعم الفكرة القائلة بأن تعددية الأطراف ينبغي أن تكون حاضرة دائما في أي نهج يُتبع بشأن أكثر القضايا الدولية إلحاحا التي تواجه العالم.

لهذا السبب، ما برحت الأمم المتحدة طوال رحلتها تشجع على تعددية الأطراف في حل المشاكل المعقدة للبشرية.

وهكذا، انطلاقا من هذه الروح نعتقد أنه ينبغي لنا أن نركز مساعينا في البحث عن حلول عادلة ودائمة لمشاكل الشرق الأوسط، تتعلق بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن هذه المسألة، وكذلك القرارات التي تؤثر بالقارة الأفريقية، حيث لا تزال تستبد بها الصراعات، وعدم الاستقرار، مثل حالة ليبيا، ومنطقة الساحل وغيرها من النزاعات ذات النطاق الصغير في مناطق أخرى من القارة.

من الجدير بالذكر أن طبيعة المشاكل الأمنية في أفريقيا ترتبط في كثير من الحالات بظاهرة الإرهاب الدولي، وتمدد الأصولية الدينية، والصراعات التي تلي الانتخابات، والتي تتطلب من الأمم المتحدة مضاعفة المراقبة والاهتمام، على أن لا يغرب عن البال الدعم الذي يجب تقديمه إلى تلك البلدان التي تمر بهذه الظروف.

في ضوء ما نقدم، ينبغي للأمم المتحدة أن تسعى على نحو محايد إلى تفسير العوامل الكامنة وراء التوترات السياسية الداخلية الناشئة عن العمليات الانتخابية، وأن تتخذ موقفا لا يتجاهل الحكومة القائمة بصورة شرعية، مع تعزيز قدرتها على التدخل في حل المشاكل لضمان الأداء الطبيعي للمؤسسات.

وينبغي للأمم المتحدة، في السياق العالمي الحالي، الذي يصور واقعا مختلفا تماما عن الواقع الذي تأسست عليه، أن تسعى في هياكلها الداخلية إلى تجسيد خصائص الواقع الجغرافي - السياسي المعاصر من أجل تحويلها إلى منظمة قادرة على الحفاظ على توازن المصالح العالمية.

وفي هذا الصدد، نؤكد مرة أخرى الحاجة الملحة إلى إصلاح المنظمة من أجل قيام مجلس أمن في الأمم المتحدة أفضل تمثيلا للشعوب والأمم والقارات.

أشكركم على إصغائكم، وأتمنى أن تتمكن هذه الدورة الخامسة والسبعين للأمم المتحدة من تحقيق أهدافها.

المرفق العاشر

خطاب السيد ألبرتو فرناندیز، رئيس جمهورية الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

السيد الأمين العام، السيد الرئيس، أعضاء هذه الجمعية الموقرة:

لقد كانت الأرجنتين إحدى الدول المؤسسة للأمم المتحدة منذ ٧٥ عاما. واليوم، نشهد أزمة صحية ذات أبعاد كونية تتطلب منا بداية جديدة.

البابا فرنسيس يدعونا جميعاً، وخاصة قادة المجتمع في هذه المناسبة، إلى التفكير في خروج من هذه الأزمة بشكل أفضل وليس أسوأ.

إنني إذ استلهم من وعظه وأقتدي به، جئت لتوجيه نداء إلى العالم بأسره لإعادة إنشاء تعددية الأطراف القائمة على تضامننا.

إن هذا الوقت ليس لعولمة اللامبالاة، بل لعولمة التضامن بأبعاد متعددة.

لقد كشفت هذه الجائحة عن هشاشتنا، وأبرزت مجددا الحاجة إلى بناء الجسور بين الشعوب، وبين الأمم وبين المناطق الإقليمية.

فإذا تمكنا من صنع أجهزة تنفس اصطناعية عن طريق الجمع بين مكونات صنعها والمعرفة من مناطق مختلفة من الكوكب، علينا أن نكون قادرين على الحلم وبناء ”أجهزة تنفس غير اصطناعية“ في الوقت الذي يعقب الجائحة.

إذا كنا نقوم بحشد جهود الأطباء والباحثين والمستثمرين والنظم العلمية من جميع بقاع الكوكب لاكتشاف لقاح للتحصين من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، يجب أن نكون قادرين على الحلم وبناء لقاح يحصننا من الظلم الاجتماعي والتدهور البيئي والتمييز بجميع أشكاله.

إن روح التضامن هذه التي أولتها حكومتي الأولوية منذ تنصيبها، وبسبب الجائحة والفقر، ما من أحد آمن، حتى يصبح الجميع آمن.

ومن هنا، ركَّزت الأرجنتين أساسا منذ بداية الجائحة على حماية الأرواح ورعاية الفئات الضعيفة جدا، مع تنفيذ سلسلة من التدابير الطارئة التي حالت دون انهيار النظام الصحي وخففت من الأثر المباشر للجائحة.

وقدمت الإغاثة الفورية للأسر والأعمال التجارية من خلال تدابير متعدد اتخذتها دولة قائمة ونشطة.

انطلاقا من ذات روح التضامن هذه، نرى أن اللقاح الذي يتم إنتاجه للوقاية من المرض يجب أن يكون صالحاً للجماهير على الصعيد العالمي، ومتاحاً لجميع الدول بطريقة منصفة.

نؤيد القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة لهذا الغرض، وقد أتيحت لنا قدرات البحث عن اللقاحات وإنتاجها.

لقد وضعت الحكومة نُصب أعينها هدفا ألا وهو تمكين الأرجنتين من الوقوف معاً على قدميها من جديد. وبوسعنا أن نجعل العالم يقف على قدميه من جديد.

هذا يتطلب منا أن ندرك أهمية التوازن.

فالتوازن يعيد أولويات النظام المتعدد الأطراف، بدءا من القاعدة حتى وصول الجميع.

يجب أن نكون مهندسين معماريين لكي نشيد بيتا جديدا مشتركا

قبل انتشار الجائحة، طرحنا مسألة الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وهناك اتفاقات لتنشيط منظمة التجارة العالمية. وقد أثرنا مسألة أزمة مؤسسات بريتون وودز، التي أظهرت جوانب قصور في الاستجابة للأزمة المالية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وكلها جزء من الهيكل المتعدد الأطراف لفترة ما بعد الحرب.

كذلك فإن الجائحة وضعت المقاييس التقليدية للأزمة من حيث تحديد إمكانية الحصول على الموارد الإنمائية. بيد أن المؤشرات التي تستخدم عادة لتصنيف احتياجات البلدان، لا تراعي مثلا نصيب الفرد من الدخل، والتفاوتات والسمات المختلفة الموجودة داخل نفس البلد.

أصبح عمل الملايين من خدم المنازل ومقدمي الرعاية الذين لا يتقاضون أجرا، ومعظمهم من النساء، محجوبا ولا يراه الناس.

من الجوهري أيضا النظر في كيفية الشروع في التعاون، مع اعتماد نهج متعدد الأبعاد يتجاوز نصيب الفرد من الدخل لتحديد معايير الأهلية للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية. يعيش أكثر من ٦٠ في المائة من الفقراء في البلدان المتوسطة الدخل. وإذا لم نخدم هذه البلدان، ونظهر التضامن معها، ونفهم أن التقدم الحقيقي لا يتحقق إلا عندما يشارك الجميع فيه، فإننا لن نحقق تقدما ثابتا يُذكر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن جميع ما سبق ذكره يبين أن من الضروري تنشيط الأمم المتحدة لتمكينها من الاستجابة للولاية التي أنشئت من أجلها.

إننا بحاجة إلى أمم متحدة لا يجري المساس بقيمها الأساسية، مع رؤية لدمج التغيرات التكنولوجية الهائلة الجارية، لجعلها أكثر إنسانية وأكثر ديمقراطية وأكثر شمولا من الناحية الاجتماعية.

هذا كله يشير إلى ضرورة اتباع تفكير عميق يتجاوز التصدي للجائحة.

إن التغلب على الجائحة وتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ يتطلب وضع سياسات اقتصادية وصناعية واجتماعية تهدف إلى إحداث تغيير هيكلي في اقتصاداتنا.

يتطلب الالتزام بخطة البيئة من البلدان المتقدمة توفير موارد مالية كبيرة، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، استناداً إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة.

إن بلدنا ملتزم بالانتقال العادل نحو التنمية الشاملة والمستدامة، انتقال منصف يتضمن نهجا تدريجيا، يعزز إنتاجية الاقتصاد والقدرة التنافسية له، واستحداث فرص عمل.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن ثمة حاجة إلى التزام جماعي لتحقيق التنفيذ السريع والفعال لاتفاق باريس.

ما من أحد آمن على كوكب يحترق أو مغمور بالفيضانات أو مُسمم.

في هذه البيئة العالمية المضطربة، فإن افتراض أن الديون الخارجية المطعمة بالسم وغير المسؤولة إنما هي لأغراض المضاربة، فإن هذا يعني موجة أخرى من التأخير والتخلف.

لقد تمكنت الأرجنتين من إبرام صفقة رئيسية مع جميع دائنيها الخارجيين تقريبا من القطاع الخاص لتصبح من أوائل البلدان التي تواجه التحدي المتمثل في إعادة هيكلة الديون خلال هذه الجائحة.

كان دعم المجتمع الدولي، الذي يضم عددا من البلدان الممثلة هنا، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والوسط الأكاديمي الدولي، عاملا رئيسيا في استعادة القدرة على تحمل الدين العام.

ستُجرى المفاوضات مع صندوق النقد الدولي بطريقة مسؤولة ومماثلة، من خلال احترام الالتزامات وعدم المساس بالظروف التي تمكن من الانتعاش الاقتصادي وشق الطريق نحو التنمية الشاملة والمستدامة.

قبل أكثر من ٥ سنوات

في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اتخذت الجمعية العامة القرار ٣١٩/٦٩، المعنون ”مبادئ أساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية“.

شكل موقف الجمعية العامة من هذه المسألة سابقة في إدارة الشؤون المالية الدولية والاعتراف بالحقوق الاقتصادية السيادية على الرغم من السلوك التعسفي والابتزازي.

كل ذلك يهدف إلى ضمان أن تكون عمليات إعادة هيكلة الديون معقولة ويمكن التنبؤ بها، استنادا إلى حسن النية والشفافية، والمعاملة المنصفة، والحصانة السيادية من الولاية القضائية، والتنفيذ، والشرعية، والقدرة على الاستمرار، وإعادة هيكلة الأغلبية.

نحض المجتمع الدولي على مواصلة السعي إلى اتباع نُهج جديدة متعددة الأطراف لتيسير إعادة هيكلة الديون بشكل منظم وضمان زيادة إمكانية الوصول إلى السياسة العامة، مع التصدي للوباء والحفاظ على النمو الشامل.

لا يمكن لأي بلد الوفاء بخدمة ديونه بينما يظل شعبه بدون صحة أو تعليم أو سلامة أو قدرة على النمو.

هناك أيضا توازن في إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان على كل شيء آخر.

ما فتئ تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يشكلان سياسة أساسية تنتهجها الدولة الأرجنتينية منذ عام ١٩٨٣. وقد أسفر هذا القرار عن التصديق على جميع الصكوك الدولية الراهنة المتعلقة بحقوق الإنسان ومنحها مركزا دستوريا، فضلا عن مشاركتنا النشطة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

فالذاكرة والحقيقة والعدالة توجه مؤسسات ديمقراطيتنا، فضلا عن احترامنا للتنوع والشمول.

ويمكن لعالم ما بعد الجائحة أن يفاقم أزمة اللاجئين والمشردين الحادة التي تواجه الكوكب ومنطقتنا. وينبغي أن يكون الجواب هو تعزيز وضمان حقوق الإنسان للمهاجرين.

إن حالتنا الإنسانية تتطلب منا التضامن أكثر من أي وقت مضى على الإطلاق. ولا يمكننا أن نظل مكتوفي الأيدي أمام الجزاءات التي تشمل الحصار الاقتصادي الذي لا يؤدي إلا إلى قمع الناس في خضم هذه الأزمة الإنسانية.

إن مكافحة جميع أشكال التمييز وما يترتب عليها من التزام بحقوق الضعفاء والأشخاص والفئات التي عانت من التمييز في الأجل الطويل جزء من سياسة الدولة الأرجنتينية، وهي مدرجة في المبادرات العديدة التي تدعمها وتقودها الأرجنتين.

إن الأزمة العالمية التي سببتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) قد سلطت الضوء أيضاً على عدم المساواة الشديدة بين الجنسين.

بالنسبة لمجتمعنا، فإن تحقيق المساواة الموضوعية بين الرجل والمرأة يشكل أولوية وركيزة أساسية للديمقراطية الأرجنتينية.

إن حكومتي ملتزمة بهذه المسألة، ولهذا السبب، وللمرة الأولى في التاريخ، أنشأنا وزارة شؤون المرأة، والشؤون الجنسانية، والتنوع، فضلا عن مجلس وزراء وطني، لضمان أن تشمل السياسات الجنسانية عدة قطاعات.

قررت حكومتنا تعزيز الإجراءات والآليات الوطنية لرعاية النساء ضحايا العنف، بالإضافة إلى تنفيذ نهج جنساني إزاء التدابير الاجتماعية وتدابير الحماية العمالية، وتشجيع المسؤولية المشتركة، وتوزيع العمل المنزلي غير المدفوع الأجر توزيعا أكثر عدلا.

وهذا الالتزام واضح بالفعل. وقد اعترفت الأمم المتحدة بأن الأرجنتين من حيث ترتيبها البلد الذي نفذ أكبر عدد من التدابير ذات المنظور الجنساني خلال فترة هذه الجائحة.

أود أن أؤكد من جديد أن الأرجنتين تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وتؤيد التصدي له في إطار المحافل المتعددة الأطراف، ودائما وفقا لسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

بعد مرور ٢٦ عاما على تفجير مقر الرابطة الأرجنتينية الإسرائيلية المشتركة، أود أن أحافظ على السياسة التي بدأت في عام ٢٠٠٣ وما زالت مستمرة بعد ذلك الحين. وأدعو سلطات جمهورية إيران الإسلامية إلى التعاون مع السلطات القضائية الأرجنتينية من أجل إحراز تقدم في التحقيق في ذلك الهجوم.

نطلب أيضا من المجتمع الدولي أن يمتثل للطلبات الواردة في النشرات الحمراء الصادرة عن الإنتربول في حالة وجود متهم في أراضيها – وهو أمر لم تتوقف الأرجنتين عن المطالبة به.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا حقوق جمهورية الأرجنتين المشروعة وغير القابلة للتقادم في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الأراضي الوطنية للأرجنتين، ولكنها تحتلها المملكة المتحدة بصورة غير قانونية منذ أكثر من ١٨٧ عاما.

يصادف هذا العام الذكرى الخامسة والخمسين لصدور القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠)، وهو أول قرار تعتمده المنظمة بشأن مسألة جزر مالفيناس، الذي دعا الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى إجراء مفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي ونهائي لذلك النزاع على السيادة.

وظل هذا الطلب ساريا، وقد تجدد في مناسبات عديدة، كان آخرها اتخاذ اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار قرارا جديدا بتوافق الآراء بشأن هذه المسألة في ٥ آب/أغسطس.

بيد أن المملكة المتحدة مستمرة في موقفها ومتجاهلة النداءات إلى استئناف المفاوضات بشأن النزاع الإقليمي، وقد زادت من تفاقم النزاع بالدعوة إلى الاستغلال غير القانوني والمتفرد للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في المنطقة، وهو ما يتعارض مع قرار الجمعية العامة ٣١/٤٩.

كذلك تصر المملكة المتحدة على وجود عسكري مفرط وغير مبرر في الجزر، لا يجلب سوى التوتر لمنطقة تتسم بالسلام والتعاون الدولي.

لقد طلبنا إلى الأمين العام أن يجدد جهوده في مهمة المساعي الحميدة التي عهدت بها إليه المنظمة. ونحن على ثقة بأن البعثة ستكون ذات مساعدة كبيرة لنا في الوفاء بمتطلبات المجتمع الدولي.

أود أن أودع هذه الجمعية الموقرة، بأن أحث الكل منا على اغتنام هذه الفرصة التاريخية لكي نتحد بوصفنا مجتمعا دوليا لمعالجة أزمة لم يسبق لها مثيل.

لقد أودى وباء الفيروس التاجي بحياة أكثر من مليون شخص، وتتميز آثاره المؤلمة بزيادة الفقر والجوع وعدم المساواة، وكملها تضعنا جميعا على المحك مرة أخرى.

آمل أن يظل التضامن والحوار والتعاون بين الأمم، كما تمكنا ذات مرة من تحقيقه، السبيل إلى التصدي للتحديات التي تواجه البشرية.

شكرا جزيلا.

المرفق الحادي عشر

خطاب السيد إيغيلس ليفيتس، رئيس جمهورية لاتفيا

أولا، مقدمة

سيدي الرئيس، أصحاب الفخامة، السيدات والسادة،

أهنئكم أيها السيد بوزكير، على توليكم منصب رئيس الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأؤكد لكم تعاون لاتفيا في توجيه دفة عمل هذه الهيئة الأساسية في العام المقبل.

ثانيا، الاستجابة المتعددة الأطراف لجائحة كوفيد-١٩

سيدي الرئيس،

إننا نجتمع في شكل افتراضي بسبب جائحة ”كوفيد-١٩“ التي تسببت في اضطرابات عالمية غير مسبوقة في جيلنا.

وفي حين أن كل بلد اتخذ تدابير لمنع انتشار الوباء ومكافحته في الداخل، لا يمكن لأي بلد أن يتغلب عليه بمفرده.

إن الأمم المتحدة ووكالاتها، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، لها أهمية حاسمة في تنسيق الاستجابة العالمية وتوفيرها. وينبغي الاضطلاع بهذا الدور بفعالية، ويجب استخلاص العبر من أجل تحسين الاستعداد لمواجهة التحديات في المستقبل.

لقد استجابت لاتفيا بسرعة للنداء العالمي الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة من خلال المساهمة في خطة الاستجابة الإنسانية العالمية من أجل ”منظمة الصحة العالمية“.

وعلاوة على ذلك، يشارك علماء لاتفيا في الجهود العالمية الرامية إلى تطوير لقاح فعَّال ضد الفيروس، حتى نتمكن من العودة إلى الوضع الطبيعي.

ثالثا، الأمن العالمي

لا تزال تعددية الأطراف الفعَّالة أهم أداة للحفاظ على النظام والأمن الدوليين القائمين على القواعد.

إن النظام القائم على القواعد أساس العدالة والسلام العالميين. والغرض الرئيسي من القانون الدولي هو ضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية وسيادة الدولة. وسيشهد العالم عددا أقل من

الصراعات والتهديدات للسلام إذا شعر الناس بأنهم يعاملون معاملة عادلة. كل دولة مسؤولة عن احترام هذا النظام.

ويتعين على الأمم المتحدة أيضا أن تبذل كل جهد ممكن لضمان احترام هذا النظام، سواء من جانب الدول الكبيرة أو الصغيرة، ليس في الوقت الحاضر في العالم التماثلي فحسب، بل أيضا في العالم الافتراضي الذي أنشأته التكنولوجيات الحديثة.

لذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تسخر بهمة جميع الوسائل، بما في ذلك الجهود الدبلوماسية وبعثات حفظ السلام، لإيجاد حلول سياسية عادلة اليوم للنزاعات المعقدة والتي طال أمدها في العالم.

وفيما يتعلق بإحدى الجوانب الهامة للعدالة، لا تزال لاتفيا قوية في دعمها للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، اعترافا منها بالصلة الوثيقة بين الأمن العالمي والمشاركة المتساوية للمرأة.

إن المساهمة الكبيرة للبلدان الأصغر في السلام والأمن الدوليين تظهرها حاليا جارتنا الشمالية إستونيا، حيث تشغل مقعدا غير دائم في مجلس الأمن. وتأمل لاتفيا أيضا أن تضطلع بهذا الشرف والمسؤولية في الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧.

رابعاً، التعافي من الجائحة

سيدي الرئيس،

تؤيد لاتفيا دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى ”إعادة البناء على نحو أفضل“ بعد الجائحة. وستواصل لاتفيا، بوصفها عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، النهوض بخطة ”التعافي على نحو أفضل من الجائحة“.

يجب أن يظل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس محور جهودنا الرامية إلى تحقيق الانتعاش. وسيتطلب الانتعاش السريع الحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين.

إني مقتنع بأن ”نحو أفضل من الجائحة“ يعني انتعاشاً أخضر ورقمياً وشاملاً. ونحن بحاجة ماسة إلى تعزيز جهودنا للتصدي لتغير المناخ، والتصدي لفقدان التنوع البيولوجي، وحماية البيئة. وينبغي أن نشجع أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة. لقد انضمت لاتفيا إلى مجموعة الأصدقاء لمكافحة التلوث البلاستيكي البحري. ونحن على استعداد للعمل معا لمواجهة هذا التحدي ولتشاطر منظور منطقة بحر البلطيق.

خلال الجائحة، قدمت لاتفيا بسرعة حلولا رقمية وأدوات من أجل مواصلة التعليم وجميع العمليات الديمقراطية عن بعد. وكانت لاتفيا من بين أوائل البلدان التي طوّرت تطبيقًا وطنيًا للهواتف المحمولة بعنوان: ”أكبحوا جائحة كوفيد“ ”StopCovid“، ونجح في تحقيق التوازن بين فعالية تتبع الاتصال واحترام الخصوصية. وكانت لاتفيا أيضاً من أوائل الدول التي قامت بإدخال البرلمان الإلكتروني، حيث يمكن للبرلمان أن يعمل عن بعد بشكل كامل، وأن يسن تشريعات جديدة، ويناقش القوانين ويصوت عليها، وذلك بالاعتماد على الهوية الرقمية الآمنة لكل عضو في البرلمان.

سيادة الرئيس،

”التعافي على نحو أفضل“ يعني أيضًا أنه يجب علينا في الانتقال إلى الرقمية، أن نهتم بشكل أكبر بجمع البيانات واستخدامها، خاصة فيما يتعلق بالخصوصية. عندما تقوم الحكومات والشركات الدولية وغيرها من الكيانات بجمع معلومات عن شخص ما رقمياً من دون أن يدرك ذلك، يخلق هذا تهديداً كبيراً للحرية الشخصية. كما أنه يجعل الشخص أكثر عرضة للتلاعب.

حتى أكون أكثر واقعية ومباشرة، فإن التتبع الرقمي والتنميط اللذين يصعب جدا التهرب منهما، يعرضان للخطر الحرية الأساسية للشخص. وهذا تحد خطير للمجتمع. بحل الإطار القانوني والاستثمار في التكنولوجيات التي تراعي احترام الخصوصية، أعتقد أنه يمكننا إنشاء تكنولوجيات تركز على الإنسان مع إمكانات أكبر بكثير. وعلينا جميعا أن نتصدى معا لهذا التحدي، على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

أريد أن تكون لاتفيا نموذجاً عالمياً يُحتذى به في اقتصاد رقمي متعدد اللغات محوره الإنسان، وأن تدعم الاقتصادات النامية في العمل الرقمي، وفي الوقت نفسه تضع معايير رقمية لاحترام الخصوصية وتعزيزها على الصعيد الدولي.

خامسا، جائحة المعلومات المضللة

سيادة الرئيس،

يساور لاتفيا القلق جراء التداعيات السلبية التي نجمت عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) حيث أنها أوجدت أرضا خصبة للتضليل الإعلامي، والمعلومات المضللة، والأخبار المزيفة، وخطاب الكراهية. ومن المهم جدا أن تتصدى الدول للمعلومات المضللة وأن توفر إمكانية الحصول على معلومات مجانية وموثوقة وقائمة على العلم من خلال وسائط الإعلام الحرة. وهذا حق من حقوق الإنسان العالمية يجب أن نحترمه ونساعد بعضنا البعض على ممارسته.

تتمتع لاتفيا بدراية موثوقة ويمكن أن تسهم في تحقيق هذه الغاية. في حزيران/يونيه، دعت لاتفيا، مع مجموعة إقليمية تضم ١٣٠ بلدا، إلى اتخاذ إجراءات لمكافحة التضليل الإعلامي ونشر المعلومات الخاطئة المضللة، أو ما يسمى بـ ”المعلومات المضللة“، في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

ويكمل البيان حملة ”التحقق“ التي أعلنها الأمين العام للأمم المتحدة، فضلاً عن استجابة اليونسكو لهذا الاتجاه السلبي.

تؤدي وسائط الإعلام الحرة والموضوعية والتعددية دورا لا غنى عنه في تنوير الجماهير خلال الانتشار المستمر للجائحة.

يجب على شركات التكنولوجيا ومنصات التواصل الاجتماعي أن تكون أكثر مساءلة من حيث تصديها للمعلومات المضللة عبر الإنترنت. إذ أن وسائط التواصل الاجتماعي ليست مجرد منصة يلتقي فيها الناس، وتلتقي لها المعلومات المتنوعة. التكنولوجيا، والخوارزميات، ونماذج الأعمال التجارية التي تحفز سوق الإعلانات والاقتصاد كلها تؤدي دورا كبيرا في توزيع المعلومات المضللة. يجب أن تتمثل أولويتنا في حماية الخصوصية وحرية التعبير في المجال الرقمي.

إن الزيادة الهائلة في انتشار المعلومات المغلوطة والكاذبة والأخبار الزائفة. وخطاب الكراهية في السنوات الأخيرة لا تشكل خطرا فقط في سياق الجائحة. بل إن ذلك يشكل تهديدا عاما للسلام العالمي، أي تهديد عام للجهود الرامية إلى حل القضايا العالمية مثل تغير المناخ والتلوث البيئي. خلاصة القوة، إنها مشكلة عامة تقتضي من البشرية إيجاد حلول عقلانية لتحديات عصرنا. وينبغي أن تؤخذ هذه التهديدات على محمل الجد على الصعيدين الوطني والدولي.

سادسا، تشويه التاريخ

فيما يتعلق بظاهرة التضليل الأوسع، أود أن أتطرق إلى مثال واحد. إن النهج التحريفي الذي تتبعه روسيا على نحو متزايد، وخاصة في سياق أحداث الحرب العالمية الثانية، غير مقبول. تقوم روسيا بمحاولات مستمرة لتحويل التاريخ إلى أداة تضليل. وهذا يسير جنبا إلى جنب مع استمرار القيود المفروضة على الديمقراطية وحرية التعبير. وندعو إلى إجراء تحقيق دولي مستقل في التسمم الأخير لزعيم المعارضة أليكسي نافالني. ويجب محاسبة مرتكبي هذه الجريمة.

سابعا، بيلاروس

نتابع أيضا بقلق بالغ الأحداث التي وقعت في بيلاروس، لا سيما في ضوء أعمال القمع الوحشية التي أعقبت الانتخابات الرئاسية في ٩ آب/أغسطس. وندعو إلى إجراء انتخابات

جديدة ديمقراطية وشفافة وإنهاء قمع المتظاهرين المسالمين. وتقدم لاتفيا حالياً العلاج الطبي لعدد من ضحايا القمع. كما ندعو روسيا إلى الكف عن أي تدخل آخر في بيلاروسيا، حتى يتمكن شعبها من أن يقرر بنفسه مستقبل دولته.

أظهرت نساء بيلاروس على وجه الخصوص قوة وشجاعة كبيرتين. فنجد أن سفيتلانا أليكسيفيتش، الحائزة على جائزة نوبل للآداب لعام ٢٠١٥، تتكلم عن ”التعطش للتغيرات، والتعطش لحياة جديدة، والتعطش للصدق“. في لاتفيا ما زلنا نتذكر هذا التعطش قبل ٣٠ عاما. ونحن على استعداد دائما لتقاسم تجربتنا الغنية في استعادة الديمقراطية والحرية.

ثامنا، الخلاصة

آمل مخلصا أن نتمكن جميعا من الاجتماع في هذا الوقت من العام القادم اجتماعا وجاهيا. حتى ذلك الحين، دعونا نستخدم بحكمة هذا الوقت غير العادي. ودعونا نبذل جهوداً متجددة لإقامة السلام والتوصل إلى أسلوب حياة مستدام، لما فيه خير البشرية جمعاء، وذلك بتعبئة المعاناة المشتركة خلال هذا الجائحة.

أشكركم.

المرفق الثاني عشر

خطاب السيد غيتاناس ناوسيدا، رئيس جمهورية ليتوانيا

سيادة الرئيس،

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

يشرفني أن أخاطب الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

قبل عام، لم يكن أحد يتصور أن هذه الذكرى السنوية ستتسم بتحدٍ عالمي لم يسبق له مثيل منذ تأسيس هذه المنظمة. ولكن ها نحن هنا، غير قادرين على الاجتماع وجاهيا، ومع ذلك على استعداد لتقديم مساهماتنا في حل القضايا العالمية الأكثر إلحاحا.

لقد تفشت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في كل بقاع العالم، مخلفة تكلفة مدمرة. فلم تكلفنا فقط خسائر في الأرواح البشرية، ولكنها زادت أيضا من تعميق الإجحاف الاجتماعي.

وكان ذلك جرس إنذار شديد من أجل تعددية الأطراف. ولا يمكن لأي بلد بمفرده أن يتصدى لهذه الجائحة وأن يتغلب على الأثر الاقتصادي والاجتماعي العميق لها. إن كفاحنا ضد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) يتطلب تعاونا وتضامنا دوليين أفضل. ولا غنى المؤسسات المتعددة الأطراف لسلامنا وأمننا ورفاهنا.

بينما أتقدم بالتعازي إلى جميع الذين فقدوا أحبائهم، أكرر التزام ليتوانيا بمساعدة الآخرين. وقد سبق لبلدي أن ساعد البلدان الأكثر تضررا من جائحة فيروس كورونا في أفريقيا، ووسط وشرق آسيا، وأوروبا، والشرق الأوسط. وسنواصل القيام بذلك في المستقبل القريب.

في الوقت الذي تتسارع فيه وتيرة انعدام الأمن العالمي، ينبغي أن يظل السلام على رأس أولوياتنا. ويجب أن نُظهر الاحترام للقانون الدولي، وأن نحمي حماية فعَّالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأن نعزز التماسك الاقتصادي والاجتماعي على نطاق عالمي.

لا يمكن تحقيق مستقبل أفضل للجميع من دون إحلال الأمن. وبلدي، ليتوانيا، يعرف ذلك جيدا. لقد شهدنا مع دولتين آخرتين من دول البلطيق أسوأ أهوال القرن العشرين. إذ أن نهاية الحرب العالمية الثانية لم تجلب لنا الحرية. وفي اللحظة ذاتها التي سقط فيها نظام شمولي، حل محله نظام آخر، ضم الاتحاد السوفييتي دول البلطيق الثلاث بالقوة.

ساعدت هذه التجربة على إقامة علاقات خاصة مع ميثاق الأمم المتحدة. وتعلمنا التمسك بالمبادئ الأساسية للنظام الدولي واحترامها. لقد تعلمنا أن نحلم بالحرية والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والنظام الدولي القائم على القواعد، والتعاون المتعدد الأطراف. هذا ما نقدره حتى يومنا هذا. وهذا هو ديدنا، وهذا ما نقدمه للعالم.

يجب ألا تتكرر الأخطاء التي ارتكبت منذ قرن من الزمان. إن أمننا واستقرارنا يعتمدان على التقييم السليم للماضي المزعج. ويجب أن ندافع عن الروايات التاريخية الموضوعية التي تتعرض بشكل متزايد للهجوم من جانب القوى التحريفية. ولا ينبغي أن يكون التاريخ أداة للتلاعب والتضليل والدعاية. ولا يجوز استخدامه لمحو الجرائم السابقة أو لخدمة برنامج سياسي راهن.

لذلك نرفض النظرة العالمية البالية القائلة بأن الأقوياء يمكن أن يقسموا العالم إلى مناطق نفوذ. ويجب ألا يتم التوقيع مرة أخرى على اتفاقات سرية مثل تلك التي وقعت في موسكو في عام ١٩٣٩ أو في يالطا في عام ١٩٤٥. وينبغي أن يكون واضحا للجميع بأن جميع البلدان أعضاء تتمتع بالعضوية الكاملة في المجتمع الدولي، مع المساواة في الحقوق والالتزامات.

سيادة الرئيس

من المؤسف للغاية أننا نشهد اليوم محاولات لتقويض قيم الأمم المتحدة. ومن المؤسف أن نشهد استمرار الانتهاكات للقانون الدولي وحقوق الإنسان، فضلا عن إساءة استعمال السلطة ضد المواطنين، وأنها ما فتئت جزءا من واقعنا الجماعي.

إن استمرار الأزمة في بيلاروس مثال رئيسي على هذا الاتجاه المقلق. أدت الانتخابات الرئاسية المزورة في التاسع من أغسطس إلى احتجاجات ضخمة غير مسبوقة من جانب الشعب البيلاروسي المسالم والشجاع الذي تدفق إلى شوارع البلاد. ويستخدم النظام غير الشرعي القوة الوحشية عمداً ضد المشاركين في الاحتجاجات السلمية. ويفيد المحتجزون المفرج عنهم بأن الحالة في مرافق الاحتجاز غير إنسانية. وهناك مؤشرات واضحة على أن أفرادا يتعرضون للضرب والتعذيب عمدا على أيدي فرق خاصة من الشرطة.

كل هذا يحدث في أوروبا في الوقت الذي نحتفل فيه جميعا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة ووثيقتها التأسيسية. يجب أن نتعامل مع هذه الجريمة ضد العدالة وسيادة القانون بنفور وازدراء. والسماح لها بأن تمر خلسة ومن دون الرد عليها لن يؤدي إلا إلى تعزيز مناخ الإفلات من العقاب وتقويض سيادة القانون على نطاق عالمي.

إن الثوابت الأساسية للمجتمعات الديمقراطية، أي الحريات الأساسية التي تتجسد في حرية الخطابة والتعبير، فضلا عن الحق في تقرير المصير، محط هجوم في بيلاروس. لقد حان الوقت

بوضوح للدفاع عن قيم المجتمع الدولي. وينبغي للأمم المتحدة ومؤسساتها أن ترصد عن كثب الحالة في بيلاروس وأن تحض سلطاتها بإصرار على الامتناع عن استخدام القوة، وكفالة التقيد بمبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان، والشروع في نهاية المطاف بنقل السلطة سلميا.

أعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يبعث برسالة قوية إلى السلطات الحالية في بيلاروس. ويجب الإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين بصورة غير قانونية وعن المساجين، وتجب محاسبة المسؤولين عن استخدام القوة والتعذيب. ومن الضروري أن يقوم مجلس حقوق الإنسان برصد وتقييم حالة حقوق الإنسان في بيلاروس على أساس دائم. ويجب التحقيق بدون إبطاء في جميع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. إن القوة الحقيقية لميثاق الأمم المتحدة يا سيادة الرئيس تعتمد على استعدادنا للدفاع عن مبادئه الأساسية، بما في ذلك الإيمان الراسخ بحقوق الإنسان الأساسية.

لا يزال بلدي ملتزما بدعم حقوق الإنسان في الداخل والخارج. ولن نقف متفرجين بينما نشهد تحديات عالمية متزايدة للحريات الأساسية. ونشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة الأمنية، وتدهور مناخ وسائط الإعلام، وتقلص حيز المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان قد يتحول ببطء إلى وضع اعتيادي جديد.

إن ليتوانيا، إذ تسعى إلى مساهمة دائمة ودعم لحقوق الإنسان، قدمت للمرة الأولى ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

وإذا ما انتخبت ليتوانيا لفترة الولاية التي تبدأ في عام ٢٠٢٢، فإنها ستولي اهتماماً كبيراً لسلامة الصحفيين وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، فضلاً عن حقوق النساء والفتيات، وحقوق الطفل، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك حرية التعبير، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات.

هذه هي أوقات عصيبة، حيث لا يزال استمرار النزاعات يدمر مناطق عديدة في جميع أنحاء العالم. ولا يزال الملايين من الناس يعانون، وبعضهم في البلد المجاور لليتوانيا. وكما تظهر حالة التسمم الذي تعرض إليها مؤخرا أليكسي نافالني، فإن الضغط الموجه ضد أصوات المعارضة في بعض البلدان سرعان ما يتحول إلى عمل بدني قاتل.

إذا كنا صادقين في سعينا إلى الحفاظ على النظام الدولي، يجب أن نكون مستعدين للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ومعاقبة مرتكبيها بكل الوسائل المتاحة.

وينبغي أن ينطبق هذا المبدأ أيضا على الذين ينتهكون عمدا المعايير الدولية. لقد مر أكثر من عقد من الزمان منذ غزو روسيا لجورجيا. ولا تزال القوات الروسية تحتل خمس الأراضي

الجورجية في انتهاك واضح للقانون الدولي. إن الحالة في المناطق الجورجية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية تزداد سوءاً بسبب تجدد أنشطة ”الحدود“ وتقييد حركة السكان المحليين واحتجازهم غير القانوني.

وعلاوة على ذلك، تحتل القوات الروسية شبه جزيرة القرم الأوكرانية للسنة السادسة وتواصل الأعمال العسكرية في شرق أوكرانيا. وترحب ليتوانيا بجهود أوكرانيا للتفاوض على إنهاء الحرب، وتحض روسيا على الإسراع في التوصل إلى حل سياسي مستدام. وينبغي لأي اتفاق يُبرم في المستقبل أن يحترم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية بالكامل، ولا يوجد حل آخر ممكن.

لا يزال بلدي يدعم استقلال جورجيا واستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل الحدود المعترف بها دوليا. إن أي احتلال سواء لشبه جزيرة القرم وسيفاستوبول، أو أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، لن يتم تجاهله أو التسامح معه. إذأن استعادة العدالة السبيل الوحيد للمضي قدما.

وفي الوقت نفسه، نشهد تدهورا في الحالة الأمنية في الشرق الأوسط وأفريقيا. ويأتي ذلك بالاقتران مع تدني احترام حقوق الإنسان والمعايير الديمقراطية، وفقدان الأرواح، والاضطرابات الاجتماعية، وتدفقات الهجرة على نطاق واسع. وعلى الرغم من كل الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة، بما في ذلك نداؤه على صعيد العالم لوقف إطلاق النار، لم تشهد أي حرب أو صراعات كبرى وقفاً موثوقاً للقتال. تعاني ليبيا من تصاعد العنف؛ وكذلك اليمن، وأجزاء من سوريا، والمناطق التي يسيطر عليها المتمردون ومخيمات النازحين، تواجه أسوأ كارثة إنسانية. أما في منطقة الساحل، فيواجه الناس العديد من مخاطر الإرهاب. ومن مسؤوليتنا المشتركة أن نوقف هذا الاتجاه المقلق.

إن ليتوانيا، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، تظل مخلصة لالتزامات أهداف الأمم المتحدة بالتنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وفي ظل تغير المناخ المتسارع وفقدان التنوع البيولوجي، الذي يدفع إلى حد كبير بالإنتاج والاستهلاك غير المستدامين، لا بد من القيام بعمل عاجل. علينا الحفاظ على كوكب الأرض من أجل أولادنا وأحفادنا.

أما الطاقة الخضراء فمن بين التدابير التي تحتاج إلى بلورة على الصعيد العالمي. وإني فخور بأن أقول إن ليتوانيا على تسير على المسار الأخضر منذ عام ٢٠١٠. وبلدي من بين القيادات الرائدة في مجال تطوير الطاقة المتجددة، وهي من بين أكثر خمسة بلدان طموحا في الاتحاد الأوروبي من حيث أهداف الطاقة المتجددة لعام ٢٠٣٠. وسيتم تحقيق ذلك عن طريق بناء روابط مع شبكة الكهرباء في أوروبا الغربية، وتحويل أنظمة التدفئة في المناطق لاستخدام الكتلة الإحيائية، والموافقة على الدخول في مزادات إضافية تتعلق بالكهرباء المولدة من الطاقة الشمسية والرياح، وتعزيز سياسة إنتاج واستهلاك السلع.

من المؤسف أن الطاقة الآمنة والمأمونة ليست هدف الجميع. وفي البلد المجاور مباشرة لليتوانيا، تم اختيار الطاقة النووية غير الآمنة كوسيلة للمضي قدما من دون تروي في التفكير في مستقبل نظيف ومستدام. ونحن نرى أن محطة الطاقة النووية الجديدة في بيلاروس مشروع جغرافي سياسي يهدف إلى الحفاظ على منطقة النفوذ الروسية. ولكون تلك المحطة قد بُنيت دون تقييم سليم للمخاطر، وإجراء المشاورات اللازمة، والتي تبعد ٤٠ كيلومترا عن عاصمتنا، ويشكل وجودها تحديا للسلامة النووية والبيئية الإقليمية، فضلا عن عمل شبكات الكهرباء في دول البلطيق، والأمن الشامل لأوروبا بأسرها.

إن الحوادث النووية لا تحترم أي حدود. حتى أفضل التكنولوجيا يمكن أن تفشل، إذا تم اختيار موقع غير مناسب أو لم يتم اتباع متطلبات البناء والتشغيل الأساسية. وأي خفض غير مسؤول للتكاليف قد ينطوي على آثار كارثية.

لذلك، تحث ليتوانيا المجتمع الدولي على السعي إلى تنفيذ أعلى المعايير النووية والبيئية لجميع المواد النووية في جميع أنحاء العالم. إذ أن الأمن العالمي يتوقف على جهودنا لضمان السلامة النووية.

سيادة الرئيس

أود أن أشدد على أنه ما من شيء في العالم المعولم يأتي ما من دون بذل جهد وصعوبة. فحل النزاعات، أو ضمان السلام والأمن، أو مكافحة الفقر أو تغير المناخ، أو ضمان التعليم، أو الإدماج الاجتماعي للجميع، أو مكافحة الأوبئة العالمية، في جميع الحالات كلها تحتاج إلى أدوات موثوقة.

نحن بحاجة إلى العيون المبصرة والقلوب الجريئة. نحن بحاجة إلى الدفاع عن العاجزين ومكافحة إفلات الأقوياء من العقاب. ونحن بحاجة بأي ثمن إلى دعم التعددية والنظام الدولي القائم على القواعد.

لا توجد بدائل. ولا توجد طريقة أخرى سوى بالعمل معا بعزم أقوى من أي وقت مضى. فليرشدنا الشعور المتجدد نحو المجتمع الدولي.

أشكركم.

المرفق الثالث عشر

خطاب السيد محمدو بوهاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية

سيادة الرئيس

رؤساء الدول والحكومات،

الأمين العام للأمم المتحدة،

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة

باسم حكومة نيجيريا وشعبها الطيب أهنئكم على انتخابكم عن جدارة رئيسا للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأود أن أؤكد لكم استعداد نيجيريا بتقديم كل تعاون ضروري تحتاج إليه الأمم المتحدة من أجل الوفاء بولايتكم.

أود أيضا أن أشكر الجمعية العامة على ما قدمته من دعم لفخامة السيد تيجاني محمد – باند خلال فترة رئاسته للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

نقر بإنجازات الجمعية العامة تحت قيادته المتمكنة، ولا سيما جهوده في مكافحة الفقر العالمي من خلال التحالف العالمي للقضاء على الفقر.

كذلك نشيد بالجهود الهائلة التي بذلها معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، في إدارة شؤون المنظمة خلال هذه الفترة الصعبة في ظل جائحة مرض فيروس كورونا المستجد، وكذلك التزامه القوي بجعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة واستجابة في مسؤوليتها الدولية.

يشرفني أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الدول الأعضاء بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. طوال العقود السبعة الماضية، ما فتئت الأمم المتحدة، بوصفها جمعية الشعوب، تساعد على تحقيق الاستقرار في المجتمع العالمي.

بالإضافة إلى مهمة إحلال السلام والأمن الدوليين، اضطلعت الأمم المتحدة ببرامج بشأن القضاء على الفقر، وتمكين المرأة، وتنمية الشباب، وحالات الطوارئ الإنسانية.

إن موضوع الجمعية العامة لهذا العام – ”المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي نحتاجها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف – مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، من خلال العمل الفعَّال المتعدد الأطراف“ هو في الواقع أنسب موضوع، وقد

جاء في أوانه، لأنه يعبر عن رغبتنا المشتركة في منظمة متجددة ومنشطة تحتاج إلى نهج متعددة الأطراف لمواجهة التحديات العديدة التي تواجه العالم.

المستقبل الذي نصبو إليه

بينما نتأمل في المستقبل الذي نصبو إليه والأمم المتحدة التي نحتاجها، يجب أن ندرك أن شعوب العالم لا تتطلع إلينا بأمل وإعجاب فحسب، بل إنها تعتمد علينا. ولو لم تتمكن منظومة الأمم المتحدة من تعبئة العالم من أجل استجابة فعالة وشاملة حقا لجائحة مرض فيروس كورونا المستجد، لفشلت الأمم المتحدة في مهمتها الأساسية المتمثلة في التعبير عن تطلعات المجتمع الدولي وتوجيهها وتحقيقها.

أصحاب السعادة

إن المستقبل الذي نصبو إليه يجب أن يضمن حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والآفاق البشرية والازدهار. ويجب التعبير عن مبادئ ”عدم ترك أحد خلف الركب وعدم الإضرار“ من خلال المساءلة ومبادرات النمو الاستراتيجي والقضاء على التهديدات بجميع أنواعها.

في سعينا إلى توفير مستقبل يسوده الأمل والازدهار للنيجيريين، شرعت إدارتنا في اتخاذ تدابير لضمان تعزيز القدرة الوطنية على الصمود. ونعتزم تحقيق ذلك من خلال تنفيذ خطة الاستدامة الاقتصادية وخطتي التنمية الوطنية المتوسطتي الأجل للفترتين ٢٠٢٠-٢٠٢٥ و ٢٠٢٦-٢٠٣٠. ونتوقع أن تؤدي هذه المبادرات الطموحة إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لنيجيريا.

الأمم المتحدة التي نحتاجها

يتعين على الأمم المتحدة التي ترتكز على القيم التي ألهمت إنشاء الأمم المتحدة أن تظل عاملا للتقدم، من خلال التعبير عن مبادئ تعددية الأطراف والتضامن والتعاون الدولي. وفي سياق هذا النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد، يمكن للعالم أن يجد حلولا لمشاكله العديدة.

مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، من خلال القيام بعمل فعَّال على الصعيد المتعددة الأطراف

العالم في الوقت الراهن في قبضة جائحة مرض فيروس كورونا. للأسف، فإن مجتمعاتنا وبلداننا تفقد أرواحا. لقد دمرت جائحة مرض فيروس كورونا الاقتصاد العالمي وأنهكت قدرات النظام الصحي في العديد من البلدان، بما فيها بلدنا.

في أعقاب تفشي جائحة مرض فيروس كورونا في نيجيريا، في جهودنا لتقديم المساعدة الطبية والاجتماعية للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمرض، أعطينا الأولوية للفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن والعاطلون عن العمل.

بناء على ذلك، قمنا بتوسيع سجلنا الاجتماعي الوطني ليشمل مليون نيجيري إضافي. وبرنامجنا الوطني للاستثمار الاجتماعي يمثل وسيلة الوصول إلى الفقراء والضعفاء من السكان النيجيريين، فضلا عن شموله أكثر من ٢٢ مليون أسرة معيشية.

أغتنم هذه الفرصة لأشيد بجهود الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية في مكافحة جائحة فيروس كورونا.

ألاحظ مع التقدير خطة الاستجابة الإنسانية العالمية التي تبلغ قيمتها ملياري دولار من دولارات الولايات المتحدة والتي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة لتمويل الاستجابة لفيروس كورونا في أفقر بلدان العالم.

أشيد أيضا بدعوته إلى وقف إطلاق النار في مناطق النزاع، للتمكين من وصول المساعدة الإنسانية إلى الفئات المعرضة لجائحة مرض فيروس كورونا.

أود أن أذكر أيضا أن نيجيريا ملتزمة بالعمل مع بقية الدول الأعضاء بروح التعاون والتضامن العالميين لتعزيز صحة الإنسان والرفاه العام. وستواصل نيجيريا الشراكة مع منظمة الصحة العالمية وبعض البلدان لضمان الإسراع في تطويرها وتصنيعها، فضلاً عن الإمدادات غير المقيدة من لقاحات فيروس كورونا المأمونة والفعالة للجميع.

القضاء على الفقر

من أجل التخفيف من تأثير ذلك على النيجيريين، بدأت إدارتنا بصرف مبلغ ١٠,٩ مليار نيرة للأسر والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من قبيل تخفيف الوطأة.

بالإضافة إلى ذلك، أنشأنا حزمة حوافز مالية بقيمة ٥٠٠ مليار (٥٠٠ مليار نيرة).

وسيتعين على المجتمع الدولي أن يتعاون في التصدي لآفة الفقر، ولا سيما في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، نشيد برئيس الجمعية العامة للدورة الرابعة والسبعين على إطلاق تحالف للقضاء على الفقر في حزيران/يونيه.

نشجع قادة العالم، ولا سيما قادة بلدان الشمال، على دعم التحالف في هذا الوقت الذي، وقت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وهو دعم يجسد المكاسب التي أُحرزت

في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتلك الجائحة تدفع بنصف مليار شخص إضافي نحو الفقر المدقع.

النمو والتنمية المستدامان

سيادة الرئيس،

في الوقت الذي نحتفل فيه ببداية عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خطت نيجيريا خطوات واسعة في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي.

توجد مواءمة مستمرة للنظام الإحصائي الوطني بالاقتران مع متطلبات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن يكفل هذا تتبع ورصد فعالين لأهداف التنمية المستدامة وتوجيه تدخلات أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء البلاد.

كذلك قامت نيجيريا بتحديد نموذجها للأهداف المتكاملة للتنمية المستدامة، وهو إطار تحليلي لتقييم كيفية معالجة صنع السياسات على نحو أفضل للطبيعة غير القابلة للتجزئة لأهداف التنمية المستدامة.

نزع السلاح والسلام والأمن الدوليان

أصحاب السعادة

ما برحت نيجيريا تشعر بقلق عميق إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها، ولا سيما في قارة أفريقيا.

نحض المجتمع الدولي على تجديد الجهود الرامية إلى وقف هذا الاتجار وتعزيز معاهدة تجارة الأسلحة من أجل تقنين المساءلة في الكفاح الراهن حاليا ضد الجرائم العابرة للحدود، بما في ذلك الإرهاب وأعمال القرصنة.

الإرهاب/مكافحة الإرهاب

إن سلسلة الهجمات الإرهابية المعقدة في جميع أنحاء العالم حقيقة قاسية في التحديات التي يواجهها العالم اليوم. ولذلك يجب أن نضاعف جهودنا لضمان الأمن الجماعي.

ما زلنا في نيجيريا، نواجه تطرفا عنيفا نابع من تمرد بوكو حرام وقُطَّاع الطرق. وما زلنا نعوِّل على تعاوننا القوي مع هيئات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والبلدان المجاورة للتغلب على الإرهابيين في حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل الأوسع.

سوف نحافظ بقوة على إعادة التأهيل، وإعادة البناء، وإعادة توطين ضحايا الإرهاب والتمرد في الشمال الشرقي. وقد أُنشئت لجنة التنمية في الشمال الشرقي لهذا الغرض.

نزع السلاح النووي

إن نيجيريا ملتزمة بعدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، نذكّر باعتماد المعاهدة التاريخية لحظر الأسلحة النووية، التي فُتح باب التوقيع عليها في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وشاركت نيجيريا بنشاط في العمليات التي أفضت إلى اعتمادها، وكانت من أوائل الدول الموقعة والمصدقة عليها.

حيث يلزم أقل من عشرة تصديقات لدخول المعاهدة حيز النفاذ، نهيب بالدول الأعضاء الأخرى التي لم تصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك بسرعة لتحقيق الهدف المهم للمعاهدة.

تغير المناخ

إن تغير المناخ أزمة بيئية تتطلب القيام بعمل عاجل. وتدرك حكومتنا أن تحقيق أهداف التنمية الوطنية سيتعرقل إلى حد كبير إن لم تعالج آثار تغير المناخ معالجة كلية تماشيا مع اتفاق باريس.

وتحقيقاً لهذه الغاية، كثفت نيجيريا الإجراءات المتعلقة بالمناخ من خلال الاستعراض التصاعدي لخفض انبعاثات غازات الدفيئة في إطار المساهمات المحددة وطنياً، وهي أهداف تغير المناخ بموجب اتفاق باريس.

لا تزال نيجيريا ثابتة في التزامها بتنشيط العمل في بحيرة تشاد. ونحن مقتنعون بأن إعادة ضخ المياه في البحيرة من شأنه تحسين الظروف المعيشية لسكاننا في المنطقة، وتعزيز التعاون بين الدول، وتعزيز مرونة المجتمع، والمساعدة في التصدي للتحديات البيئية والأمنية التي تهدد المنطقة ومواردها.

لذلك اسمحوا لي أن أكرر النداء من أجل تقديم الدعم الدولي للجهود دون الإقليمية الرامية إلى جمع مبلغ ٥٠ مليار دولار أمريكي اللازم لتفعيل هذه المبادرة.

الهجرة

تشهد نيجيريا هجرة كبيرة داخلية وخارجية بسبب حجم سكانها، وحالتها الاقتصادية، ومناخها. ولذلك، نحن ملتزمون التزاما كاملا بإدارة الهجرة ومنع الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر.

أوصي المجتمع الدولي أيضا أن يُبلغ عن المساهمات الإيجابية للمهاجرين، ولا سيما في بلدان المقصد، من أجل مكافحة التمييز العنصري والاعتداءات المحفزة بكراهية الأجانب، وتيسير الإدماج الاجتماعي للمهاجرين وحمايتهم.

التدفقات المالية غير المشروعة

لن يتحقق بالكامل التطلع العالمي إلى التعافي من أثر جائحة فيروس كورونا من دون معالجة الهياكل القائمة التي تزيد من صعوبة توليد البلدان لمواردها المالية والاحتفاظ بها.

وفي هذا الصدد، أشكر الرئيسين السابقين للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير تيجاني محمد – باند والسفيرة منى جول، على المشاركة في إطلاق الفريق الرفيع المستوى المعني بالمساءلة المالية الدولية والشفافية والنزاهة من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

حقوق الإنسان

أما في مجال حقوق الإنسان، فقد أصدرت نيجيريا عددا من مشاريع القوانين المتصلة بحقوق الإنسان لتصبح قوانين. وتشمل مشاريع القوانين ما يلي: قانون مناهضة التعذيب، وقانون المعاملة والرعاية الشاملين لضحايا إطلاق النار، فضلا عن قانون المركز الوطني لكبار السن. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت نيجيريا خطة عمل وطنية لمنع التطرف العنيف ومكافحته.

ويهدف هذا التدبير إلى تعزيز المؤسسات، وتنسيق عملية منع التطرف العنيف، وتعزيز سيادة القانون، والوصول إلى العدالة وحقوق الإنسان، فضلا عن إشراك المجتمعات المحلية، وبناء القدرة على الصمود والتواصل الاستراتيجي المتكامل.

تمكين المرأة/التكافؤ بين الجنسين

سيادة الرئيس

أحرزت الأمم المتحدة تقدما في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال مبادرات من قبيل إعلان وبرنامج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وكان إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، في تموز/يوليه ٢٠١٠، معلما هاما.

وتسلم نيجيريا بأهمية المساواة بين الجنسين وتعترف بالدور الحاسم الذي تؤديه المرأة في التنمية. ونسلم أيضا بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغيرها من برامج التنمية المتفق عليها دوليا يتوقف إلى حد كبير على تمكين المرأة. وستحافظ نيجيريا على موقفها الإيجابي من خلال مبادرات تمكين المرأة.

التعليم الجيد

إن توفير التعليم الجيد للجميع يشكل حجر الزاوية في التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، يسعدني أن أعلن أن حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية ستستضيف المؤتمر الدولي الرابع المعني بالمدارس الآمنة في عام ٢٠٢١.

أدعوكم جميعاً إلى نيجيريا للمشاركة في المؤتمر الذي يهدف إلى الدعوة إلى حماية التعليم من الهجمات بينما نعمل معاً من أجل المستقبل الذي نصبو إليه.

إصلاح الأمم المتحدة

إننا إذ نحث على الاندماج في مجتمعاتنا ونسعى جاهدين إلى ذلك، يجب علينا أيضا أن نضمن أن يسود الإدماج عملنا الجماعي بوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي. وتؤيد نيجيريا توسيع عضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لكي تجسد تنوع وديناميات القرن الحادي والعشرين. إن أفريقيا تستحق مقاعد دائمة في مجلس الأمن.

الخاتمة

سأختتم بياني بتجديد تأكيد التزام نيجيريا بتعزيز السلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة، فضلا عن تعزيز الشراكات والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية.

شكراً لكم

المرفق الرابع عشر

خطاب السيد كارلوس ألفارادو كيسادا، رئيس جمهورية كوستاريكا

[الأصل: بالإسبانية]

سيادة الرئيس،

تهنئكم كوستاريكا على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والسبعين. ونكرر التزامنا بالعمل معكم ومع الأمين العام وجميع الدول الأعضاء لتحقيق أهداف هذه الدورة التي تتسم اليوم بطابع عاجل، لما يمكن أن يصبح نقطة تحول بالنسبة للبشرية جمعاء ومصير كوكب الأرض.

لقد جلبت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، الألم والموت والبطالة بطريقة أو بأخرى إلى كل الأسرة البشرية.

على الرغم من قوة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) التي ألحقت أضراراً جسيمة بالصحة، والاقتصاد، والمجتمع، والتنمية، والأمن، يبدو أن الفيروس ما هو إلا إنذار مبكر.

إنه إنذار مبكر لما يجب أن تواجهه البشرية في الأجل القريب وفي العقود المقبلة. وما زلنا في بداية هذا الطريق الذي يفرض علينا، نحن سكان ذلك الكوكب، بأن نمضي في رحلتنا معا وأن نتغلب على ذلك الفيروس.

إن التضامن والتعددية ينطويان على معنى أكبر اليوم. ويجب أن نسترشد بالقيم العليا، ليس فقط لأنها صحيحة، ولكن لأن المصالح غير الأنانية والأنانية على حد سواء تتحالف اليوم على أساس أنه لا يمكن أن يكون هناك رفاه فردي أو وطني إن لم يتحقق الرفاه العام والعالمي.

يصدق هذا على مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، ومعالجة الهجرة، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأشخاص، والأسلحة أو المخدرات، ومكافحة الفقر، وتعزيز التنمية، والأمن البشري، وحقوق المرأة، والتغلب على مخاطر أزمة المناخ. ويجب أن نضمن بأن تتفهم ذلك حتى أكثر الفئات أنانية، وأن نعمل جميعا بروح الفريق الواحد.

القشرة، الأمل، والجذور؛ الحنان؛ العشاء، والصمت، والخبز؛ تلك هي الكلمات التي استخدمها الشاعر خورخي ديبرافو لتعريفنا من حيث رغباتنا المشتركة والأساسية.

بيد أنني في بياني الذي أُدلي به في هذا المكان المتميز، لا أريد أن يكون الخطاب الرنان هو الذي يمكنني من استرعاء انتباهكم. بل أريد ذلك بوصفه نتيجة للمقترحات الملموسة التي

تطرحها كوستاريكا وشركاؤها أمام الجمعية، ونطلب منكم أن تنظروا فيها وأن تعملوا عليها بكد وأن تؤيدوا تلك المقترحات.

أصرت كوستاريكا منذ البداية على أن الصحة منفعة عامة عالمية، وعلى أن يُطلب إلى منظمة الصحة العالمية تولي دور القيادة في الاستجابة المتعددة الأطراف لهذه الجائحة. وفي ٢٩ أيار/مايو، أطلقت كوستاريكا ومنظمة الصحة العالمية و ٤٠ دولة أخرى منبرا لتبادل المعلومات والمعارف والملكية الفكرية لجعل الاختبارات بشأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، والعلاج والتكنولوجيات الخاصة بها في متناول الجميع في كل مكان.

وبالنسبة لكوستاريكا، من الضروري أن تصل اللقاحات، أولا وقبل كل شيء، إلى الفئات الأكثر ضعفا، مثل كبار السن، والأشخاص الذين يعانون من عوامل خطورة، والنساء والفتيات، والشعوب الأصلية، والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، والأشخاص المحرومين من حريتهم، وبالطبع العاملين الصحيين والموظفين الذين يقفون في الخطوط الأمامية للاستجابة في جميع أنحاء العالم.

إن المشاركة في منصة التبادل المقترحة طوعية، ومن ثم أدعو المزيد من الدول إلى الانضمام إليها. من جانبنا، أضفنا إلى المنصة علاج بلازما الخيول الذي طوره معهد كلدوميرو بيكادو في جامعة كوستاريكا. يتضمن العلاج تطويرا جديدا للبلازما المضادة للفيروسات التي تحارب الفيروس في المراحل المبكرة من تطوره، وتسعى إلى الحيلولة دون احتياج المريض إلى العناية المركزة.

ثمة اقتراح ثانٍ تروج له كوستاريكا وهو صندوق التخفيف من الأثار الاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، المعروف أيضاً بالمختصر الإنكليزي ”FACE“. وسيكون عبارة عن صندوق دعم مالي استثنائي قدره نصف تريليون دولار، يمول بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأكبر وأقوى اقتصادات العالم، تلك التي تمثل ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، يتم تمويله من مصرف إنمائي متعدد الأطراف أو عدة مصارف إنمائية متعددة الأطراف على شكل قروض تساهلية للبلدان النامية. وستُقرض الأموال على أساس طويل الأجل وبأسعار ثابتة.

وهذه الأرقام متواضعة بالمقارنة بالمبالغ التي أتاحتها الاقتصادات المرتفعة الدخل لمعالجة العواقب الداخلية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، سواء بزيادة التدفقات النقدية، أو معالجة العجز المالي، أو دعم الأعمال التجارية المحلية والوظائف، أو دينها العام.

ويمثل هذا المبلغ ما يعادل أكثر من ٣ في المائة من متوسط الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الناشئة والفقيرة مثل اقتصادنا. إن العمل بطريقة حاسمة ومبتكرة ومنظمة هو خيارنا الوحيد لتجنب

زعزعة الاستقرار الاقتصادي في بلداننا وأيضا النظام المالي العالمي. إن التصرف بطريقة حاسمة ومبتكرة ومنظمة يكمن في الكيفية التي يمكننا بها الوفاء بالتزامنا بعدم ترك أحد خلف الركب.

يعمل برنامج صندوق التخفيف من الأثار الاقتصادية على حماية كل بلد والمجتمع العالمي.

سيداتي وسادتي أعضاء المجتمع العالمي، إذا كان هناك شيء واحد تعلمناه من الجائحة، فهو أننا لا نستطيع أن نتحدث عن الأمن بدون النظر إلى الأمن البشري.

ومهما يكن من أمر، يستمر الإنفاق العسكري العالمي في التصاعد في جميع أنحاء العالم ووصل إلى مبلغ غير معقول، قدره ١,٩ تريليون دولار في عام ٢٠١٩، وفقا لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام.

في عام ٢٠١٩ مثَّل ارتفاع الإنفاق العسكري أكبر زيادة سنوية في العقد الماضي وأعلى مستوى منذ نهاية الحرب الباردة. ويقدر المكتب الدولي للسلام أن تكلفة دبابة واحدة يمكن أن تعالج ٢٦ ٠٠٠ شخص من الملاريا، وأن تكلفة حاملة طائرات واحدة كافية لتحريج مساحة أكبر من ولاية فلوريدا. وهذا يعادل في الحجم سويسرا وهولندا ولكسمبرغ وبلجيكا مجتمعة.

إذا استخدم جزء صغير على الأقل من كل تلك الموارد لمكافحة الجائحة، وكذلك أزمة المناخ، فيمكن لجيلنا أن يقول بفخر إننا قادرون على إعادة تحديد أولوياتنا عندما تقتضي الظروف ذلك.

يجدر بالأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، الذين هم أنفسهم أكبر منتجي الأسلحة في العالم، أن يساعدوا على إعادة توجيه تلك الأولويات وفقا للمادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي لمجلس الأمن عندئذ أن يغير اسمه أيضا، وأن يصبح مجلس الأمن الإنساني.

ويجب أن تتقارب مواردنا وأولوياتنا في تحقيق أكثر برامج التنمية البشرية طموحا وشمولا التي تم تصورها على الإطلاق، من قبيل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة. وهذه الأهداف أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى. إذ أنها توفر لنا نموذجا للتغلب على الأزمة وتُعِدُنا لأزمة أخرى في المستقبل. إن المجتمعات الأكثر إنصافا ومساواة، والأكثر استدامة، ستكون أكثر قدرة على التكيف مع جوانب الإجحاف التي كشف عنها هذه الجائحة الرهيبة وضخّمتها.

يجب علينا اليوم أن نعطي أولوية أقل للتسلح؛ وتكريس المزيد من الموارد للتنمية؛ والمزيد من الموارد لمكافحة هذا هذه الجائحة؛ وتكريس المزيد من الموارد لمواجهة تغير المناخ؛ والمزيد من الموارد

من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ لكي يصبح العالم أقل عسكرة وأقل موتا. ويمثل ذلك الأمن الإنساني الحقيقي لجميع الشعوب.

لم يعد من الممكن تأجيل إصلاح هيكلنا الخاص بالأمن الجماعي. ويجب أن تصبح الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين أكثر ديمقراطية وتمثيلا وخضوعا للمساءلة والشفافية.

إننا بحاجة إلى مجلس أمن يدرس الأسباب الجذرية للصراعات، وليس فقط النظر إلى أعراضها. إننا بحاجة إلى مجلس أمن إنساني يخلق حوافز لتحويل الموارد البشرية والاقتصادية في العالم نحو التنمية والسلام بدلا من تحويلها إلى صناعة الحرب. إننا بحاجة إلى مجلس أمن قادر على التغلب على انقساماته الداخلية العميقة لكي نعمل في وحدة، وبصوت واحد.

تؤيد كوستاريكا مدونة قواعد السلوك التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية فيما يتعلق بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية، أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، أو جرائم الحرب، وتؤيد انعقاد الجمعية العامة للنظر في المسألة كلما استخدم حق النقض في مجلس الأمن.

إن الإفلات من العقاب أمر غير مقبول. ويتطلب تجديد الالتزام بتعددية الأطراف لكفالة محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان على أفعالهم.

تؤكد كوستاريكا مجددا التزامها الثابت بالمبادئ والقيم المكرسة في نظام روما الأساسي، وتدعو إلى التصديق عليه عالميا، فضلا عن الحفاظ على سلامة المحكمة الجنائية الدولية واستقلالها. وبطبيعة الحال، يلزم إجراء تغييرات هامة في مواجهة أي جزاءات تُفرض من جانب واحد ضد مؤسسات المحكمة أو موظفيها، لأن هذه الأعمال تشكل إهانة لتعددية الأطراف.

إن تجديد الالتزام بتعددية الأطراف يقتضي احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بدون استثناء.

كذلك فإن النهج الانتقائي يضعف نظام الأمن الجماعي لدينا. وقد دفع هذا النهج الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تجاهل التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو التهديد بتجاهلها، بينما تطالب الدول الأخرى بالامتثال. أهيب بجميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على ذلك الصك التاريخي أن تفعل ذلك.

وفي هذا الصدد، تدعو كوستاريكا إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، بالاقتران مع إحلال السلام والاستقرار والأمن فيها. ولذلك، نحض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على احترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتنفيذها.

تدعو كوستاريكا إلى حل عادل للمسألة الفلسطينية، إذ يجب على الطرفين استئناف محادثات السلام من أجل ذلك الحل. نحن مقتنعون بأن الصراع لا يمكن حله إلا بإقامة دولتين، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتعايش جنبا إلى جنب في ظل الديمقراطية والعدالة والسلام. وعلاوة على ذلك، نرحب باتفاقات السلام الموقعة بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين.

في قارتنا الأمريكية، نود أن نسترعي الانتباه إلى الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا، الذي يؤثر على سكانها. ونؤكد من جديد أن الحالة يجب أن تتوقف. ونرى أيضا أنه لا بد من إيجاد حل سلمي سريع وديمقراطي، تحت رعاية الدول الأخرى في المنطقة، لمعالجة الحالة السياسية والإنسانية الخطيرة في فنزويلا وانتهاكات حقوق الإنسان التي يشهدها شعبها.

تتشاطر كوستاريكا الشواغل التي أعربت عنها المفوضة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ميشيل باشليه في تقريرها الأخير إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن الحالة في نيكاراغوا. ونحث بقوة حكومة هذا البلد الشقيق على أن تعالج بشكل بناء التوترات الداخلية والمشاكل الهيكلية لديها، وأن توجه أعمالها نحو رفاه مواطنيها. إن ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية هو السبيل الوحيد المفضي إلى السلام والإدماج والتنمية.

إن المأساة التي تعاني منها هايتي تتطلب عملا مشتركا. فهناك قوافل من الرجال والنساء والأطفال من أبناء هايتي تذرع الأميركتين بحثا عن ظروف معيشية أفضل، وقد حان الوقت للعمل معا للمساعدة على إيجاد حل لهذه الحالة الإنسانية الخطيرة.

تُرتكب انتهاكات كثيرة للقانون الدولي كل يوم من خلال التضليل والهجمات الإلكترونية والجرائم الإلكترونية والتدخل في العمليات الانتخابية.

وفي ذلك الصدد، ترحب كوستاريكا بقرارات الجمعية العامة التي تدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تلتفت إلى تقارير فريق الخبراء الحكوميين، التي تؤكد انطباق القانون الدولي القائم، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة برمته، على ذلك المجال الجديد. غير أن مهمة السعي إلى الحصول على ضمانات أكبر للأفراد والمؤسسات في هذه المسائل يجب أن تُطال المجتمع الدولي.

سيادة الرئيس

إذا كانت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) تشكل إنذاراً مبكراً للبشرية، فإن أزمة المناخ وعدم المساواة يمثلان أكبر تهديد للأمن البشري بالنسبة لجيلنا والجيل الذي يليه. ويجب أن نتمسك بتعقد مهامنا، بدلا من التنصل منها. إن صوت العقل والتعاطف والعلم والأخوة وقول الحقيقة، مهما كانت مُرة، يجب أن تنتصر على الخطاب التبسيطي أو خطاب الكراهية أو

الاستقطابي الذي يعوق، في سذاجته وسطحيته، التقدم المطلوب تحقيقه بالعمل، ويضعف الروح الإنسانية.

تشمل هذه المهام المعقدة ضمان تنفيذ أهم صك للتنمية المستدامة، أي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وخطة عمل أديس أبابا، والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وتتطلب تلك المهام الرفد المالي اللازم، وتدابير تخفيف عبء الديون، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتعاون الدولي لسد الفجوة بين الأهداف الإنمائية والإجراءات اللازم اتخاذها.

لا يمكننا أن نتكلم عن الاستدامة بدون القيام بالعمل اللازم للحماية الفعالة لمحيطاتنا والتنوع البيولوجي فيها. ولهذا السبب، تشارك كوستاريكا بنشاط في المفاوضات بشأن الاتفاق الجديد لحماية التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وفي المفاوضات المتعلقة بلوائح مدونة التعدين في إطار السلطة الدولية لقاع البحار. إننا نرفع صوتنا حتى لا ينظر إلى أي عقد يتعلق بالتعدين بأنه لا يمكن أن يوفر ضمان الحماية الفعالة للبيئة البحرية والحفاظ عليها.

بالاشتراك مع فرنسا، نروج أيضاً للتحالف الطموح الكبير لضمان حماية ٣٠ في المائة من أراضي العالم البرية والبحرية بحلول عام ٢٠٣٠، بوصف ذلك حلا لأزمة المناخ يرتكز على الطبيعة.

كل جائحة حلِّت بالبشرية طوال تاريخها حلّتَ وولّت. والسؤال هو: كيف سنعالج الجائحة التي حلِّت، وكيف سنخرج منها؟ سوف نتغلب على هذه الأزمة، ولكن كيف نتصور بدايتنا الجديدة؟ يجب أن نبني اقتصادات شاملة ومستدامة وخالية من الكربون وتحترم حقوق الإنسان.

تجدد كوستاريكا التزامها بتعددية الأطراف التي تركز على كرامة الناس، ولا سيما أشدهم ضعفا. ويجب أن تكون تعددية الأطراف لدينا مرنة وذات منحى عملي. نعتقد اعتقادا راسخا أن الأمن الدولي، والأمن القومي، والأمن البشري ليست مفاهيم منفصلة، بل تسير جنبا إلى جنب مع بعضها البعض. ويجب أن تشمل تعددية الأطراف لدينا أصحاب المشاريع التجارية الصغيرة وتتميز بالمرونة، وتشجع على اقتصادات شاملة للجميع ومستدامة، وخالية من الكربون.

في الوقت الذي نحتفل فيه بهذه الذكرى، تجدد كوستاريكا التزامها بالأمل الذي يُمَكننا من الاستمرار في مهمتنا، حتى في ظل أسوأ الظروف. ونأمل أن تفي الأمم المتحدة بالواجب الذي تعهدت به تجاه البشرية جمعاء وأن تسهم في تعزيز السلام، بل بالأفعال وليس بالأقوال.

لعل وعسى أن ينهي العالم هذا الفصل بنفس الكلمات التي قالها هذا الشاعر:

”لقد عدت إلى بلدي. وقد عاد ذلك الجزء مني، الذي كان بعيداً، ملبدا بغيوم عدم المعرفة، وعدم الإيمان. اليوم أرى أولئك الذين يملؤون الشوارع والساحات والمتنزهات، بملابسهم اليومية. أرى الذين يربطون أحذيتهم، في الصباح الباكر، كما لو كانوا مربوطين بثقل العالم؛ تجد فيهم كلهم، ضوءا ليس فقط ذلك الضوء الصادر عن سيارات الأجرة الحمر، أو صوت الصحيفة يقرع الباب كطلق ناري، أو وميض التذكرة التي تظهر على لوحة في القطار التي تحتسب الأجرة فقط للكيلومترات التي سافرتها في ذلك اليوم.

إني أرى ضوءا لزمن آخر.

إنه زمننا“.

أشكركم جزيل الشكر.

المرفق الخامس عشر

خطاب السيد غوتابايا راجاباكسا، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية

السيد الرئيس

السيد الأمين العام،

أصحاب الجلالة،

أصحاب المعالي،

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

أنعم الله عليكم بالعمر المديد!

في البداية، أهنئكم، سعادة السيد فولكان بوزكير، على انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونتمنى لكم النجاح ونؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم.

أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لسعادة البروفسور تيجاني محمد – باند، على إدارته الفعالة للجمعية العامة الأخيرة.

أعرب أيضا عن تقدير سري لانكا للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، على قيادته الديناميكية وجهوده التي لا تعرف الكلل في السعي إلى تحقيق أهداف الأمم المتحدة، حتى في ظل ظروف لم يسبق لها مثيل جراء هذا الوباء.

إن الجهد المبذول لعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة في شكل معدل، تماشيا مع القيود الحالية، إنما هو جهد جدير بالثناء.

أتقدم بأحر التعازي إلى جميع الذين فقدوا أحباءهم بسبب الجائحة، وأعرب عن تقديري العميق للعاملين في الخطوط الأمامية من مقدمي الخدمات الصحية العاملين في المجالات الحيوية، في سري لانكا، وفي العالم، على تفانيهم والتزامهم المجرد من الأنانية.

إن موضوع المناقشة العامة لهذا العام هو موضوع جاء في أوانه، وهو يكرر أهمية التضامن عبر الحدود الوطنية في تخفيف آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

نشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للصمود أمام هذا التحدي، بما في ذلك ”خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية العالمية لكوفيد-١٩“ وإنشاء صندوق الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد والتعافي منها

تؤيد سري لانكا العمل المكثف الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية، التي قامت بدور حاسم في تشكيل الاستجابة العالمية للجائحة. ويتعين على منظمة الصحة العالمية الآن أن تسعى إلى تيسير حصول الجميع على لقاح كوفيد-١٩، بعد تطويره، والذي ينبغي أن يُصنف بوصفه علاجا عاما أساسيا، وأن يكون بمقدور الجميع الحصول عليه.

إن حكومة سري لانكا، بوصفها بلدا فخورا بالتقاليد الديمقراطية العريقة، شهدت انتخابين حرين ونزيهين، انتخبت فيهما أنا رئيسا وكذلك انتُخبت حكومتي بأغلبية ساحقة.

ومن الجدير بالذكر أن الولايتين الساطعتين نتيجة ذينك الانتخابين الرئاسي والبرلماني على السواء قد مكنتا من تشكيل حكومة قوية مكرسة لبناء أمة مزدهرة.

وفي الوقت الذي كانت فيه حتى أقوى البلدان في العالم تواجه تحديات كبيرة في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، تمكنت سري لانكا من الصمود بنجاح أمام هذا التحدي.

وبفضل آلية منسقة جيدا ومتزامنة مع اتخاذ تدابير وقائية على المستوى الوطني، بمساعدة نظام رعاية صحية محلي قوي، تمكنا من احتواء انتشاره. ولا بد لي من أن أشكر أبناء شعب بلدي على ما قدموه من تعاون في هذه المهمة الضخمة.

ويعزى استمرار سري لانكا خلال هذه الكارثة إلى سلسلة التدابير الشاملة للجميع وغير التمييزية والكلية التي اتخذتها الحكومة، وأعطت من خلالها الأولوية لصحة وسلامة شعبها.

وتشمل هذه التدابير، تقديم الدعم المالي للأسر ذات الدخل المنخفض، وتلقي المعاشات التقاعدية، وذوي القدرات المغايرة، وذوي الدخل اليومي، والمزارعين، والفئات المحرومة، وتدبر إعادة السريلانكيين إلى وطنهم بطريقة منسقة.

كما استكشفت سري لانكا سبلاً للأعمال التجارية لاستحداث اتجاهات اقتصادية جديدة. وشمل ذلك استخدام التكنولوجيا الرقمية للربط بين المزارع والمورِّد والمستهلك؛ وتقديم المواد والخدمات الأساسية؛ وتوفير التعليم على الإنترنيت.

لقد كفلت هذه التدابير ”الحق في الحياة“ لجميع مواطني سري لانكا وجميع الرعايا الأجانب الذين وقعوا في شرك تلك الجائحة أثناء القيود المفروضة على السفر جواً، بغض النظر عن خلفيتهم العرقية أو الدينية أو الاجتماعية.

أثنت منظمة الصحة العالمية على الجهود الفعالة التي بذلتها سري لانكا في مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، حتى بوسائل متواضعة، وهي جهود فاقت جهود البلدان التي لديها موارد أكبر.

كانت سري لانكا من أوائل البلدان في جنوب آسيا التي فتحت المدارس لإعادة الأطفال إلى بر الأمان، كما أشادت اليونيسيف بذلك. وقد اعتبر المجلس العالمي للسفر والسياحة مؤخرا أن سري لانكا وجهة آمنة للسواح.

تلاحظ سري لانكا بقلق بالغ أن البلدان النامية تواجه أزمة اقتصادية وأزمة ديون لم يسبق لها مثيل بسبب هذه الجائحة، وأنه يجب الاعتراف على النحو الواجب بضرورة تخفيف عبء الديون وتقديم التحفيز المالي لهذه البلدان.

سري لانكا ملتزمة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

وعلاوة على ذلك، نحن، بوصفنا بلدا، جادون للغاية في حماية بيئتنا. ومع التنوع البيولوجي الذي ننفرد به، لا نضمن فقط ألا يتم الحفاظ على أصولنا البيئية على النحو الواجب، بل أيضاً القيام بذلك على نحو حصيف. وتتخذ حكومتي جميع التدابير لتحقيق التوازن الصحيح بين الحفاظ على البيئة والمضي قدماً بالتنمية.

تم بعناية تدبر أمر الكارثة الأخيرة التي تعرضت لها ناقلة نفط في بحارنا لضمان عدم تعرض مواردنا البحرية للخطر بأي حال من الأحوال. وبوصفنا بلدا صغيرا محدود الموارد للتعامل مع كوارث بهذا الحجم، تمكنا بفضل مساعدة البلدان المجاورة، من تقليص الأضرار التي تسببت بها ناقلة النفط للموئل البحري.

ترحب سري لانكا بمبادرة رئيس الجمعية العامة للدورة الرابعة والسبعين لإطلاق التحالف من أجل القضاء على الفقر، الذي سيحشد العمل بشأن هذه المسألة.

استنادا إلى رؤية بيان السياسات الذي صدر عني بعنوان ”آفاق الرخاء والعظمة“، أُنشئت فرقة عمل رئاسية مسؤولة عن الإنعاش الاقتصادي والقضاء على الفقر من أجل إنشاء اقتصاد إنتاجي. وتركز فرقة العمل على إنشاء هيكل اقتصادي فريد يستند إلى مبادرات جديدة.

هذا يكمل تاريخ بلدي الطويل والثابت في وقاية مجتمعنا من الفقر المدقع. وتتخذ حكومتنا مبادرة جريئة وخلاقة للحد من الفقر في البلد بوضع نصب أعينها الأسر الفقيرة وتوفير عمل بأجر لكل فرد من هذه الأسر من شأنه أن يساعد الأسرة على الخروج من الفقر والتطلع بأمل إلى المستقبل.

نحن مقتنعون بأن التعليم أداة هامة للخروج من براثن الفقر.

تجري في سري لانكا إعادة هيكلة نظام التعليم الوطني وفقا لموضوع ”تكافؤ فرص التعليم لكل طفل“ المتوخى في إطار السياسة الوطنية. ويجري تحديث العديد من المدارس الريفية وتحديث مدارس أخرى لتزويد الأطفال بالمعارف والمهارات التي تساعدهم على المساهمة في تنمية البلد.

لقد أسهمت بنجاح في التعلم المنزلي الرسمي المجاني خلال الجائحة ”بوابة التعليم إلكتروني“، لأطفال المدارس، بدعم من جميع مشغلي الاتصالات.

أُنشئت مؤخرا وزارات حكومية، تغطي جميع مجالات التعليم للنساء والأطفال والشباب في البلد، مع التركيز على التعليم والتدريب المهنيين والتقنيين.

ما برحت سري لانكا ملتزمة التزاما عميقا بمعالجة المسائل الاجتماعية الاقتصادية المتصلة بالمخدرات. ثمة حاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز الوقاية من تعاطي المخدرات في صفوف الأطفال والشباب، وضمان خلو الأوساط التعليمية من أي عقاقير ضارة تسبب الإدمان.

وتشعر سري لانكا بقلق بالغ إزاء تزايد تطور الجماعات الإجرامية عبر الوطنية التي تعمل في مجال تصنيع المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

وبغية معالجة هذه المسألة، تم تعيين فرقة عمل رئاسية للقضاء على خطر المخدرات، وتهيئة بلد أكثر أمنا وآمالنا. وقد حققت هذه الفرقة منذ إنشائها نتائج جديرة بالثناء.

إن سري لانكا، التي شهدت نزعة انفصالية وإرهابية لما يقرب من ثلاثة عقود، تدين بأشد العبارات الممكنة جميع الأعمال الإرهابية، المحلية منها والدولية.

على الرغم من استئصالها من الأراضي السريلانكية، لا تزال الشبكة الدولية لهذه الجماعة الإرهابية قائمة، تدفع بأيديولوجيتها القاسية وتؤثر على عواصم معينة لنشر أكاذيبها ودعايتها التي لا أساس لها من الصحة.

ويحدونا الأمل في ألا تتسامح أي دولة مع أنشطة هذه الشبكة الدولية التي تواصل اعتناق ونشر أيديولوجية العنف تحت مختلف المظاهر والأقنعة.

يجب على المجتمع العالمي أن يتضامن مع سري لانكا، على الرغم من الضغط السياسي الداخلي الضيق، لمكافحة الإرهاب. وهذه الأيديولوجية التي أدخلت التفجيرات الانتحارية إلى العالم أرست سوابق لأعمال التطرف العنيف في جميع أنحاء العالم. ويتجلى ذلك في حملة التجنيد المتزايدة لدى الجماعات المتطرفة.

ويأمل شعبي من المجتمع العالمي عدم تجاهل أو إعادة كتابة الماضي العنيف لهذه المنظمة الإرهابية وعدم السماح بنشر دعاية الجماعة، التي كانت تهدف إلى تلقين جيل آخر من الشباب والعمل على تطرفه.

إن سري لانكا، بوصفها أمة شهدت مرارة الحرب، فإنها ملتزمة بتعزيز السلام في جميع أنحاء العالم. وما زلنا ملتزمين التزاما كاملا بحفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة.

ونفخر إذ أن لدينا ارتباطا طويلا مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث خدم أكثر من ٢٠ ٠٠٠ فرد من حفظة السلام السريلانكيين في بعثات الأمم المتحدة للسلام في جميع أنحاء العالم. وتقدم هذه القوات خدمات بالغة الأهمية للمجتمعات المتضررة من النزاع في أكثر المناطق صعوبة وخطورة.

وبوصفنا دولة، نحرص على الإسهام في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في صون السلم والأمن العالميين.

إن بلوغ الأمم المتحدة عامها الخامس والسبعين، يمثل فرصة عظيمة للتقييم الذاتي للنهج، والنجاح في صون السلم والأمن الدوليين والتنمية.

ويتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تكفل الإنصاف والشمولية والشفافية، مع زيادة استجابتها للبيئة العالمية المتغيرة باستمرار.

لضمان استدامة ومصداقية المنظمة، لا بد من وقف الشعوذة السياسية ضد الدول الأعضاء، وهي عملية ذات دوافع مشكوك فيها.

إن حكومات الدول المنتخبة ديمقراطيا تفهم نبض شعوبها واحتياجاتها على أفضل نحو. وتقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية مساعدة ودعم عمليات هذه الحكومات المنتخبة من أجل التوصل إلى حلول مستدامة لاحتياجات شعوبها.

وسري لانكا ملتزمة باتباع سياسة خارجية محايدة لا صلة لها بأي بلد بعينه أو كتلة ذات قوة معينة.

بوصفها بلدا يحتل موقعا استراتيجيا في المحيط الهندي، تتمثل أولويتنا في كفالة الإبقاء على المحيط الهندي منطقة سلام لا يمكن لأي بلد أن يكتسب فيها ميزة على أي بلد آخر.

وعلاوة على ذلك، فإن المحيط الهندي له العديد من الممرات البحرية الدولية التي تتسم بأهمية اقتصادية بالنسبة لعدد كبير من الدول، ولذلك ينبغي أن تظل تلك الممرات متاحة للتجارة العالمية.

من الناحية الجغرافية السياسية أيضا يحظى المحيط الهندي ببؤرة تركيز العالم بأسره. وفي ضوء هذه الحالة، ينبغي للبلدان والدول القوية أن تقدم دعمها ومساعدتها للحفاظ على حياد المحيط الهندي وحماية موارده البحرية القيمة.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد أهمية ميثاق الأمم المتحدة الذي يجسد حماية سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

شكرا لكم.

المرفق السادس عشر

خطاب السيد جوكو ويدودو، رئيس جمهورية إندونيسيا

سعادة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

معالي الأمين العام للأمم المتحدة،

الموقرون قادة البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة،

يصادف هذا العام. الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

منذ ٧٥ سنة ولدت الأمم المتحدة كي لا تحدث مرة أخرى حرب كبيرة، مثل الحرب العالمية الثانية.

منذ ٧٥ سنة تأسست أيضا الأمم المتحدة لتهيئة عالم أكثر سلاما واستقرارا وازدهارا.

لأن الحرب لن تفيد أحداً

لا جدوى من الاحتفال بالنصر بين الأنقاض.

ولا جدوى من أن تصبح أكبر قوة اقتصادية في خضم عالم يغرق.

سيادة الرئيس

في هذه الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة يجب أن نسأل أنفسنا هل نجحنا في إيجاد العالم الذي كنا نحلم به؟

أعتقد أن كل واحد منا سيكون لديه نفس الجواب، أي لم يتحقق ذلك العالم بعد. ولا تزال الصراعات تحدث في جميع أنحاء العالم.

وما زال الكثير من الناس يعانون من الفقر، بل من الجوع.

في معظم الأحيان يتم إهمال مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بما في ذلك احترام السيادة والسلامة الإقليمية.

كلنا نشعر بالقلق إزاء هذا الوضع

ويزداد قلقنا بدرجة كبيرة في خضم جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

في الوقت الذي يجب علينا فيه أن نتحد فيه ونعمل يدا واحدة للتصدي للجائحة، فإن ما نراه، بدلا من ذلك، انقسامات عميقة وتناحرات متزايدة.

في حين أنه يجب علينا حقا أن نتحد وأن نشجع دائما نهجا يكسب فيه الجميع في بناء علاقات بين الدول تعود بالمنفعة المتبادلة.

كلنا نفهم أن الآثار السلبية للجائحة هائلة على الصحة والاقتصاد الاجتماعي.

ندرك أيضا أن الفيروس لا يعرف حدوداً عبر الدول.

ما من أحد في مأمن حتى يكون الجميع في مأمن.

إذا استمر الانقسام والمنافسات، فإني عندها أشعر بقلق مؤداه أن ركائز الاستقرار والسلام المستدام سو تنهار، أو حتى تتدمر.

إن تحقيق عالم يسوده السلام والاستقرار والازدهار أصبح أكثر صعوبة.

أصحاب السعادة

تحتفل إندونيسيا هذا العام أيضا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاستقلالها.

ما انفك التزام إندونيسيا يتمثل في مواصلة الإسهام في السلام العالمي، كما ينص على ذلك دستورنا.

وستواصل إندونيسيا القيام بدور باني الجسور كجزء من الحل.

يجري باستمرار التمسك بهذا الالتزام بما في ذلك طوال عضوية إندونيسيا في مجلس الأمن الدولي.

وستواصل إندونيسيا تعزيز روح التعاون التي توفر المنافع المتبادلة لجميع الأطراف، ولا تترك أي بلد خلف الركب.

فلا ينبغي أن تُترك أي دولة خلف الركب.

إن احترام المساواة كما أكد عليه الأب المؤسس لإندونيسيا سوكارنو بونغ كارنو خلال المؤتمر الأسيوي الأفريقي الذي انعقد في باندونغ عام ١٩٥٥ وتمخض عن مبادئ باندونج.

لا تزال حتى الآن. مبادئ باندونغ مهمة، بما في ذلك في التسوية السلمية للنزاعات وتعزيز التعاون، واحترام القانون الدولي.

فلسطين البلد الوحيد الذي حضر مؤتمر باندونغ ولكنه حتّى الآن لم يتمتع باستقلاله.

ما برحت إندونيسيا تدعم فلسطين في الحصول على حقوقها.

وفي منطقتنا، إلى جانب البلدان الأخرى الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تواصل إندونيسيا الحفاظ على جنوب شرق آسيا، بوصفها منطقة سلمية ومستقرة ومزدهرة.

إن الرابطة في الذكرى الثالثة والخمسين لتأسيسها، في ٨ آب/أغسطس ٢٠٢٠، أكدت من جديد التزامها بمواصلة الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة.

نفس روح التعاون والسلام طرحتها إندونيسيا على منطقة أوسع، أي منطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ من منظور رابطة أمم جنوب شرق آسيا المستقبلي بشأن المحيطين الهندي والهادئ.

إزاء هذا الوضع العالمي الراهن، اسمحوا لي أن أنقل بعض الأفكار.

أولا، يجب على الأمم المتحدة أن تواصل تحسين نفسها من خلال الإصلاحات، والتنشيط والكفاءة.

وعلى الأمم المتحدة أن تثبت أن التعددية فعّالة، خصوصاً في وقت الأزمة.

يجب أن تكون الأمم المتحدة أكثر استجابة وفعالية في مواجهة التحديات العالمية.

إننا جميعا نتحمل مسؤولية تعضيد الأمم المتحدة.

لكي تظل الأمم المتحدة منظمة مهمة وتقدم إسهاماتها، وتماشيا مع تحديات الزمن.

فالأمم المتحدة ليست مجرد مبنى في مدينة نيويورك، بل إنها تمثل التزاماً مثالياً ومشتركاً لجميع الدول من أجل تحقيق السلام والازدهار العالمي لأجيالنا المقبلة.

تؤمن إندونيسيا إيمانا راسخا بالأمم المتحدة وتعددية الأطراف.

إذ أن تعددية الأطراف الطريقة الوحيدة التي يمكن بها كفالة المساواة. ثانياً، لا بد من تعزيز القيادة العالمية الجماعية.

كلنا ندرك. عندما يتعلق الأمر بالعلاقات بين الدول، أي العلاقات الدولية، يقوم كل بلد دائما بحماية مصالحه الوطنية.

ومع ذلك، يجب علينا ألا ننسى أنه تقع علينا جميعاً مسؤولية المساهمة. وأن نظل جزءا من الحل، من أجل إحلال السلام والاستقرار والازدهار في العالم.

وهنا يتعين على الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً في تعزيز القيادة العالمية الجماعية.

العالم بحاجة إلى روح التعاون وإلى قيادة عالمية أقوى لإيجاد عالم أفضل.

ثالثاً، يجب تعزيز التعاون في التصدي في إطار التعاون الدولي في مجال مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، من حيث الجوانب الصحية وكذلك الآثار الاجتماعية الاقتصادية الناجمة عنها.

إن اللقاح سيحدث تغييرا في قواعد اللعبة في الحرب ضد الجائحة.

يجب أن نعمل معاً لكي نضمن بأن تتوفر لجميع البلدان إمكانية متساوية في الحصول على لقاح آمن بأسعار معقولة

ينبغي في الأجل الطويل زيادة تحسين إدارة نظام صحي عالمي يتسم بالمرونة.

إن مرونة النظام الصحي العالمي الذي يرتكز نظام صحي وطني مرن هو الذي سوف يحدد مستقبل عالمنا.

من المنظور الاقتصادي فإن إعادة تعزيز الأنشطة الاقتصادية تحتاج تدريجيا إلى البدء بمعالجة حدود سلسلة التوريد العالمية لدينا اليوم.

لا بد لعملية تنشيط الاقتصاد من أن تعطي أولوية لصحة جميع مواطني العالم.

فوجود عالم صحي يعني عالما منتجا. وتحقيق هذا العالم يجب أن يكون أولوية بالنسبة لنا.

كل هذه لن تتحقق إلا إذا واصلنا جميعا العمل معاً، أجل العمل معا، وأجل العمل معا.

فلنعمل على ترسيخ التزامنا وننفذ التزامنا باستمرار عن طريق العمل يدا واحدة.

هذا كل ما لدي قوله.

أشكركم.

المرفق السابع عشر

خطاب السيد مارتين فيسكارا كورنيخو، رئيس جمهورية بيرو

[الأصل: بالإسبانية]

رئيس الجمعية العامة،

الأمين العام،

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

أولا وقبل كل شيء، سيدي الرئيس، نتمنى لكم كل النجاح في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. ويمكنكم التعويل على دعم بيرو الثابت للجمعية العامة في أداء مهامكم في هذا الدور القيادي النبيل.

في هذه الأوقات العصيبة التي تواجهها البشرية، أود باسم حكومة وشعب بيرو، أن أعرب عن تضامننا وتعاطفنا المطلقين مع الناس الذين فقدوا، أحباء وأقارب وأصدقاء وزملاء عمل لهم، بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وأيضا الجهات الفاعلة الواقفة على الخطوط الأمامية، أعني بذلك الأطباء والممرضات وأفراد الشرطة والأفراد العسكريين، الذين ضحوا بكل شيء، بما في ذلك حياتهم. كما أشيد بالذين يواصلون، بعيدا عن أسرهم، كفاحهم كل يوم لإنقاذ الأرواح البشرية، معرضين حياتهم للخطر. ونؤكد من جديد التزامنا بمواصلة الجهود المشتركة التي لا تعرف الكلل في مكافحة هذه الأزمة الصحية غير المسبوقة.

إن شدة الجائحة وحجمها والطبيعة القاسية للعدوى وغير المعروفة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، لن تجعل أي شخص آمناً حتى نكون جميعاً آمنين. ولذلك، أشجع الجميع على الانضمام إلى الكفاح بطريقة متضافرة وفعالة من خلال التسليم بأن اللقاح والعلاج ضد هذا الفيروس من المنافع العامة العالمية، وضمان الحصول في الوقت المناسب على الأدوية والمعدات اللازمة للتصدي لتلك الجائحة.

لذلك، من المُلح التوصل إلى اتفاقات عالمية بشأن تلك الأهداف الأساسية. ذلك من شأنه أن يعزز أساس النظام المتعدد الأطراف ويكفل الوفاء بالالتزام الذي تعهدنا به في عام ٢٠١٥ بألا نترك أحدا خلف الركب

سيادة الرئيس

قبل عامين ونصف توليت رئاسة بيرو وفقا للدستور بعد أن قدم سلفي استقالته أمام كونغرس الجمهورية.

منذ ذلك الحين، ما برح شعب بيرو وحكومته يواجهان أزمات مختلفة. لقد تعين علينا أن نكافح الفساد المنظم لحماية الحكم الديمقراطي، والآن نكافح جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، غير المتوقعة والمدمرة.

وفي معالجة هذه المسألة، استندت ردودنا إلى مبادئ دستورية تراعي الاحترام الصارم للقانون والحقوق الأساسية، مع مراعاة شعور الشعب بإلحاحية الأمر وتصميمه.

لقد حاربنا آفة الفساد بشكل مكثف بطرح طائفة من الإصلاحات الوطنية الرامية إلى تحويل المؤسسات التي تحتاج إلى إصلاحات. ومن أجل دعم ذلك الجهد، ونظرا للطبيعة عبر الوطنية لبلاء الفساد، اعتمدنا بحزم في مؤتمر قمة الأمريكيتين لعام ٢٠١٨، بالاشتراك مع رؤساء دول وحكومات البلدان الواقعة في نصف الكرة الأرضية، الإعلان المعنون ”التزام ليما: الحكم الديمقراطي من أجل مكافحة الفساد“ لتوسيع نطاق التزاماتنا وتعزيز التعاون في قارتنا.

وبالمثل، قمنا مع كولومبيا وبلدان صديقة أخرى بالترويج لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة لمكافحة الفساد في حزيران/يونيه ٢٠٢١. وندعو إلى اعتماد إعلان سياسي واضح وعملي المنحى في تلك الدورة، من شأنه أن يزيد من فعالية التعاون والمساعدة القضائيين الدوليين، وخاصة فيما يتعلق بالفساد الذي ينطوي على أصول كبيرة، مما سيشجع، في جملة تدابير، على تجريم الفساد في القطاع الخاص وفيما بين الكيانات القانونية.

يمكن التغلب على أي أزمة حكم خطيرة في الإطار الدستوري بحل البرلمان والدعوة إلى إجراء انتخابات في غضون الفترات الزمنية التي يحددها القانون حتى يتمكن المواطنون من تحديد تمثيلهم في الكونغرس بطريقة ديمقراطية وشفافة. تم الحفاظ على الديمقراطية والفصل بين السلطات وتعزيزهما من خلال هذه الآلية في بلدي

انطلاقا من روح ذات الالتزام بالقانون، طُلب إجراء انتخابات عامة وطنية في نيسان/أبريل ٢٠٢١. ولذلك سأكمل ولايتي في الإطار الزمني الذي ينص عليه الدستور، وسأسلم مكتبي إلى خلفي في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٢١، وهو التاريخ الذي ستحتفل فيه بيرو بالذكرى المئوية الثانية لاستقلالها.

أدت الدروس المستفادة من هذه الأزمة بحكومتي إلى الالتزام بالحوار في إطار ميثاق بيرو، وهو حيز ديمقراطي للتفكير في إطار منتدى الاتفاق الوطني، بغية التوصل إلى توافق في الآراء بين الأطراف السياسية الفاعلة والمواطنين حول خمس مسائل محددة من شأنها أن تعزز تحديد برنامج الحكم نظرا لحلول الذكرى المئوية الثانية للحياة الجمهورية، وتلك المسائل هي: إنشاء نظام صحي موحد؛ وضمان المساواة في التعليم؛ وتعزيز النمو الاقتصادي؛ وإصلاح نظم إقامة العدل؛ ومكافحة الفقر، والفقر المدقع.

إن حكومتي، إدراكا منها للثغرات الاجتماعية التاريخية ومواطن الضعف في نظام الرعاية الصحية، كانت من أوائل الحكومات في المنطقة التي اتخذت تدابير قوية لاحتواء انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وقد أنقذت آلاف الأرواح على الرغم من ارتفاع معدلات الوفيات والعدوى، مع السماح في الوقت ذاته بعكس مسار عقود من القصور فيما يتعلق بالبنية التحتية والاستثمار في الصحة العامة. وقد كافحنا من أجل احتواء المرض، وفي الوقت نفسه، عززنا قدرتنا على الاستجابة.

بعد ستة أشهر من بدء الكفاح، بدأ عدد الأشخاص الذين أصيبوا بمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في الانخفاض في بيرو، ونحن ملتزمون التزاماً راسخاً بمواصلة العمل حتى النهاية.

على الرغم من قوة بيرو في الاقتصاد الكلي، فقد عمّقت الجائحة من عدم المساواة وكشفت عن مواطن ضعف هيكلية ناجمة عن التعطيل. ولذلك، نعمل على تنفيذ أكبر خطة للاحتواء والانتعاش الاقتصاديين في تاريخ جمهوريتنا، فضلا عن واحدة من أكبر الخطط في المنطقة، مع استثمارات تعادل ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

وتشمل الخطة السندات، والإعانات والسيولة، وتدابير الإعفاء الضريبي لدعم الإنفاق الأسري، فضلا عن حماية العمالة وسلسلة المدفوعات، مما يعود بالنفع على ٨,٥ ملايين أسرة وأكثر من ٠٠٠ ٠٠٠ ٧ من الأعمال التجارية، ٩٨ في المائة منها مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم.

كذلك اتخذنا تدابير للإنفاق العام لاستحداث فرص عمل لاستحداث واستعادة مليون وظيفة. وبالإضافة إلى ذلك، نعمل على التوسع في مشاريع البنية الأساسية المختلفة من خلال التعاقد بين الحكومات.

كانت تلك التدابير حاسمة في التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وستدعم تحقيق انتعاش سريع وآمن، حيث يُقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٠ في المائة في عام ٢٠٢١ والعودة إلى مستويات ما قبل الجائحة في عام ٢٠٢٢.

السيد الرئيس

عند معالجة هذه الأزمة المتعددة الأبعاد، تظل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خارطة الطريق التي توجه قراراتنا في التغلب على التحديات التي تزيدها الجائحة تعقيدا. وهذا هو الحال فيما يتعلق بزيادة مستويات الفقر.

تُبقي بيرو على التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما جاء في الاستعراض الوطني الطوعي الثاني الذي قدم هنا في تموز/يوليه، وأبلغنا فيه عن التقدم المحرز والصعوبات التي نواجهها في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، تشكل أكبر تحدٍ عالمي تواجهه البشرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وأنا مقتنع بأنه يجب علينا تعزيز تعددية الأطراف من خلال الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، استنادا إلى الدروس المستفادة. وسيفيد ذلك الإدارة الصحية على الصعيد العالمي والتعاون الدولي لجعل التغطية الصحية الشاملة واقع ملموس، وبوصفها هدفا من أهداف التنمية المستدامة.

تماشيا مع هذا الالتزام، تدعم بيرو مبادرة المرفق العالمي للحصول على لقاح مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، ومجلس تيسير تسريع أدوات (كوفيد-١٩)، والتحالف من أجل اللقاحات، والتحالف من أجل ابتكارات التأهب للأوبئة. ونشجع المنافسة في مجالات اكتشاف اللقاحات والعلاج، التي سيشارك فيها الباحثون، والأكاديميون، والحكومات، وشركات صناعة الأدوية، والمحسنون والمتطوعون، لتحقيق نتائج تعود علينا بالنفع الجماعي وبوصفها منفعة عامة عالمية تخدم البشرية جمعاء.

بما أن بيرو ملتزمة بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فإنها ستواصل بذل جهود دبلوماسية إقليمية مع أصحاب المصلحة الآخرين لدعم استعادة الديمقراطية وسيادة القانون في فنزويلا سلميا، كخطوة أولى للتغلب على الأزمة المتعددة الأبعاد التي تؤثر على البلد. ويمكن للأمم المتحدة، من خلال آلياتها السياسية، أن تقدم دعمها الإنساني القيم للغاية للمساهمة في إيجاد حل سياسي للأزمة الإقليمية قبل أن تصبح مسألة مزمنة، لا يريد أحد أن يراها هكذا، ولا سيما الشعب الفنزويلي الذي يعاني من الأزمة.

سيادة الرئيس

إن بيرو معرضة بشكل خاص لسلبيات تغير المناخ. ولهذا السبب اعتمدت حكومتي القانون الإطاري بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٨ وهي ملتزمة بالتنفيذ الوطني لاتفاق باريس، الذي وضع خرائط طريق لاتخاذ ٩١ تدبيرا من تدابير التكيف و ٦٢ تدبيرا للتخفيف من آثار تغير المناخ.

إن الحفاظ على منطقة الأمازون واستخدامها المستدام أولوية أخرى لبلدي، بما في ذلك تعزيز قدرتها على الصمود والتكيف في معالجة تغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي الواسع في البلد.

وبناء على ذلك، قمنا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ بالترويج للقمة الرئاسية التي تم فيها التوقيع على ميثاق ليتسيا، قبل بضعة أسابيع، واعتمدنا مع قادة منطقة الأمازون، خطة العمل الإقليمية، بالاقتران مع رؤية متكاملة لمكافحة إزالة الغابات والأنشطة غير القانونية فيها، وتعزيز القدرات، وإشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في تنميتها.

إن بيرو، بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، ملتزمة التزاما ثابتا بصون السلام والأمن الدوليين، وهو التزام وجه مؤخرا عضويتها البناءة في مجلس الأمن للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠١٩. وبناء على ذلك، نؤيد مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام ودعوته إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

إن التزامنا بنزع أسلحة الدمار الشامل العام والكامل قوية بنفس القدر. ونحن جزء من نظام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعضو في النظم الدولية الرئيسية المعنية بتحديد الأسلحة التقليدية، وعدم الانتشار النووي. ونحن بصدد التصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، لأننا مقتنعون بأن حظر الأسلحة النووية والتجارب النووية لا يزال واجبا أخلاقيا بالنسبة للكوكب وللبشرية.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة بتذكر السفير خافيير بيريز دي كوييار، ابن بيرو اللامع، الذي رحل عنا في آذار/مارس. ونشعر بالفخر لأنه رفع شعار الدبلوماسية الدولية هذا، حيث عمل أمينا عاما للمنظمة لولايتين متتاليتين اتسما بذوبان بناء في القطبية الثنائية وحل العديد من النزاعات.

ونتذكر نداءاته التي وجهها إلينا للوفاء بالتزاماتنا على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والعمل جماعيا من أجل حل خلافاتنا. وسيظل حجة في مجال إحلال السلام، وهذا عنوان مذكراته عن قيادته في مجلس النواب، وهي مصدر إلهام للجميع في ميادين تعزيز السلام، والتنمية المستدامة، وحماية البيئة، وحماية حقوق الإنسان، والنظام الدولي القائم على القواعد.

إن تعزيز تعددية الأطراف الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، كما اتفقنا على ذلك في خطة عام ٢٠٣٠ الرامية إلى توفير عالم أفضل للأجيال المقبلة وللجميع سيكون بالتأكيد أفضل تكريم بوسعنا منحه إليه.

أشكركم جزيل الشكر.

المرفق الثامن عشر

خطاب السيد فيليكس أنطوان تشيلومبو تشيسيكيدي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية

[الأصل: بالفرنسية]

أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الذين سبقوني في تهنئتكم على انتخابكم رئيسا للدورة العادية الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وبينما أؤكد لكم دعم بلدي، أعرب لكم ولمكتبكم عن أطيب تمنياتي لكم بالنجاح في إنجاز ولايتكم.

أود أيضا أن أحيي العمل الرائع الذي أنجزه سلفكم السفير تيجاني محمد – باند، الذي استطاع، رغم البيئة الصعبة التي عمل في ظلها أن يُنجز بمهارة دراسة الملفات على الرغم من تعقدها وتنوعها.

أود أيضا أن أكرر تأكيد ثقة بلدي بالعمل والجهود التي بذلها الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، منذ توليه قيادة منظمتنا.

سيادة الرئيس،

إننا نعقد هذه الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة في سياق استثنائي وصعب بصفة خاصة، سياق يتسم بمرض الفيروس التاجي، وهي جائحة ألحقت خسائر لا تحصى في الأرواح البشرية، وعطّلت اقتصاداتنا وأعاقت جهودنا في ت الحد من الفقر، وصون السلم والأمن الدوليين، وضمان العدالة وحقوق الإنسان، وتعزيز التقدم الاجتماعي، مع حماية البيئة في الوقت نفسه.

وفي مواجهة هذا التهديد العالمي، أظهر كل بلد قدرة قوية على الصمود ووجد في ذاته أكثر الطرق ابتكاراً لزيادة الوعي وحماية سكانه، بالتعاون مع بقية العا لم، أي باستخلاص العبر من تجارب الآخرين أو بتقاسم التقدم المحرز في بلدانهم فيما يتعلق بهذا المرض.

وما أن اكتُشفت أول حالة من مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، في كينشاسا في ١٠ آذار/مارس ٢٠٢٠، اتخذت حكومتي على الفور تدابير سريعة وحاسمة لاحتواء انتشار الفيروس. ونظراً لشدة تلك الجائحة، وطبيعتها الفتاكة، وسرعة انتقال العدوى، أعلنت حالة الطوارئ الصحية في جميع الأراضي الوطنية بعد أن أنشأت فرقة عمل رئاسية ووحدة استجابة متعددة القطاعات لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وهكذا استفدنا من إنجازاتنا ونجحنا في تدبر أمر وباء الإيبولا لتحسين قدراتنا على الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) المتداخل.

في هذه الدينامية، أنشأت الحكومة لجنة متعددة القطاعات وأمانة تقنية وضعت خطة هيكلية للاستجابة لمقتضيات جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وبغية مواجهة التحديات المتنوعة والمعقدة التي أثارها الوباء في قطاعات الصحة والاقتصاد والأمن، أصدرت تعليماتي إلى فرقة العمل التابعة لي وإلى الحكومة للعمل معا بشكل وثيق لتنسيق وضع برنامج طوارئ متعدد القطاعات للتخفيف من آثار الجائحة، وهو برنامج أطلقته شخصيا في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني للمساعدة التي قدمها شركاؤنا لبلدي في هذا الوقت العصيب بشكل خاص، ودعمهم مجددا للجهود والتدابير المنسقة التي اتخذتها حكومتي حتى الآن لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وما بعدها. وهكذا استطاع بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن يخفض معدل حالات الوفاة الناجمة عن الجائحة من ١٠ في المائة في الأيام الأولى، إلى أقل من ٢,٥ في المائة حاليا.

لقد نجح التنسيق المتماسك المتعدد الأطراف الذي وفرته الأمم المتحدة بصفة عامة، ومنظمة الصحة العالمية بصفة خاصة في كفالة التضامن الدولي الحقيقي والفعَّال، وقد مكِّن من تشجيع المزيد من التفاعل مع شركائنا الإنمائيين والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية بغية تعبئة الموارد اللازمة لمكافحة الجائحة ومساعدة البلدان النامية على تعزيز نُظمها الصحية الوطنية.

لقد أظهرت لنا الجائحة أن هناك كوكبا واحدا فقط وصحة واحدة، وأن نوباتنا مترابطة.

بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ترى أنه بغية مساعدة البلدان النامية على الخروج بفعالية من الأزمة وضمان مرحلة أفضل بعد جائحة مرض فيروس (كوفيد-١٩)، ينبغي أن تشمل جهود المجتمع الدولي إلغاء عبء ديونها وتخفيضات أخرى في ديونها، لتمكينها من تحقيق عملية إعادة بناء أفضل. ونرحب بالجهود والتدابير التي اتخذتها مجموعة العشرين والمؤسسات المالية الدولية في تأجيل المواعيد النهائية لسداد الديون، ونحضها على اتخاذ قرارات أخرى بهدف إلغائها بالكامل. كما ينبغي لبلدان المجموعة ألا تتطلب بعض الإصلاحات في السياسة الاقتصادية مثل تدابير التقشف.

أناشد أيضا المجتمع الدولي أن يعزز التضامن الدولي، والجهود المشتركة، والتعاون والشراكة المتعددة الأطراف مع جميع البلدان النامية، بما في ذلك في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية، لمكافحة الأمراض وكبحها، وهي عدونا المشترك، وإظهار قدرتنا على العمل معا في تضامن.

لذلك أدرك الدور الرائد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذه الجهود، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية.

هذا هو الدرس الرئيسي الذي تلقناه بشكل مأساوي من جائحة مرض فيروس (كوفيد-١٩)، إنها حقاً عقيدة إيمان لصالح تعددية الأطراف فيما يتعلق بمستوى التعاون الدولي في مكافحة هذه الجائحة.

سيادة الرئيس،

يشكل تغير المناخ تهديدا للبشر ولحقوقهم الأساسية، ولا سيما السكان الضعفاء. إن آثار الاحترار العالمي والاضطرابات المناخية المصاحبة له تزداد حدة في جميع أنحاء العالم. إنها آثار خطيرة ومتسارعة.

في مواجهة هذه التهديدات جراء تغير المناخ والتدهور البيئي، فإن ما نقوم به من عمل لصالح المناخ والاقتصاد الأخضر أساس مستقبلنا وتنميتنا، وهذا ليس ضرورة فحسب، بل إنه التزام عاجل إذا أردنا أن نرى مستقبلا سلميا ومستداما.

قطعت جمهورية الكونغو الديمقراطية، من جانبها، تعهدات ملزمة بتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتخفيف آثار تغير المناخ. ونحن مصممون على بذل كل ما في وسعنا لتحقيق تنفيذ التزاماتنا لصالح المناخ وذلك بالحفاظ على غاباتنا.

وفاء لوعدي والالتزام الذي قطعته في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، أُنشئت في جمهورية الكونغو الديمقراطية ”حدائق المدارس: غرس مليار شجرة بحلول عام ٢٠٢٣“. وسيبدأ هذا البرنامج، الذي اعتمدته حكومتي، أنشطته في الربع الأخير من هذا العام ٢٠٢٠. ويهدف البرنامج إلى تحقيق مشروع مجتمعي ومدني بيئي رئيسي للإصلاح الإيكولوجي مع فوائد اجتماعية واقتصادية كبيرة لصالح سكان الحضر والريف. ولذلك، نتوقع من شركائنا أن يحترموا أيضا التزاماتهم المالية في إطار الحفاظ على الغابات المدارية، ولا سيما صندوق المناخ الأخضر الذي أنشئ لصالح أقل البلدان نموا.

أما على الصعيد الوطني، فقد جعلت البلد ينخرط في إصلاحات على عدة مستويات، بما في ذلك في مجالات المالية العامة، وتحسين الحكم الرشيد والحد من الفقر.

أما من الناحية الاقتصادية، فقد جعلت جمهورية الكونغو الديمقراطية خطة الاتحاد الأفريقي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خطة التنمية لعام ٢٠٦٣ محوراً تقوم عليه سياستها الإنمائية. ومنذ عام ٢٠١٦، ما انفك بلدي ينفذ أهداف التنمية المستدامة التي تهدف إلى الإدماج والعدالة الاجتماعية، والشفافية على جميع المستويات.

وتحقيقاً لتلك الغاية، وضعت حكومتي خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية، التي تشكل الإطار الموحد لجميع السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والقطاعية بشأن أهداف التنمية المستدامة من أجل تمكين جمهورية الكونغو الديمقراطية من تنويع اقتصادها، الذي لا يزال

قائماً على استغلال الموارد الطبيعية، وتسريع الاستثمار في الهياكل الأساسية ورأس المال البشري، مع تشجيع الاستثمار في القطاعات الاجتماعية.

ومع ذلك، صحيح أن السياق الحالي الذي اتسم بجائحة مرض فيروس (كوفيد-١٩)، يمثل تحديا حقيقيا يبطئ وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كذلك كما ذكرت في مستهل ملاحظاتي، وضعت حكومتي برنامجا طارئا متعدد القطاعات للتخفيف من آثار جائحة مرض فيروس (كوفيد-١٩)، والتقليل من حدة الصدمة المرتبطة بالأزمة الصحية على البيئة الاجتماعية والاقتصادية ودعم إنعاش النشاط الاقتصادي.

لا تزال الحالة الأمنية السائدة في الجزء الشرقي من البلد تبعث على القلق. ولم يتم بعد إحلال السلام هنا بالكامل. ولا تزال بعض العناصر المتبقية من الجماعات المسلحة، سواء أكانوا مواطنين أو أجانب، نشطة هناك ولا تزال تبذر الموت والخراب. فهي لا تهاجم عناصر قواتنا المسلحة فحسب، بل تهاجم أيضا حفظة السلام التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين يقدمون إلينا الدعم اللوجستي، وكذلك السكان المدنيين، وذلك كله بهدف تقويض الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الإقليمية.

تُشارك هذه الجماعات المسلحة في حرب غير تقليدية وغير متكافئة. يتصرف أفرادها باستخفاف تام بالقيم الإنسانية ويرتكبون انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان، لا سيما من خلال عمليات الاغتصاب المتكررة والمذابح التي يتعرض لها السكان المدنيون في مناطق معزولة معينة معروفة في شرق البلد، مثل منطقة بيني وضواحيها، ودجوغو في إيتوري وروتشورو.

تبين النتائج بشكل عام أن هذه المجموعات لديها الوسائل التي تمكنها من مواصلة أنشطتها. وكثيرا ما تأتي هذه الوسائل من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية التي تباع خارج جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال شبكات راسخة، وبدون شك، بمساعدة بعض الجهات الراعية لها. وفي الواقع، لا يمكننا أن ننجح في تحييد الجماعات المسلحة إلا بالقضاء على مصادر إمداداها ودعمها، أي هذه الشبكات وغيرها من الجهات الراعية لها. وأناشد المجتمع الدولي أن يفرض عليها جزاءات مناسبة وهادفة وفعّالة.

في هذا السياق العام، أيها السيد الرئيس، يجري الاستعراض الاستراتيجي والحوار من أجل تحويل وجود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إلى أن نتمكن من الاتفاق على الخطوط النهائية لمستقبل بعثة الأمم المتحدة في الأراضي الوطنية، ترغب جمهورية الكونغو الديمقراطية في أن ترى، خلال هذه الفترة من التحضير للانسحاب،

تعزيزا لتعاون الميداني داخل وحدات البعثة ومع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل ضمان فعالية قوة النيران المتوقعة لحماية السكان، واستعادة السلام، والأمن، وبسط سلطة للدولة بالكامل على جميع أنحاء الإقليم الوطني، بما في ذلك في المناطق التي لا يزال فيها وجود ظاهر للعيان للجماعات المسلحة.

وأنا عازم على إعادة الابتسامة وفي أقرب وقت ممكن إلى وجوه سكان شرق بلدي، الذين لأكثر من عقدين من الزمن يعيشون حالة يشوبها انعدام الأمن. وتحقيقا لتلك الغاية، تؤيد جمهورية الكونغو الديمقراطية مبدأ زيادة القدرة التشغيلية للواء التدخل التابعة للبعثة، ولا سيما تزويده بوحدات خاصة قادرة على التكيف مع الحرب غير المتكافئة التي تفرضها علينا الجماعات المسلحة في شرق البلد.

إن الخطة الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية إحدى أولويات حكومتي التي دأبت منذ تنصيبي على مكافحة القيم المضادة، وانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما من خلال مكافحة الإفلات من العقاب والعنف الجنسي، وتمكين الضحايا من الوصول إلى العدالة، وتحسين أحوال السجون، وقطع دابر العنف القائم بين المجتمعات المحلية، لا سيما من خلال إنشاء وتنفيذ آليات العدالة الانتقالية.

بما أني أسعى دائما إلى تحسين حالة حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قمت في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩ بإنشاء وكالة لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، وإنشاء اللجنة الوطنية لمنع التعذيب.

ولوضع حد لبعض الممارسات السيئة في إدارة الشؤون العامة، ومكافحة الفساد والاحتيال والقيم المضادة مكافحة فعَّالة، أنشأت هيئة لمنع الفساد ومكافحته، ذلك سيمُكِّن من تعزيز سياسة منع الفساد فيما يتعلق بالمسؤولين في السلطة التنفيذية والقطاع الخاص.

منذ بداية ولايتي، ما برحت أعمل على تكثيف جهود حكومتي من أجل تعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات. وأدرك مدى معاناة هذه الفئة من السكان الكونغوليين بشكل خاص وما شهدته من أهوال اتسمت بها السنوات المضطربة التي مر بها بلدي. اعتمد بلدي عدة نصوص قانونية وإدارية ونفذها واتخذ مبادرات هامة لمكافحة جميع أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

إني أدرك أنه، على الرغم من هذه الجهود العديدة جدا، لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل في هذا المجال. ولا يزال تصميمي قويا على الكفاح من أجل حقوق النساء والفتيات والأطفال.

لهذا السبب رحب بلدي ترحيبا حارا بإنشاء الصندوق العالمي لجبر ضحايا الجرائم الجنسية المرتكبة أثناء الصراع، وقد أُنشئ الصندوق في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وحكومتي مستعدة، من جهة، للعمل بتعاون وثيق مع هذا الصندوق العالمي، ومن الجهة الأخرى، مستعدة لتسخير الخبرة المكتسبة من هذا التعاون لإنشاء صندوق وطني لتعويض الضحايا، وأنا واثق من أنه سوف يستكمل العمل الهادف إلى تخفيف معاناة العديد من الضحايا الكونغوليين.

سيادة الرئيس،

ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل ضمان تعددية الأطراف في التنسيق والاتساق والمساءلة داخل المنظومة لتوطيد دعائم التضامن الدولي.

لذلك أكرر ندائي العاجل بشأن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بغية جعل تلك الهيئة أكثر شفافية وديمقراطية، وأكثر تمثيلا في تكوين منظمتنا. منذ أكثر من عقد من الزمان، يجري تذكيرنا كل عام بالظلم الصارخ الذي تعاني منه القارة الأفريقية من حيث تمثيلها في مجلس الأمن وفي مختلف المنظمات الدولية التي تشكل منظومة الأمم المتحدة. إن الشعور بالإحباط في ظل عدم الاكتراث هذا الذي يضارع هذا الظلم الواضح يسهم في زيادة حدة الإحباطات الاجتماعية والشعبية التي تؤدي في بعض الأحيان إلى حلقات من العنف في العديد من البلدان. وعلاوة على ذلك، يجب أن يستخلص إصلاح الأمم المتحدة العبر المستمدة من الخبرة في مسائل التعاون الدولي بغية ضمان زيادة كفاءة الوكالات والصناديق المشاركة في أساسيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يجب أن نلتزم بتطبيق تدابير ملموسة لجعل القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة أمرا لا رجعة فيه حقا، وتعزيز الإدماج الاجتماعي والبيئة بطريقة شاملة، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني، والمضي قدما على طريق التضامن والتنمية، وصون السلم والأمن الدوليين.

وهكذا، فإن القرية العالمية التي نعيش فيها ستكون قادرة على تجسيد التضامن الدولي، واحترام حقوق الإنسان والبيئة، وهذه القيم التي تميزنا.

أشكركم.